مقالات

د. مسفر القحطاني

كلمات في الوعي

الإسلام اليوم
للإعلام والنشر
24

مقالات

د. مسفر القحطاني

كلمات في الوعي

كلمات في الوعي

د. مسفر القحطاني

سلسلة إصدارات
الإسلام اليوم
الإنتاج والنشر

الإصدار
24

الطبعة الأولى 1428

جميع حقوق الطبع
والنشر محفوظة

مؤسسة الإسلام اليوم
المملكة العربية السعودية
الرياض
ص.ب. 28577
الرمز : 11447
هاتف: 012081920
فاكس: 012081902
جدة:
هاتف: 026751133
هاتف: 026751144
بريدة:
هاتف: 063826466
فاكس: 063826053
info@islamtoday.net
www.islamtoday.net

والحمد لله والصلاة والسلام
على رسوله الأمين
وآله وصحبه أجمعين..
وبعد:

مقدمة

فهذا الكتاب هو مجموعة مقالات كتبتها على مدار ثلاثة أعوام؛ قد لا يجمع بينها إلا قلم الكاتب وتلك الكلمة الغامضة اللاهبة الدافعة لكل تغيير؛ والتي كنت أسعى إلى إدخالها في مفرداتنا الفكرية ومناهجنا الإصلاحية، وقد أكثرت من استعمالها ربما في أغلب تلك المقالات ألا وهي (الوعي).. أما موضوعاتها فهي مبنية على سوانح وتأملات لمتغيرات الواقع ومستجدات الحياة. وهذه الظروف قد جعلت لكل مقال طبيعته ولغته ونمطه في التعبير.

وما كان لهذه الكلمات أن تخرج للقراء بحلتها الحالية وشكلها الماثل إلا بفضل الله عز وجل وجهد ومتابعة الإخوة الفضلاء في مؤسسة الإسلام اليوم، فلهم مني عميق الشكر وخالص الدعاء.

والله أسأل أن يخلص القصد ويسدد الرأي ويبارك في العمل، وأستغفر الله من كل خطأ وزلل وتقصير.

والله تعالى أعلم وأحكم، وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه:

مسفـر بن علـي القحطـاني

القسم الأول

أطياف الوعي

- يقظة الوعي الحضاري .. هل ينهي زمن الغفوة ؟
- من يملك مفتاح الوعي؟
- المفكر الواعي.. في الإبل المائة!
- أزمة الوعي الحضاري
- صناعة الوعي الوطنيّ
- نحو مشروع بناء وعي حضاري
- الأزمة.. في خبر غير عاجل!
- رفقًا.. أيها المصلحون
- الصّحوة.. وما بعد الصّحوة
- التعدّديّة أو الطّوفان..!!
- انفلونزا الجوّال؟!
- من سوق عكاظ إلى (وول ستريت)!
- مستقبل الإصلاح في البلاد العربية
- الشباب..في حديث ذي هموم!
- حركة تحرير المرأة..تاريخٌ يعيد نفسه
- فقه النهضة.. هل يعتبر خيار المرحلة القادمة لعلاج التطرّف؟
- التيار الإصلاحي.. والأمن المنهجي
- هل وضعت معركة التنمية أوزارها؟
- شموع دافئة.. لمشاعر باردة
- العيد والحب.. والخِلّ الوفي!
- روعة التّهافت!
- العنصريّة الجديدة..وإشكاليّة الجلاّد والضحيّة
- الحوار الحضاري بعد أزمة الرسوم
- على خطا أعرابي زمزم؟!
- صناعة الرموز الصحويّة..
- الكساد الفاتن؟!
- صناعة النمور الورقية
- من وحي الجَمَال

يقظة الوعي الحضاري .. هل ينهي زمن الغفوة ؟

يشكل غياب فقه مقاصد الشريعة وبعده عن فقه الأحكام التكليفية وعزله عن الفروعيات الجزئية أزمة واقعية على المستوى الفكري والتطبيقي للإسلام؛ فأصبحت الأحكام الشرعية نتيجة لهذا الغياب عبارة عن أفعال ديناميكية تصدر من اللاشعور الاعتيادي عند ممارسة الفرد لها دون فهم حقيقي لمراد الشرع الحنيف من هذه التكاليف أو مقصد الدين من هذه العبادات،كما أدّى هذا الغياب في فهم المقاصد إلى تأطير الشريعة في مجالات محدودة من الحياة،وقصر التعبّد على نواحٍ معدودة من العبادات العملية،فأثر هذا الفصام في تهميش دورها التفاعلي في «حفظ نظام الأمة واستدامة صلاح هذا النظام الشامل بصلاح المهيمن عليه، وهو النوع الإنساني».. كما قال الإمام الطاهر بن

عاشور رحمه الله في معرض ذكره عن المقصد الرئيس لهذه الشريعة.

إن الأزمة الحقيقية التي تمر بها مجتمعاتنا الإسلامية في عصورنا الراهنة هي أزمة وعي بالدور الحضاري للأمة التي أراد الله عز وجل أن تكون شاهدة على كل الأمم وفي كل العصور!! يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[آل عمران: ١١٠]، وقال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[البقرة:١٤٣]؛ فالخيرية التي وُصفت بها الأمة إنما هي معلّلة بالدور الذي يجب أن تؤديه لتلك المجتمعات الأرضية من أمر بالمعروف بكل ما يشمله هذا المفهوم،وكذلك النهي عن المنكر بنفس الشمول أيضًا، وهذا المعنى الزائد عن الوصف هو من أهم الأسس في شهودنا الحضاري على الأمم .وقد نبه عمر رضي الله عنه على حقيقة هذا المفهوم الشامل الذي يتعدى الأحكام الفردية إلى الممارسات الحياتية المختلفة إلى الهيئات الخارجية للناس،وذلك لمّا رأى في أحد الحجج التي حجها هيئة سيئة للناس لا تليق بمقام أهل الإسلام، حينها قرأ قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران:١١٠] ثم قال: «يأيها الناس! من سره أن يكون من تلك الأمة فليؤد شرط الله منها».

إن المراد بحقيقة هذه الأزمة التي تعاني منها الأمة يكمن في أن رسالتها في الشهود الحضاري على الخلق جميعًا: إنسهم وجنّهم، برّهم وفاجرهم، جمادهم وحيوانهم، غير واضحة في وعيهم الديني فضلاً عن وجود هذه المعاني في واقع حياتهم.. بل أصبحت مغيّبة من دروس العلم وخطب الوعظ ولقاءات ومؤتمرات وكتابات أهل الفكر والعلم والنظر- إلا من رحم ربك- وأظن أن

عددهم قليل بالنسبة لجموع أولئك النخب.

هذه الأهمية لا مجال لبسط الحديث عنها في مثل هذا المقام؛ بل يحتاج الأمر إلى فصول وأبواب حتى يتم تشكيل الوعي المدرك بالخطوة الأولى في مدارج العمل الراشد للتحضر.

ولعل الأهم في هذه المرحلة أن نثير أهل العزم والحزم من علماء ودعاة الأمة الإسلامية بأن يبعثوا من جديد هذا الوعي في عقول الجميع،ويقدموا لأفراد الأمة العدة الكافية والعتاد اللازم لخوض المعركة الحضارية التي زاد سعارها بعد اندفاع سيل العولمة في كل أودية الفكر والثقافة والاقتصاد في مجتمعاتنا؛ حتى الحملات العسكرية الغربية التي تشنّ على بعض البلاد الإسلامية وغيرها تسوّغ بأنها دفاع عن القيم والمبادئ الحضارية، ولا يقصدون هنا سوى حضارتهم دون غيرها. فأقحمنا -شئنا ذلك أم أبينا- أمام صدام عملي بين الحضارات العالمية، وإن كان المفهوم النظري لهذا الصدام أكثر تسامحًا وتعقّلاً - ومع هذا التحفظ على المصطلح - فإن الأدوات الفاعلة في هذه الحرب المستعرة هي للعلم والتقدم والتسابق التقني والتنافس الاقتصادي على الموارد والطاقة، وليست في حقيقتها سباقًا في التسلح أو من خلال عسكرة الحرب.

فالمعركة ضارية، وتحتاج منا إلى تأهل يدفعنا إلى معرفة موقعنا على خارطة الأمم، ومحاولة اليقظة العاجلة بالعودة إلى أسس المدافعة والبناء، ولن يتم ذلك إلا بالبناء العلمي، وإشاعة العدل والمساواة، واحترام الإنسان والإحسان إلى كل شيء.

وبالعودة الصادقة الواعية للدين نضمن الحصول على كل تلك الأدوات

الفاعلة للنهوض الحضاري،كما استخدمها النبي -ﷺ- في بعثه الأول للأمة.. فالعلم فريضة في شريعتنا على كل مسلم ومسلمة، والعدل والمساواة قواعد كلية عليها قامت كل أحكام الدين والدنيا،واحترام الإنسان جاء من خلال حفظ كلياته الخمس: دينه ونفسه ونسله وعقله وماله، وانتظمت كل الأحكام الشرعية في تلك المقاصد الكلية،أما الإحسان فقد كتبه الله عز وجل على كل شيء حتى في أعنف حالات التعامل مع الآخرين،كما قال النبي -ﷺ-: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحدّ أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته» [1] حتى الجماد والبيئة لم يغفل حقها من التشريع؛ كما في النهي عن البول في الماء الراكد أو تحت الأشجار أو طرقات الناس، وكذا نهيه عن سبّ الدهر، والريح، أو قطع الأشجار المثمرة، إلى غيرها من صور التحضر الواعي الذي افتقدناه في مجتمعاتنا التي أصبحت مضرب المثل في التخلف والفقر، وشيوع الأمراض، وانعدام الحياة الكريمة للفرد العادي،فهل ستشكّل يقظة الوعي لدينا الإفاقة اللازمة لغفوتنا الحضارية الراهنة..؟!

◆◆◆◆

من يملك مفتاح الوعي؟

يقرّر علماء النفس أن الطفل في بداية حياته يقوم بتصرفات كثيرة جدًا؛ فمن أجل التعبير عن ظمئه -مثلاً- يطلق عشرات الأنواع من الأصوات، ويحاول عشرات المحاولات اليائسة،وفي كل مرة يقلّل من عدد حركاته وأصواته، ويفهم بالتدريج عبثها، ولا يكرّرها ثانية حتى يصل إلى مرحلة يختار فيها حركة واحدة أو صوتًا واحدًا لبلوغ هدفه كالبكاء أو الضرب بقدمه على الأرض،ثم تقل الأصوات تدريجيًا حتى ينطق بكلمة واحدة «ماء».

فهذه الحقيقة أقرب إلى مسيرة عقل الإنسان ومراحل نموه نحو النضج الذهني والوعي الفكري،فكم من المحاولات الخاطئة لفهم الواقع والمجتمع يعيشها الإنسان في بدايات نضجه؟! وكم من التشنّجات الانفعالية التي تصحب تلك الفهوم والآراء، وقد تحمل هذه البدايات المتعثرة حتميات قطعية لا تقبل

النقاش أو الجدال ثم تثبت الوقائع والتجارب فضلاً عن الاستزادة من العلوم والمعارف خطأ هذا النظر أو شناعته أحيانًا؟! وبالتالي تقل تلك القطعيّات، وتزداد النسبية في عالم متغيّر كثير التعقيد يحتاج إلى تلك الخطوة الأولى نحو النضج في البصيرة والعمق في النظر.

إن فرض الحلول السريعة الجزئية لمشكلاتنا الراهنة بكل تعقيداتها سيدفع بنا نحو مزيد من الوهن والتأخر، ويكرّس في أعماقنا مشاعر اليأس والإحباط من كل محاولات الإصلاح ودعواتها الراهنة. وكأن قدرنا أن نبقى نراوح في مهد الطفولة الفكرية حتى لو شابت رؤوسنا ورقّت عظامنا. لذلك ينبغي أن نقدر أن مجتمعنا فيه ما يكفي ويشفي من أهل العقل الواعي والفكر الناضج ما يؤهلهم أن يعيدوا النظر في كل مشكلاتنا المزمنة والقادمة بشروط عدة، يجب التزام المجتمع بكل قياداته بها،وأهمها في نظري أن يمنحوا الثقة لأبنائهم المفكرين المخلصين في البحث عن مخارج لكل أزماتنا الراهنة،فهم أحرص من الخبير الأجنبي على بلادهم، وأقدر على فهم مشكلاتهم، وأعرف بثقافة المجتمع ودينه وأعرافه من القادم من وراء البحار.

لهذا قال الله -ﷻ- في معيار من معايير نجاح دعوات الأنبياء أنهم كانوا منهم، ومن جِلدتهم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [هود:٢٥]، ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف:٦٥] ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف:٧٣]، ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف:٨٥].

كما أن أصحاب الاختصاص وأولي الذكر والعلم الدقيق أولى من غيرهم فيما

يتعلق بفنهم وتخصصهم،وكم هو مؤسف أن ترى صاحب قرار يجازف برأيه في أمور دقيقة أو عظيمة لا حظ له فيها بعلم أو تجربة، ويهمّش من لو أدلى برأيه فيها لأصاب كبد الحقيقة، وهو متكئ على أريكته، كما لا يكفي اجتماع المختصين ما لم يعطوا ما يكفيهم من الوقت والمال والدعم المعنوي لإنجاز دراستهم وإعداد بحوثهم مهما كانت النتائج مريرة والتوصيات قاسية. كالطبيب المداوي عندما يؤلم مرضاه من أجل علاجهم لا يستوجب كرهه بل يستوجب مزيد ثقة وإقبال عليه، وفي قول الحق سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٧٩] دروس وعبر.

إن مراكز البحث والدراسة في مجتمعنا لا ينبغي أن تؤطّر في مجلس واحد كالشورى مثلاً. بل ينبغي أن يكون هذا ممتدًا لكل مجال يحتاج أهله لمن يستمع شكواهم وينظر في مشكلاتهم،والقطاعات التعليمية والتربوية والأجهزة الحكومية والمؤسسات التجارية أحوج لتلك المطابخ الواعية المفكرة بدلاً من الحلول المعلبة المكررة،بل لا أكون مبالغًا إذا قلت: إن القضايا الفقهية والفتاوى المستجدة لا ينبغي أن تخرج عن هذا المسار من النظر والتدقيق والتمحيص في أهليتها وسلامة نهجها. فكم هو مؤلم حقًا تلك الهوة السحيقة بين مسؤول يعاني تراكم مشكلاته وأزماته ومفكر أو عالم قد غطته دراساته وحلوله العلمية، ولا يجد من يسمعه أو يستفيد من تجاربه وخبراته، وربما لا يفرق بينهما بضعة أميال؟!

وأذكر من الواقع أني حضرت اجتماع خبراء حول إشكالية تعليمية لم يكن فينا أهل اختصاص إلا القليل، بينما هناك رسائل جامعية قد بحثت ذات الموضوع،

وأرهقت أصحابها جهدًا ومالاً لم يلتفت إليها أو يدرى عنها! فهل بلغ مجتمعنا مرحلة يمسك بها خيط التقدم والإبداع عندما يعتمد على مفكريه ويستنبت الحل من أرضه ويرعاه بيديه؟! أعتقد حينها أن الثروة التي سننتجها ليست في قيمة الثمرة بقدر ما هي في وعي الزارع وفكر المستفيد.

◆◆◆◆

المفكر الواعي.. في الإبل المائة!

المفكر حسب تعريف الدكتور علي شريعتي هو: «من يملك رؤية نقدية». هكذا فحسب، وليس المقام لمناقشة صحة تعريفه بقدر ما هو إبراز أهم ملامح المفكر المعاصر من خلال امتلاكه الرؤية النقدية لواقعه ومستقبله. لذلك نجد هذا النمط من المفكرين هم أقل شريحة في المجتمع، وأكثرها عبئًا للهموم التي تحملها، والرؤى التي تؤمن بها، ومع أهميتهم لأي مجتمع يعيشون فيه تجدهم في حياتهم أقل المميزين شهرة وصيتًا، وأخبارهم لا تكاد تهم إلا القليل من الجمهور،ولكن المتأمل في مسيرة المجتمعات ونهضاتها يلحظ أن أولئك المغمورين هم من يحتفل بهم بعد موتهم، ويخلّد ذكرهم وتنصب لهم الرايات والتماثيل، وينسى غيرهم ممن ملئت له المدرّجات وسوّدت له الصفحات.

والمفكر والمثقف والكاتب والناقد والفيلسوف والعالم والفقيه.. ماهيّات

تتداخل مهامها، وتتشابك مع بعضها في دوائر الخصوص والعموم..ولكن من يمكن أن يحمل صفة الواعي المدرك من أولئك؟

هل هو من يسعى لجرّنا إلى سوق الاستهلاك العالمي من خلال فلسفة الاستعمار الجديد ومحاكاة البضائع البشرية التي أنتجتها الشركات المتعددة الجنسيات للشبع والتسلية؟

أم هو الصاعد في برجه القادم في غير عصره، الناظر إلى مرآة نفسه؟

أم هو المقتات بفكره، الكاتب لخبز يومه، الساعي وراء سيده وجمهوره؟

أم هو الهائم في أحلام غيره، المفتون بالجديد، ولو كان من تراث الآخر البعيد؟

لا أظن أن المفكر الواعي يشتري لقبه، أو يكتسبه بماله أو معارفه كما في بعض الصحف والفضائيات،بل يعرفه الناس بطول همّه، وكثرة تأمّله، وعكوف قلمه على الحرث والتحليل والنظر، فيكتب رأيه في الواقع، وينقد حالة المجتمع بنظر ثاقب، ورؤية ناضجة تحمل معها بذور التغيير إلى الأفضل،ويحملهم إلى وعي أمثل محافظًا على أصالته ودينه، ومعتزًا بتاريخه وتراثه،من دون سعي منه إلى تقزيمنا طوعًا أو اغتيالنا أحياءً أو جعلنا شيعًا وأحزابًا.

إنه في أوقات الذلة مكمن العزة التي لم تنشغل في العِينة أو تترك الجهاد، أو ترغم أنفها خلف أذناب البقر وبذر الحرث كما جاء في حديث المصطفى -ﷺ-[٢].

فهذا الأنموذج الفذّ للمفكر الواعي هو مرادنا في أزمتنا المعاصرة. ولكن هل يعني وجوده في مثل هذا الجو الخانق والمصالح الشتّى أن ذلك كفيل بالترحيب به والاهتمام بطرحه، أم أن عودته ستثير الغبار وتحفل بمعاداة الملأ أو الغوغاء والحمقى؟

أسئلة كثيرة أطرحها على مائدة أهل الوعي بيننا، ورسائل أخرى أودعها في بريدهم لعلهم يرونها. إنهم في مجتمعاتهم كالأنبياء في أممهم، بل هم ورثتهم في نقل العلم الصحيح، والنصح الرشيد، والسعي لمصالح الأمة.

إن مجتمعنا -وهو يمر بتلك الحقبة من تاريخه، وقد تعدّدت خياراته، وتشعّبت مساربه- لا يحتاج منا إلى مزيد فوضى وتشظٍ في فكر أفراده، وحيرة نشعلها في شؤون حياتهم باسم الفكر أو الرأي،بل ينبغي أن يترقى بهم في درجات الوعي درجة تلو أخرى بفقهٍ أولوي يوازن بين خياراتهم الأخرى المتعلقة بأرزاقهم، وظروف أعمالهم، ومتطلبات مجتمعاتهم، وحقوق أهليهم، وحتى متع أنفسهم،وبقدر إدخال الحق في النفوس والوعي في العقول يخرج الباطل من السلوك،«وليس البر في الإيضاع»[٣] كما قال المصطفى -ﷺ- ، أي: العجلة وحطم الناس.

والشأن الاجتماعي والفكري لدينا معقد إلى درجة كبيرة زاد من حدته تلك المتغيرات المتسارعة التي خلّفت ظواهر سلبية على أنماطنا الحياتية الراهنة؛ كالإقبال على الاستهلاك والفضائيات، والانفتاح على الأفكار والعادات الغربية على وجه الخصوص، والتأخّر في ركب المدنية وغيرها...،فالمفكّر العادي عندما يتناول هذه الموضوعات الشائكة والملتهبة في لحظتها، ويقرّر حكمه النهائي في أسبابها وعلاجها، قد يقوده ذلك للتناقض السريع في رأيه؛ لتعدّد أشكالها وتباين مظاهرها؛ لذلك كان من الحكمة والرشد تحويل هذه الظواهر المتشابكة والمعقدة إلى مراكز للدراسة والبحث تجمع أعدادًا من أهل الفكر الواعي والتخصص العلمي، وتجمع لذلك الدراسات الميدانية

والإحصاءات الرقمية،وهذا الشأن الجادّ هو ما تقوم به المؤسسات الغربية على مختلف أشكالها حيال أي ظاهرة أو قرار عام،ولا تتقاعس تلك الحكومات عن دعمها بكل ما تحتاجه ماديًا ومعنويًا.

لذا فالتريث والتأمل والنظر الواسع للأمور والاستفادة من التجارب الأخرى والاعتناء بعلوم العصر في التحليل والتقويم خطوة نحو الوعي الذي نحتاجه في مجتمعنا،وهذا يكفل وجود الانسجام والتكامل بين أصحاب الفكر والعلم، لا أن يكونوا أسبابًا للفتنة والعداوات أو صراعًا للولاءات،ويبقون للوطن صمام أمان في كل نازلة ومدلهمة..

◆◆◆◆

أزمة الوعي الحضاري

كرّم الله عز وجل الإنسان على سائر خلقه بالعقل المدرك والروح الواعية، وجعله محور الرسالات السماوية، وميزّه في الخَلق والخُلق،قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء:٧٠]. وانطلاقًا من هذا التشريف جاء التكليف الرباني للإنسان بمهمة العبادة لله عز وجل والعمارة للأرض، وأي خلل في أداء الإنسان لهذين الأمرين تصبح حياته مضطربة قلقة، وعيشه في ضيق وضنك. وبناءً على ما سبق ذكره من تمهيدٍ نسلِّم بحقائقه ونشهد بوقائعه.. فإننا نجد أن المجتمعات في مسيرتها التاريخية إنما تتطور وتنمو وتقوى بفعل الإنسان ونضجه وتمام وعيه بهدفه الحقيقي في الحياة، وبإعماله سنن القوة والنصر والتمكين في الأرض.. ولا تنهار الأمم والمجتمعات وتضعف وتتلاشى إلى

العدم أحيانًا إلا بسبب غياب أو انحراف معنى ذلك الوجود الإنساني، وهذا هو سرّ الحضارة عند قيامها أو انهيارها.

ومن أجل تكييف هذا القصد وبيان أهمية هذا الوعي الحضاري يجدر بنا أن نسقطه على واقع أزمتنا الراهنة التي تعيشها البلاد من جرّاء تلك الحوادث الإرهابية، وذلك التطرف الفكري المأزوم لنشخّص حقيقة الخلل الواقع ولا نتشاغل بالعرض عن توصيف المرض.

إن الفترات الماضية بحوادثها الخالية التي مرّت بالأمة ألقت في روعنا نمطًا من التفكير جعلت آخر ما نفكر فيه -عند حدوث أزمة ما- أن نلوم ذواتنا،وعادة ما نهمّش تأثير أنفسنا فيما يحدث بنا من مشكلات؛ مع أننا نؤمن ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]، ونقرأ قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:١٦٥].

إن أزمتنا الراهنة في جميع المجالات الحياتية سواء كانت أمنيّة أو غيرها هي أزمة وعي في فهم الدين وفقه التدين، وخلل في معرفة الفرد بواجبات وحقوق الانتماء للمجتمع، بالإضافة إلى تلك الغشاوة المزمنة التي أفقدتنا رؤية المدخل الحضاري بالولوج في أزقة الوهن والولوغ في حضارات الوهم والعيش في وهد الماديات.

إن الوعي الحضاري الشامل لحاجات الإنسان والمجتمع هو رهان المستقبل للأمة المسلمة مهما بلغت من ذبول مادامت الأمة تملك نبع الحياة وإكسير النصر.. ومع هذه الأهمية القصوى للوعي الحضاري لا بد من تحرير هذا

المصطلح وبيان مفهومه وحقيقته؛ ليتضح المقصود منه ويتمهد فهمه للتطبيق والعمل.. فـ(الوعي) من المصطلحات التي شاع استعمالها نتيجة للتطور الواسع في استخدامها، كما يظهر في مجالات شتّى، خصوصًا في القضايا الفكرية والثقافية.

وبالرجوع إلى أهل اللغة في بيان معنى الوعي.. يقول ابن فارس: «الواو والعين والياء: كلمة تدل على ضمّ الشيء. ووعيت العلمَ أعيه وعيًا. وأوعيت المتاع في الوعاء أعيه..»، وهذا ما نجده أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٢] وقوله: ﴿وَجَمَعَ فَأَوْعَى﴾ [المعارج:١٨]، وهي هنا بمعنى الجمع والحفظ.

وفي مرحلة لاحقة صارت الكلمة تستخدم بمعنى الفهم وسلامة الإدراك، وكان علماء النفس في الماضي يعرّفون الوعي بأنه: «شعور الكائن بما في نفسه، وما يحيط به» [٤] ومع تقدم العلم وتعقدّ المصطلحات والمفاهيم أخذ مدلول (الوعي) ينحو نحو العمق والتفرع والتوسع، ليدخل العديد من المجالات النفسية والاجتماعية والفكرية.

ويمكن ضبط معناه بأنه «الإدراك العقلي الواضح بمتطلبات العمل الناجح»؛ وبالتالي فإن أي مشروع إنساني لابد أن يسبق بتفكير موضوعي يضمن سلامته وتوافقه مع سنن الحياة، والوعي المجرد من العمل -في وجهة نظري- سفسطة وخيال.

أما مصطلح (الحضارة)؛ فهو من المصطلحات التي تختلف مدلولاتها من ثقافة إلى أخرى ومن تداولات تحكمها البيئات المختلفة.

فالحضارة في اللغة العربية مأخوذة من الحاضرة وهي ضد البادية، وفي

الإنجليزية (civilization) تعود إلى الجذر اللاتيني (civites) وتعني المدنية، فالمعنيان متقاربان في اللغتين من حيث الجذر، إلا أن ابن خلدون وهو من أوائل من استخدم هذا المصطلح جعل الحضارة هي: «غاية العمران ونهاية لعمره، وأنها مؤذنة بفساده» [٥]. فالحضارة عند ابن خلدون تعني غاية المبالغة في التحضر ونهاية عمر الترف المادي المؤذن بعدها بالانحطاط، وهذا المعنى يختلف مع المعنى الذي يقصده المعاصرون.

يقول ديورانت: «الحضارة نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي، وتتألف من عناصر أربعة: الموارد الاقتصادية، والنظم السياسية، والتقاليد الخلقية ومتابعة العلوم والفنون. وهي تبدأ حيث ينتهي الاضطراب والقلق».

فمعنى الحضارة عند ديورانت هو كونها حضارة حادثة على الإنتاجية بصرف النظر عن مستواها.

أما تايلور فنجده لا يحدّ مستوى الحضارة بحدٍّ سوى التقدم اللامتناهي، حيث يقول في تعريفها: «هي درجه من التقدم الثقافي تكون فيها الفنون والعلوم والحياة السياسية في درجة متقدمة».

إلى غير ذلك من التعريفات التي تتفاوت حسب الخلفيات المعرفية والتاريخية والعقائدية في النظر إلى الحضارة،وبشكل عام هناك من وسع مفهوم الحضارة ليشمل كل أبعاد التقدم وهو اتجاه بعض المفكرين الفرنسيين، وهناك من جعله قاصر على نواحي التقدم المادي مثل أصحاب الفكر الألماني، وهناك من جعله مرادفًا لمفهوم الثقافة.

أما المفكر الإسلامي مالك بن نبي فقد استطاع أن يعطي مفهومًا ديناميكيًّا

للحضارة يتحدد في ضرورة «توفر مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي تتيح لمجتمع معين أن يقسم لكل فرد من أفراده في كل طور من أطوار وجوده منذ الطفولة إلى الشيخوخة المساعدة الضرورية له في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموه» [٦].

فحقيقة الحضارة عند مالك بن نبي وكثير من المفكرين هي أعمّ من العمران المادي؛ وهذا ما دعا البعض للتمييز بين مصطلح (الحضارة) ومصطلح (المدنية) باعتبار الاشتباه اللغوي بينها؛ فالمتحضر هو الذي يسكن الحواضر، والمتمدن هو الذي يسكن المدن، لكن حين وجد كثير من المفكرين والباحثين أن ارتقاء حياة الإنسان ذو بعدين أساسين: بعد شكلي، وبعد داخلي؛ رأوا أن يطلقوا مصطلح (المدينة) على ما يتم من ارتقاء في مضامين الحياة الحضرية، ومصطلح (الحاضرة) على الارتقاء الشكلي الذي يتمحور حول وسائل العيش وأدوات الإنتاج وطريقة تنظيم البيئة -وليس هذا بمطرد عند الكل-.

وفي المذهبية الإسلامية التي ننظر من خلالها للكون والحياة اهتمام شديد بمسألة التفريق بين المدنية والحضارة.

فقد ذمّ الله عز وجل أممًا وأقوامًا قطعوا أشواطًا في العمران، واستخدام الموارد، وتصنيع الأدوات، لكن عتوّهم عن أمر الله -تعالى- وفساد مضامين نظمهم العمرانية؛ تسبب في هلاكهم وإبادتهم. وفي هذا يقول الله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الروم:٩]. وقصّ علينا ما بلغه

قوم ثمود من الارتقاء والقوة: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف:٧٤]، ولكن القوم كفروا وأعرضوا عما قاله لهم أخوهم صالح؛ فكانت النتيجة أن: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [الأعراف:٧٨].

وفي المقابل؛ فإن المدينة المنورة التي شهدت أول مجتمع إسلامي، لم تكن في أوضاعها المدنية تتجاوز ما عليه قرية صغيرة في أي بلد من بلدان العالم الثالث اليوم. لكن ذلك المجتمع كان حسب المقاييس المدنية -وهي شبه عامة- يشكّل قمة التمدن والرقي الخلقي والسلوكي والعلائقي. ففي المجتمع المدني كانت الأهداف الكبرى واضحة، والغايات مشرقة، وقد بلغ من وضوحها وسيطرتها على النفوس أن كان المسلمون -حتى الأطفال - يتسابقون إلى نيل شرف الشهادة على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ، وكان من المسلمين من يعمل ويجتهد ليتصدق ببعض أجره في المساء،وبلغ الناس من النقاء وحب التطهر أن اعترف أمام النبي -ﷺ- بعض الرجال والنساء بارتكاب جرائمهم مطالبين بكل إصرار أن ينزل عليهم عقوبة الدنيا ولو كانت الرجم بالحجارة حتى الموت حتى يلقوا الله تعالى وهو عنهم راض.. وبلغت شفافية الحكم والدولة أن كان مرتّب الخليفة لا يزيد على نفقة الطعام مع كسوة قليلة.. وخلا ذلك المجتمع من مظاهر تسلط الدولة، فالقضاء والسجون ورجال الشرطة.. أمور هامشية إن لم تكن معدومة.. ومهما بيّنا درجة المدنية التي بلغها المجتمع الإسلامي آنذاك؛ فإن الحقائق تظل أكبر من الكلمات [٧].

وخلاصة القول: إن مقصودنا من استخدام كلمة (الوعي) في سياق المفهوم الحضاري الشامل للمدنية؛ يمكن تحديده بأنه: «إدراك الفرد ومؤسسات المجتمع المختلفة بمسؤولياتهم الكبرى في بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة والسعي في دفع عملية النهضة والتقدم المعنوي والمادي من خلال إصلاح الفكر والسلوك والواقع».

◆◆◆◆

صِناعة الوعي الوطنيّ

ازدهرت صناعة المشاريع الإصلاحيّة في أغلب الأقطار الإسلاميّة نتيجة للأزَمَات الدّاخليّة المتفاوتة التي تمرّ بها مجتمعاتهم، وشجّع نموّ هذه الصناعة ما يتوقّع استيراده من مشاريع إصلاحيّة قادمة بقوّة العولمة ونفوذها السياسيّ؛ مما سيغرق المجتمع بالمنتجات الأجنبيّة ويضعف كل ما هو محليّ، ولو كان العرض كثيرًا فالطلب قليل، والوهج المستورد سيعمي عيون الكثير من أهل الحلّ والقرار.

إنّ قبول الحلول المستوردة بخيرها وشرها مسخ لهوِيّة الوطن وخطر على مستقبله، والمتأمّل في تجارِب الأمم والحضارات يدرك عِظم الأمر وصعوبته على ثقافة وفكر المجتمع؛ ولعلّ من أولئك القلائل الذين أبصروا هذا الخطر المفكّر الإسلامي مالك بن نبي إذ يقول: «لا يجوز لأحد أنْ يضع الحلول

والمناهج مغفلاً مكان أمّته ومركزها، بل يجب عليه أنْ تنسجم أفكاره وعواطفه وأقواله وخطواته مع ما تقتضيه المرحلة التي فيها أمّته، أما أنْ يستورد حلولاً من الشّرق أو الغرب فإنّ في ذلك تضييعًا للجهد ومضاعفة للدّاء، إذْ كلّ تقليد في هذا الميدان جهل وانتحار».

ولهذا كان من المهم في ظلّ هذه الأزَمَات إحياء الوعي الوطني وتعميقه في النفوس؛ فهو أوّل وأهمّ دروع التّحصين العلاجيّة والوقائيّة للفرد والأمّة.. ولعلّنا في هذه العجالة أنْ نثير الاهتمام ببعض المقوّمات التي تعين على تعميق الوعي الوطني في المجتمع، والتي منها:

١- ضرورة ترسيخ الهدف الأعظم للإنسان وتبيين حقيقة الوجود في الحياة بشكل قوي وواضح في قلوب الناس وعقولهم لتسري آثاره في واقعهم وحياتهم. والهدف الحقيقي من الوجود هو عبادة الله عز وجل ، كما أخبر الله تعالى بقوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الملك:٢] وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ والإنس إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، فجعل الله كلّ أنشطة الحياة وسيلة لكسب رضوان الله عز وجل ، والنجاح في هذا الابتلاء العظيم هو الذي يرسّخ جذور التمدّن في عقول الناس وقلوبهم وسلوكهم ويدفعهم إلى العطاء المتواصل، ويزيد من شعورهم نحو الوصول إلى درجة الشهود الحضاريّ على الأمم والمجتمعات ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣].

والإنسان في كثير من بقاع الأرض يعيش في معاناة واضطراب؛ فالمعدّات الحضاريّة باتت كاملة لكنّ أهداف هذه الحركة المحمومة مشوّشة وغامضة،

ولا تلامس ما جبِل عليه الإنسان بفطرته الصّحيحة.

والمتأمّل في حال المجتمع العربي قبل بعثة النبي -ﷺ- ينظر بوضوح عظم التخلف والانحطاط في المجالات الماديّة والحضاريّة، ولذلك انعدم ذكرهم في مسيرة التاريخ البشري إلا بعد بعثته -ﷺ- فكانت إيذانًا بانبعاث حضاري شامل، ومولد أمّة من أرقى الأمم وأقواها حضورًا في العالم كله..فالناس هم الناس، والدّيار هي الدّيار، ولكن السبب العظيم في هذا التحوّل العجيب هو ذلك الوحي الإلهي الذي أنزله الله على رسوله -ﷺ-: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الْإِيمانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى:٥٢] لقد كان ذلك الوحي - كما جاء في الآية- الروح التي بعثت ذلك الجسد الخاوي من الحركة والحياة والنور الذي أضاء الظلمات وبددّ حيرة الجاهليّة.

ويصور لنا أبو سعيد الخدري ﷺ ذلك التغيّر العجيب في القوم ما أذهل الذئب وأثار عجبه. يقول ﷺ: عدا الذئب على شاة فأخذها، فطلبه الراعي فانتزعها منه، فأقعى الذئب على ذنبه. فقال: ألا تتقي الله؟ تنزع مني رزقًا ساقه الله إليّ؟ فقال الرّاعي: يا عجبي ذئب يكلمني كلام الإنس! فقال الذئب: ألا أخبرك بأعجب من ذلك؟ محمد -ﷺ- بيثرب يخبر الناس بأنباء ما قد سبق.

ولهذا يقول ابن خلدون في مقدمته: «فصل في أنّ العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينيّة من نبوّة، أو ولاية، أو أثر عظيم من الدّين على الجملة» [٨].

فالوعي الحضاري والتقدم المدني لا يمكن أنْ يحقّق نتائجه ويؤتي ثماره إذا كان منعزلاً عن السّمو الروحي والإيمان القلبيّ.

إذًا هو الفاعل الحقيقي للمدينة الراقية والمحرّك الأساسي للأفراد نحو العمل والإنتاج والإنجاز والإتقان المبدع،وهو المنظِّم لعلاقات الأفراد، والموضِّح لأدوارهم وواجباتهم بمنتهى العدل والإنصاف.

يقول مالك بن نبي: «الحضارة لا تنبعث -كما هو ملاحظ- إلا بالعقيدة الدينيّة، وينبغي أنْ نبحث في حضارة من الحضارات عن أصلها الديني الذي بعثها،ولعلّه ليس من الغلو في شيء أنْ يجد التأريخ في البوذيّة بذور الحضارة البوذيّة وفي البرهميّة نواة الحضارة البرهميّة. فالحضارة لا تظهر في أمّة من الأمم إلا في صورة وحي يهبط من السماء، يكون للناس شرعة ومنهاجًا،أو هي -على الأقل- تقوم أسسها في توجيه الناس نحو معبود غيبي بالمعنى العام، فكأنّما قدّر للإنسان ألا تشرق عليه شمس الحضارة إلا حيث يمتدّ نظره إلى ما وراء حياته الأرضية، أو بعيدًا عن حقبته، إذْ حينما يكتشف حقيقة حياته الكاملة، يكتشف معها أسمى معاني الأشياء التي تهيمن على عبقريته وتتفاعل معها».

٢- أهمية تعميق الإحساس بروح الانتماء لهذا الوطن الذي كرّمه الله عز وجل بأنْ جعله مهبط الرسالة الخاتمة، ومئزر الإسلام، وقبلة المسلمين، ومشعل هدايةٍ ونورٍ للناس أجمعين.

فالمحافظة على أمنه واستقراره ورقيّه وتقدمه لا يخص أفراد الوطن فحسب بل المنفعة والفائدة تتعدّى ذلك إلى سائر بلاد المسلمين، ووجوبه الشرعي لا يقل عن وجوبه الوطني لمن تأمّل.

ولا يتعمّق هذا الإحساس للانتماء في نفوس الأفراد إلا بقدر الثّقة المتبادلة والمنفعة المتحقّقة بينهم وبين مؤسّسات الدولة المختلفة (السياسيّة والاقتصاديّة

والاجتماعيّة وغيرها)، وعندما يحس الفرد بالدونيّة والإهانة والاستغفال ويحرم حقوقه المشروعة ينعكس ذلك على أدائه لواجباته المناطة به، وينقلب تفكيره واهتمامه نحو الفرديّة المطلقة التي تخدم مصالحه الخاصة، ولو أضرّت بالآخرين، وأنانيّة مفرطة يأنف بها عن التضحية لوطنه أو التعاون مع الآخرين، ولو زدنا من تكريس أنواع العقوبة لهم لما زادهم إلا نفورًا واستكبارًا أو بعدًا عن ظِلال الوطن؛ فروح الانتماء للوطن تأتي تلقائيًّا، وتدخل نفسه من غير استئذان نتيجة شعور الفرد بتلمّس المجتمع حاجاته، ومعالجة مشكلاته، والوقوف معه في أزَمَاته.

٣- إنّ وجود الأنظمة والقوانين التي تحكم حياة الإفراد، وتنظّم المجتمع شرط في تقدّم المجتمع ورقيّه؛ لأنّها تكون تجسيدًا لمبادئ المجتمع في الحقوق والواجبات. ولذلك تجده في المجتمعات المتمدّنة يظلّ محترمًا من الكلّ، كما كان عليه العهد في صدر الإسلام.

أمّا في المجتمعات المتخلّفة فإنّ القانون يكون أداة لتأمين مصالح الجهات النافذة، ولذلك فإنّه لا يلقى التقدير من أحد، ولا يشايعه إلا المستفيدون منه، ولهذا يصبح تطبيق القانون مظهرًا من مظاهر الانهيار الاجتماعي وسببًا من أسباب الهلاك؛ لأنه يصبح أداة ظلم وإفساد. وإلى هذا أشار ﷺ محذرًا أمّته بقوله: «إنّما أهلك الذين قبلكم أنّهم كانوا إذا سرق فيهم القوي تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدّ»[٩].

ومعظم مجتمعات الأرض محكومة اليوم بقوانين ودساتير، ولدى حكوماتها نظام قضائي عتيد.. لكنّ المجتمعات التي ليس لها من المدنيّة سوى القشور،

مصابة بداء (الازدواج القانونيّ) حيث إنّ لديها بجوار كل قانون مكتوب قانونًا غير مكتوب.. وهذا الأخير هو الوجه، والقانون المكتوب هو القناع، والحق دائمًا مع من يدفع أكثر أو يخيف أكثر [١٠].

إنّ التنظيم القانوني والرّدع والجزاء عليه يعتبر من الضّرورات لحماية المجتمع من تمرّد أو تهاون بعض أفراده؛ لكنّ العقوبات في قوانين التحضّر لا تنشئ مجتمعًا أبدًا ولكنّها قد تحميه، والناظر في آيات الحدود والعقوبات يجد أنّها لا تشكّل خمس آيات القرآن الكريم، أما الباقي فهو يستهدف بناء الإنسان من الداخل بتنمية وعيه وبمراقبة ذاته وتقويم سلوكه.

٤-المناخ الذي يصنع فيه الوعي الوطني يتطلّب استعدادًا حقيقيًّا من كل الفئات العرقيّة، والطبقات الاجتماعية، وأصحاب الأفكار والثّقافات للتنازل عن جزء من خصوصيّاتهم الفكرية والاجتماعية؛ لصالح الإطار الوطني العام الذي يراد للجميع الاندماج فيه. وهذا الإحساس بالآخرين والتّضحية من أجلهم أهمّ درجات الرّقي في الحياة المدنيّة..والمتأمّل في الأثر الإسلامي الذي مر على الجزيرة العربيّة المتصارعة على النفوذ والمتقاتلة على أتفه الأسباب ليجد أنّ الإسلام جمع شتاتهم ودمجهم على اختلافهم وتباينهم في فترة يسيرة وفي هويّة حضاريّة واحدة ينتمي لها طيف واسع من البشر.

ولا بأس أن نتعلم من الحشرات شيئًا من التّضحية والتفاني من أجل الآخرين؛ فمثلاً وظيفة الملكة في مجتمع النّحل وضع البيض، ومصدر غذائها هو ما تفرزه لها النّحلات العاملات من غدد خاصّة في رأسها! وللجماعة الواحدة ملكة واحدة، فهي لا تشكو من مشكلة انقسام القيادات!.. أمّا النّحلات

العاملات فهن عمد الخليّة، وهن يقمن بمعظم العمل، فعلى الرّغم من كونهنّ (عاقرات) إلا أنّهنّ يتولّين تربية الصغار وإطعامهم، وتنظيف المستعمرة وتهويتها.. إن الجهود الهائلة التي يبذلنها تجعل أجسامهنّ لا تقوى على الاستمرار في الحياة، ولذا فإنّ متوسّط عمر الواحدة منهن قرابة ستة أسابيع فقط، والذّكور مع أنّها تموت بعد عمليّة التلقيح مباشرة، إلا أنّها تقدم عليه وكأنّها تفدي النوع بحياتها.

إن شعار النّحل المرفوع دائمًا: لا قيمة لحياتي عند تعرض سلامة الجماعة للخطر، وهذا هو شعار الشّهداء في أمّة الإسلام.

من أهمّ مقومات الوعي الوطني الحضاري تفعيل دور المؤسّسات التربويّة والتعليميّة والإعلاميّة في رفع مستوى الوعي لدى الأفراد والمجتمع.

إنّ التّخطيط الهادف الواعي المتكامل لصياغة شخصيّة الفرد وبناء الوعي الحضاري لديه هو ما يجب أن تقوم به مؤسّساتنا التعليميّة والتربويّة في كل مراحلها التعليميّة؛ فالمدارس والجامعات والأسر والمناهج الدراسيّة والمعلمون والخطباء وأئمة المساجد.. كلّ أولئك يجب أنْ يسهموا في هذا المشروع العظيم، ويتكاتفوا في تحقيقه تحت شعار: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة:١٠٥]،كما أنّ الإعلام يعتبر في العصر الحاضر من أهم وأخطر الوسائل في تقدّم الأمم أو تخلّفها، وما لم يحمل مبادئ وقيمًا حضارِيّة رائدة يترفع بها عن الابتذال والإثارة ومحاكاة الغير بعمى وقلّة بصيرة وإلا فإنّه وسيلة هدم سريع مهما كان البناء عتيدًا والبناة كثرًا.

نحو مشروع بناء وعي حضاري

أشرت سابقاً إلى ضرورة بناء الوعي خصوصاً الحضاري منه، وسأتجاوز بيان الأهمية إلى الدخول في مشروع عملي يعيد هذا الوعي إلى الأذهان ويقرّبه إلى الأفهام،ويمكن تطبيقه في الميدان،ولعلي في هذا المقام أعرض إلى أحبابي القراء مسوّدة هذا المشروع؛ لأتمكن من معرفة رؤاهم ونقدهم ومقترحاتهم في تطوير آلياته، ليصبح واقعًا حيويًا نتلمس آثاره في أنفسنا ومجتمعنا،ولعلي أعرض أبرز محاور هذا المشروع بشكل موجز:

أولاً: المراد بالوعي الحضاري:

الذي أقصده في عملي بالمشروع هو: «إعادة تشكيل الذهن، وتعميق التصور، وتنمية الفكر نحو الرسالة الحضارية للإسلام بكل شمولها للمجالات العبادية

والعمرانية، وعمومها للزمان والمكان والأفراد».

فالمشروع هو أشبه بخطاب لعقل المسلم يعيد فيه قراءة الشريعة الإسلامية التي جاءت بالإشهاد على الناس من خلال سماحة الشرع، وتقدّمية أحكامه، ودوره في علاج مشكلات المجتمعات والنهوض بأفراده.

والسبب في البدء بالوعي أولاً؛ لأن أي تحضر لأمة من الأمم لابد أن يسبق بفكرة تنطبع في أذهان أصحابها إلى درجة الاعتقاد الجازم المفضي إلى البناء المشترك والعمران الحضاري،وفي هذا يقول مالك بن نبي: «إن حضارة ما؛ هي نتاج فكرة جوهرية تطبع على مجتمع في مرحلة ما قبل التحضر؛ الدفعة التي تدخل به التاريخ»، وهو ما أثبته توينبي من دور عظيم للفكرة، وبالذات الدينية من أثر في تأسيس الحضارات. لذلك كان التركيز على إعادة إظهار هذه الفكرة بتوعية المسلمين بها وتعميقها في أذهانهم وأنفسهم كما نطق بها القران الكريم في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وفي قوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]، وهو الدور الذي قام به عليه الصلاة والسلام في إحداث التحضر العظيم الذي أسسه في المدينة، ومنها انطلق إلى أصقاع الأرض، وهذا الوضوح في الفكرة قد نطق به ربعي بن عامر ﷺ إجابة عند سؤال رستم له عن سبب هذه الحركة التغييرية التي تقومون بها،فقال له ربعي ﷺ: «الله ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى سعة الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة».

فالوعي هو الوقود الحقيقي لحركة العمران التي انطفأت في الأمة منذ قرون،ولابد من إشعال جذوة هذا الوعي كي يدركه كل مسلم، وينطلق من خلاله إلى الإصلاح والتغيير، فالمشروع يهدف إلى الإسهام في تنوير الوعي بهذا الدور وإصلاح الذهن لهذه الانطلاقة الحضارية.

ثانيًا: دواعي القيام بالمشروع:

١ - لا يخفى على أحد قوة المدّ العولمي بكل آلاته الإعلامية والثقافية والاقتصادية والسياسية،والذي بدأ يغزو كل مجتمع، ويذيب كل الثقافات والفروقات تحت تأثير أنموذج غربي ينبغي أن يسود وحده ويؤثر في الجميع،وبالتالي ظهرت أجيال من المسلمين منسلخة عن شريعتها منبهرة بعجل السامريّ،تحتاج إلى إفاقة واعية تبحث في دينها العظيم عن مكامن ثباتها واعتزازها وعلوها على سائر الأمم، بدلاً من الانهزام النفسي الذي تعيشه أجيال اليوم.

٢ - الضعف والانحطاط في البلاد الإسلامية في جميع الميادين الحياتية،مما جعل هناك حالة يأس في الأنفس من النهوض مرة أخرى،وحالة شك من أن نملك أدوات التحضر المنشود.

المحاولات الإصلاحية التي أغفلت التركيز على الوعي الحضاري وكون الإسلام رسالة تحمل الهداية والرحمة والتقدم للكون والإنسان، وذلك بالبدء إما بالعمل السياسي المجرد، أو العمل التراثي العلمي، أو التزكية والتحلية للنفس والروح، أو العمل القتالي كوسيلة للنهوض بالأمة،إلى غيرها من اجتهادات كانت تؤطر الدين في فلكها الخاص دون اعتبار لشمول وسعة

الشريعة،ولا يزال هذا الوعي بالشريعة منحصرًا في تلك الزوايا، غافلاً عن تلك المعاني الأخرى. فالمرحلة الحالية تحتاج إلى زرع الثقة بالدين وترتيب العقل المسلم وتشكيل ذهنه نحو القابلية لهذا التحضر، ودفعه إلى ميادينها المتنوعة والمتكاملة كشريعة واحدة لا كمذاهب متفرقة.

وأرى من المهم بيان بعض المنطلقات الفكرية التي نستطيع من خلالها بناء هذا الوعي أو إعادة تشكيله في ذهن المسلم، وهذه المنطلقات التي سأوردها هي نوع اجتهاد مني قد أصيب فيه وقد أخطئ، ولكنها محاولة متواضعة لمعرفة أولويات المرحلة التي نعيشها وحاجتها لهذا البناء التوعوي بفهمه الحضاري الشامل، ولعل من أهم منطلقات هذا المشروع ما سأورده من نقاط موجزة:

أولاً: تعميق الوعي بمقاصد الشريعة الإسلامية، وربط الأحكام بها، وتنبيه المسلم على دورها في توضيح الصورة المتكاملة للدين كونه طريق السعادة في الدارين. وذلك من خلال: تعظيم العبودية لله بالتدبر في آياته المقروءة والمنظورة، والتركيز على جوانب العظمة الحقيقية التي تجعل الأنفس أقرب إلى الله في كل حال بدلاً من التركيز على الجوانب العلمية في التوحيد أو أسلوب التخويف في الوعظ الذي يجعل الأنفس تجلد في لحظات ثم تعود إلى سابق حالها بعد التخويف -في كثير من الأحيان-، وإذا كان الوعظ كثيرًا ورتيبًا في محتواه فقد تملّ وتكلّ هذه الأنفس، فإحياء العظمة الربانية في الأنفس له دور فعّال في تعميق العبوديّة، واستلهام الوحي، وتنظيم وحدة الفكر، وتجريد القلب من الغوائل.

كما ينبغي التأكيد على هذه المقاصد عند الإفتاء؛ بذكر العلل والحِكم من التشريع وتهذيب النفوس بالأحكام، والتيسير ورفع الحرج فيما يغلب فيه الضيق والعنت أو زيادة الحاجة إليه أو شيوعه بين الناس، مع أهمية التدرج بالمستفتين والمتلقين عند المنع وإعطائهم البديل المباح عند التحريم، وعلى المفتي أن يدرك طبيعة دوره وأثره المنتظر في حركة العمران الحضاري المتجدد والمواكب لكل المتغيرات الحياتية.

ولكي تتعمق مقاصد الشرع في نفوس وأذهان المسلمين بشكل أكبر ينبغي للعلماء والمعلمين تعليم الأحكام الشرعية أو توضيحها على أساس الكليات الخمس بحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وجعل هذه الضروريات الخمس متبلورة في ذهن المسلم ومناهج التغيير والإصلاح، وقريبة إلى واقع كل الأفراد في المجتمع دون الغوص في تفصيلاتها الأصولية أو إشكالياتها الفلسفية.

ثانيًا: تعميق الوعي بفقه العمران الحضاري : من خلال: التأكيد على أن وجود المسلم مرتبط بمهمتين: العبادة لله والعمارة للأرض وفق مقتضيات تلك العبودية، وإعطاء العلوم والمعارف والفنون الإنسانية دورها من الاهتمام والتعلم والهيبة، وتحقيق التكامل بينها والتوازن في عرضها لبثّ العمران المادي والتقني المعاصر، ونشر أدواته بين المسلمين.

ثالثًا: تعميق الوعي بالشهود الحضاري: ولعلي أعرض هذا المفهوم العظيم من خلال الدلالات اللغوية لمعنى الشهود الذي جاء في الآية الكريمة في

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]؛ فمن معاني تلك الشهادة: أن الشاهد لابد أن يكون عالمًا بما يشهد به علمًا يقنع الآخرين بالحجج والدلائل الواضحة، كما عليه أن يبينه ويظهره للآخرين، ويبلغه لمن يحتاجونه وينتفعون به. كذلك العدل والأمانة في تبليغ الشهادة، فهي من أهم صفات الشاهد المبلّغ.

وأعتقد أننا لو بادرنا بهذه المنطلقات التي هي بعضٌ من كل، لحقّقنا على المدى القريب الكثير من الفوائد على المستوى الفكري والتطبيقي للتدين أو الدعوة له، كما نستطيع من خلال نشر هذا الوعي المساهمة في تقليل حدّة الخلافات والمنازعات بالالتفات إلى الغايات والأهداف العليا وإصلاح أنماط التفكير الموضوعي البعيد عن الإقصاء والأحادية أو التسطيح والتهميش أو الاختزال لقضايانا أو مشكلاتنا الراهنة.

◆◆◆◆

الأزمة.. في خبر غير عاجل!

بقراءة واقع ما نعيشه من أزمات متعاقبة في لبنان وفلسطين وغيرهما أستطيع القول بأننا لا نحسن فهم أزماتنا، ولا نعتبر بتكرارها علينا، ولا نفقه سنن الله في أحوالها.. المواقف الجماهيرية نفسها والتصريحات الخطابية تعاد صياغتها، والإعلام العربي يسيّر الناس وفق أهدافه وثاراته،ولا يأبه بتسفيه العقول وجرح القلوب المكلومة من وقع الأحداث عليها..

كم من الأزمات التي مرت بنا، وانقضت بأحمالها كأزمة الجهاد الأفغاني وأزمة الكويت وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وحرب العراق وغيرها؟ لماذا لا نقف معها، ونتدارس عبرها ونستلهم فوائدها؟

لقد أخذَت منا تلك الأزمات السالفة جهدًا ووقتًا وعناء، فهل نبخل بوقت يسير لنقف مع دروسها وعبرها احتياطًا من الوقوع في الأخطاء نفسها أو

تكرارها في المستقبل؟!..

كلها -للأسف- تذهب وتلقي بها الريح في مكان سحيق!! لذا أحببت أن أشير لهذه الغاية وتفعيل الاهتمام بها من قِبل النخب والمثقفين والمهتمين. ولعلي أفتتح الفكرة ببعض السوانح والتأملات:

١ - إن الحديث عن الأزمة بمعناها السياسي أو العسكري هو في العادة حديث الإفاقة بعد صدمة الأزمة.. مع أن الغالب في الأزمات أنها لا تقع فجأة أو تأتي بغتة، بل جرت أحوال العالم كله وسنن التغيير وأحوال الرخاء والشدة والتقدم والتخلف والسلم والحرب أنها تتكون أو تزول من خلال إرهاصات قد يمر بعضها ببطء يشاهده الإنسان ويلحظه، وقد يأتي بعضها فجأة -كما يظن - لكنها نتيجة تراكمات من الأسباب الخفية والظاهرة.. فلا تأتي أزمة من هذا القبيل إلا وهناك ما يدل على قرب حدوثها من مقدمات وعلامات، وعلى قدر قوة الاستشعار تأتي قوة الاستعداد.. والواقع يشهد أن كثيرًا من المسلمين لا يحسون بالأزمة أو يتخيلون تداعياتها حتى تصبح كابوسًا يجثم على صدورهم، ولا ينفع حينها التفكير أو التخطيط.

وهنا تبرز أهمية المراكز العلمية والبحثية التي تستشرف المستقبل، وتنظر إلى الغد القادم عن طريق جمع المعلومات، وإعداد البحوث والدراسات، فيأخذ برؤيتها وينظر بمسبارها إلى واقعنا المتوقع.. ونسأل أنفسنا بصراحة؛ إلى أين نسير؟ وأي طريق نختار؟ وأي عدّة نحمل؟ ومن يقودنا في المرحلة القادمة؟.. إلى غيرها من الأسئلة المحيرة والتي تحمل معها إجابات محرجة، لكنها تنقذنا

من خيارين أحلاهما مرّ: فإما أن نفجع بسبب الاستسلام للأزمة، وإما أن نفجع في محاولات الخلاص منها.

ولو تأملنا في واقع الدول العربية بحكوماتها ومؤسساتها ومدى اهتمامها بالمستقبل واستشرافه لوجدنا أن المراكز العلمية التي تهتم بمثل هذه الدراسات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة،بينما نجد هناك دولاً كأمريكا مثلاً فيها أكثر من ستمائة مركز لدراسة واستشراف المستقبل،بل إن السويد منذ عام (١٩٧٣م) لديها وزارة للاهتمام بشؤون المستقبل..!

٢- عندما تحصل الأزمة تكون هناك ردود أفعال غير عادية بل عادة تكون الرؤى والأقوال والأفعال التي تأتي مع الأزمات متوترة وغير متزنة،لذلك يسعى الإنسان ويتحفز لسماع أي شيء حول الأزمة، ويزداد نهم الناس للبحث عن الأخبار والمعلومات من أجل صياغة رؤى أو حلول خلاصية، فيكون المناخ العام للأزمات قابلاً للنمو الفيروسي للإشاعات والأكاذيب أو التوقعات المغرضة، كما يلحظ اتجاه الناس بقوة نحو القنوات الإعلامية، خصوصًا القنوات الفضائية لجمع الأخبار وروايتها على الأقل في المجالس والمنتديات..

والناس ينساقون في فلك من يشدّهم من زعامات وقيادات كي تمضي بهم إلى بر الأمان، وتكشف لهم ضبابية الموقف المناسب لظرفهم العصيب،وكل من تصدّر في الأزمة -في العادة- يجد له شرائح واسعة من المؤيدين والمستمعين. وهذا القبول -وإن كان مؤقتًا- إلا أن الطبيعة الإنسانية تجعل الفرد يقبل على من يناديه، ويهفو إلى صوته بغض النظر عن شخصه وخطابه.

وقد جاء في الأثر عن ابن مسعود قوله: «شر الناس في الفتنة كل راكب موضع،

وكل خطيب مصقع»!

٣- يتجه الناس بسرعة نحو المخرج والفكاك من الأزمة، وأحيانًا توقِعهم السرعة والعجلة في أزمة أخرى.. لهذا ينبغي أن تكون حلولهم مدروسة، وأطروحاتها معتدلة مع وعي كبير بتداعياتها على المجتمع.

ومع التأكيد على الأناة والتؤدة في التفكير والتخطيط للأزمة، يجب التأكيد على السرعة والمبادرة في التنفيذ والعمل لتلك الحلول وهذه العلاجات، وهذا هو دور أهل الحل والعقد من ولاة الأمر والعلماء الثقات في بيان الحل والمخرج من تلك الأزمات، ولا آكد من أهمية إرشاد الناس بالواقع الحقيقي للأزمة والموقف الصحيح منها، والمبادرات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات تجاهها؛ لأن تأخير البيان عن وقت حاجته مدعاة للفتنة والبلبلة في الصفوف،كما أن البطالة والفراغ فيها قد تؤدي ببعض الناس إلى أنواع من الجدال والمراء والنقاشات والاختلافات الحادّة، وربما الاحتراب فيما بينهم أحيانًا.

كما ينبغي التأكيد الدائم على وحدة الصف وتماسك الجبهة الداخلية للمجتمع والاستعانة بأهل المشورة والرأي في الأمة، وليس من الحكمة تهميش أهل التأثير والقوى الفاعلة في المجتمع مهما بلغوا من الاختلاف والتضاد.. كما أن التشاغل أحيانًا بخطر الأزمة الخارجي يجب ألّا يكون على حساب الوحدة الداخلية وضرورة تماسكها.. ولعل من فقه الأولويات، وفهم طبيعة المرحلة ألّا تنشغل النخب، وتكرس دورها في بيان الأخطاء وتوجيه التهم لمن كان وراء هذه الأزمة، أو تلك حتى ولو كانت من باب المناصحة؛ لأن النظر إلى مآلاتها السلبية قد يفاقم الأزمة داخليًا، ويشتت الجهود المبذولة في دفع الخطر

الخارجي أو تقليله.

٤- من المقرر شرعًا أنه ليس في الدنيا شر محض كما أنه ليس فيها خير محض.. ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء:١٩]، وقد يكون في طرف الأزمات نوع من البشارات، والإنسان عبر تاريخه الطويل- لمن تأمل - يجد أن تقدّمه ورقيّه في كثير من الأحيان كان نتيجة أزمة مرَّ بها في حياته،فتّقت ذهنه إلى الكثير من المخترعات والمكتشفات النافعة لحياة الناس.

وبما أننا نعيش في عالم متغير متقارب كثير الاضطراب أصبحت أزماته السياسية لو قدّر حصولها في أقصى الغرب لتضوّر لها جوعًا من كان في أقصى الشرق، وربما يؤدي انهيار شركة ما أو إفلاسها إلى بطالة أو غلاء أو فقر في قطر آخر من العالم..

ولهذا فالأزمات تزداد كثرة وتعقيدًا مهما حاولنا الانعزال الصوري عنها..

فالتوعية الدائبة والتربية المستمرة على كيفية التعامل الإيجابي مع الأزمات وخصوصًا في أوقات السلم والرخاء هو واجب المرحلة الراهنة للمؤسسات الدينية والإعلامية والتعليمية.. ومتى قامت هذه المؤسسات بدورها الوقائي فإننا سنخفف وبشكل كبير آثار الدعة والترف واللامبالاة التي أصيبت بها كثير من مجتمعاتنا المعاصرة.

أما نخبنا المثقفة فأتمنى أن يكون جوابهم حول السؤال المكرور عن الأزمات: ما هو المخرج من الأزمة؟ أن يتحوّل وينعكس إلى البحث عن المدخل في الأزمة بكل صور الاستفهام المنطقي وأدواته، وعندها سوف نحدّد موقعنا ونعرف قوتنا ونأخذ عدتنا للمقاومة والتقدّم والارتقاء.

◆◆◆◆

رفقًا.. أيها المصلحون

عندما يولد الإنسان ويخرج إلى الحياة ينساب في تيارها السائر السادر تحكمه نواميسها،ويعتلج في عرصاتها متقلبًا بين جوانبها المتنوعة المختلفة، ينمو في أثنائها ولا يتوقف،يكبر فيه كل شيء ولا يسكن،يتغير في كل لحظة بهدوء وأحيانًا بعنف،فالتغير هو قانون الحياة.

إن ذلك النمو الذي يسري في كل أجزاء الإنسان لا يقتصر على جزء من كيانه دون الآخر؛ بل يشمل بدنه وعقله وروحه وسلوكه وعواطفه وكل مكوناته.

إن الإنسان في نموه وتطوره كان يخضع لقانون التدرج والانسياب في كل مراحله العمرية إلى أن ينتهي به المطاف وهو لا يزال يخضع لهذا القانون،كما في قولة تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم:٥٤].

إن تجاوز قانون التدرج والمرحلية في التعامل مع الإنسان وبالأخص في مفاهيمه وأفكاره،أو دعوته لتغيير سلوكه وطبائعه،أو الرغبة في إصلاح بيئته ومجتمعه، لن يحقق هذا التجاوز أي نفع في الإصلاح والتغيير المنشود؛ بل قد يثمر في نفس ذلك الفرد ردّة فعل تقوده للتمسك بقديمه والافتخار بما كان عليه والاحتراب من أجله لو استطاع.

إن النفوس التي ألفت الاعوجاج وقد عاشت فيه دهرًا طويلاً تتصلب على ما تألف من المعاصي والمخالفات،وإذا أردنا لها نقلة مفاجئة سريعة؛ صاحت وتمردت وتفلتت تبغي التملص، فيضطر إلى الترفق والتدرج في حملها على تنفيذ الحق والعمل بالشرع.

والأساس الفقهي الذي تستند عليه قاعدة التدرج يكمن في قواعد ترجيح المصالح الكبيرة والعظيمة والدائمة على سواها من المصالح الصغيرة والجزئية والمنقطعة؛ لأن امتناع الناس عن الامتثال للشرع كله دفعة واحدة قد يؤدي بهم إلى الشقاق وإحداث الفتن العارمة، وهي لا شك مفسدة كبيرة تبعد وتنأى باحتمال مفسدة تأخير إعلان تطبيق الشرع والحق الذي يرفضونه.

ويؤيد ذلك قول عائشة رضي الله عنها: «إنما نزل أول ما نزل منه – أي من القرآن – سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام: نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر، لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل: لا تزنوا. لقالوا: لا ندع الزنا أبدًا..» [١١].

إن الحكمة تفرض على المسلم مراعاة أحوال الناس والمخاطبين، فمقدار امتثالهم لأحكام الشرع يختلف ويتباين، فلا ينبغي للداعي إلى الله معاملة

الناس جميعًا بالمثل أو التعجل في إلزامهم بالحق كله ونفوسهم قد ألفت غيره واعتادت عليه.

ومن الأمثلة المبيّنة لذلك الأمر ما جاء عن النبي -ﷺ- في النهي عن المعازف والضرب بها، ومع ذلك فقد جاء عن بريدة رضي الله عنه أنه قال: خرج رسول الله -ﷺ- في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءت جارية سوداء فقالت: «يا رسول الله إني كنت نذرت إن ردك الله سالمًا أن أضرب بين يديك بالدّف وأتغنى، فقال لها رسول الله -ﷺ-: إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا» (١٢). فجعلت تضرب، فدخل أبو بكر رضي الله عنه وهي تضرب، ثم دخل علي رضي الله عنه وهي تضرب، ثم دخل عثمان رضي الله عنه وهي تضرب، ثم دخل عمر رضي الله عنه فألقت الدّف تحت استها ثم قعدت عليه. فقال رسول الله -ﷺ-: «إن الشيطان ليخاف منك يا عمر، إني كنت جالسًا وهي تضرب فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي تضرب، ثم دخل عثمان وهي تضرب، فلما دخلت أنت يا عمر ألقت الدف» (١٣).

يقول ابن القيم رحمه الله معلقًا على تلك القصة وقصة عائشة مع الجاريتين اللتين كانتا يغنيان بغناء بعاث: «فقد أقر النبي -ﷺ- الصديق على أن الغناء مزمور الشيطان.. فعلم أن هذا من الشيطان، وإن كان رخّص فيه لهؤلاء الضعفاء العقول من النساء والصبيان، لئلا يدعوهم الشيطان إلى ما يفسد عليهم دينهم، إذ لا يمكن صرفهم عن كل ما تتقاضاه الطباع من الباطل، والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فهي تحصل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما،

فإذا وصف العمل بما فيه من الفساد مثل كونه من عمل الشيطان، لم يمنع ذلك أن يدفع مفسدة شرًّا منه وأكبر، وأحب إلى الشيطان منه، فيدفع بما يحبّه الشيطان ما هو أحب إليه منه، ويحتمل ما يبغضه الرحمن، لدفع ما هو أبغض إليه منه، ويفوت ما يحبه لتحصيل ما هو أحبّ إليه منه، وهذه أصول من رزق فهمها والعمل بها فهو من العالمين بالله وبأمره».

إلى أن قال: «وإذا لم يمكن حفظ العبد نفسه من جميع حظوظ الشيطان منه، كان من معرفته وفقه وتمام توفيقه أن يدفع حظّه الكبير بإعطائه حظّه الحقير إذا لم يمكن حرمانه الحظّين كليهما، فإذا أعطيت النفوس الضعيفة حظًا يسيرًا من حظّها، يستجلب به من استجابتها وانقيادها خير كبير، ويدفع عنها شر كبير أكبر من ذلك الحظ، كان هذا عين مصلحتها، والنظر لها والشفقة عليها».

ثم قال وهو يتحدث عن حديث ضرب المرأة الدفّ بمناسبة قدومه: «واحتمل ﷺ ضرب المرأة التي نذرت إن نجاه الله أن تضرب على رأسه بالدفّ لما في إعطائها ذلك الحظّ من فرحها به، وسرورها بمقدمه وسلامته الذي هي زيادة في إيمانها ومحبتها لله ورسوله، وانبساط نفسها وانقيادها لما تؤمر به من الخير العظيم، الذي ضرب الدفّ فيه كقطرة سقطت في بحر، وهل الاستعانة على الحق، بالشيء اليسير من الباطل إلا خاصة الحكمة والعقل، بل يصير ذلك من الحق إذا كان معينًا عليه، ولهذا كان لهو الرجل بفرسه وقوسه وزوجته من الحقّ؛ لإعانته على الشجاعة والجهاد والعفّة، والنفوس لا تنقاد إلى الحق إلا ببرطيل، فإذا برطلت بشيء من الباطل لتبذل به حقًا وجوده أنفع لها وخير من فوات ذلك الباطل كان هذا من تمام تربيتها وتكميلها، فليتأمل اللبيب هذا

الموضوع حقّ التأمل، فإنه نافع جدًا. والله المستعان» [١٤].

إن التدرج المطلوب لا يقصد به التملص من بعض الشرع، فإن الشرع كامل وكله واجب، ولكن تطبيقه على الناس في أول أيام الحكم أو في دعوة الناس له قبل الحكم، أو في تربية الدعاة عليه يسوّغ للعالم المتأمل أن لا يتحدث به أو يطبّقه دفعة واحدة، بل في خطوات لا تبطئ به عن إقامة حكم الله عز وجل وتطبيق شرعه، هذه الخطوات ينظر فيها إلى الأهداف بدقة وبصيرة وتحدد الوسائل الموصلة إليها، وبالتخطيط والتنظيم والتصميم تصل المسيرة إلى المرحلة المنشودة والأخيرة التي فيها قيام الإسلام.. كل الإسلام.

ويدل على صواب هذا السلوك ما كان من الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز رحمه الله فقد جاء إلى الحكم بعد مظالم ارتكبها بعض الذين سبقوه فتدرج ولم يستعجل. فدخل عليه ولده عبد الملك فقال: «يا أبت ما يمنعك أن تمضي لما تريده من العدل؟ فوالله ما كنت أبالي لو غلت بي وبك القدور في ذلك. قال: يا بني! إني إنما أروّض الناس رياضة الصعب، إني أريد أن أحيي الأمر من العدل فأؤخر ذلك حتى أخرج معه طمعًا من طمع الدنيا فينفروا لهذه ويسكنوا لهذه» [١٥]. أي يخرج طمعهم بالموعظة والتأني ليكون عن قناعة لا بخوف من السطوة والعقاب.

ويبدو أن هذا الولد الصالح قد حاز حماسة فاقت التي عند أبيه فدعته إلى معاودة الاستغراب من سياسة التأخير والتدرج فكان منه أن «دخل على أبيه؛ فقال: يا أمير المؤمنين! ما أنت قائل لربك غدًا إذا سألك فقال: رأيت بدعة فلم تمتها أو سنة فلم تحيها؟ فقال أبوه: رحمك الله وجزاك من ولد خيرًا، يا بني! إن قومك قد شدّوا هذا الأمر عقدة عقدة، وعروة عروة، ومتى أردت مكابرتهم

على انتزاع ما في أيديهم لم آمن أن يفتقوا علي فتقًا تكثر فيه الدماء. والله لزوال الدنيا أهون علي من أن يراق بسببي محجمة من دم، أو ما ترضى أن لا يأتي على أبيك يوم من أيام الدنيا إلا وهو يميت فيه بدعة ويحيي فيه سنة؟» [١٦].

وقد شهد الحسن البصري رحمه الله على حصول هذا اليوم بقوله: «ما ورد علينا قط كتاب عمر بن عبد العزيز إلا بإحياء سنة، أو إماتة بدعة، أو رد مظلمة» [١٧].

إن مرحلة التدرج التي طبقها عمر بن عبد العزيز في خلافته التي لم تستغرق عامين سطرت من الإنجازات ما ملأت به أسفارًا من كتب التاريخ، فحقيقٌ على أهل الإصلاح والتغيير تأمل هذا العمل والإنجاز العجيب.

نحن و(الآخر).. هل يلتقي الضدّان؟!

المنطق العقلي يقتضي -كجواب على العنوان- أننا والآخر لا يمكن أن نجتمع على شيء واحد في نمط متّحد، كاستحالة الجمع بين الليل والنهار والسواد والبياض،ولكن السؤال الصحيح الذي ينبغي أن يطرح في علاقتنا مع الآخر هو: هل يمكن أن يجتمع المختلفان؟.. والمنطق هنا يقتضي أيضًا بإمكانيّته عقلاً وجوازه شرعًا. فقد نختلف مع غيرنا إلى حدّ التباين لكن تبقى هناك الكثير من العوامل المشتركة تجمع بيننا قد تحدّدها الظروف المحيطة والمصالح المتبادلة، وليست الشواهد النبويّة ببعيدة عنا، بل هي حاضرة وماثلة في المعاهدة مع اليهود، أو الصلح مع المشركين، أو أحكام أهل الذمة والمعاهدين؛ مما يقرّر ويؤصل منهج التعامل مع الآخر والتعايش معه.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر -كمفصل تاريخي للعلاقة مع الغرب-خرجت من بيننا أصوات وأطروحات عدة تدعو للتعايش والقبول

بالآخر،بل وتذويب الفروق العقديّة والتاريخيّة بيننا،بينما قابل الآخر ذلك بثقافة الصدام بين الحضارات ونهاية العالم وتدنيس المقدسات بل وكَتَب جمعٌ من المثقفين الأمريكان بيانًا للعالم سمّوه «على أي أساس نقاتل؟» تبريرًا لكل صور الاعتداء والقمع والتدخل السافر في شؤون الآخرين.

هذه الملامح والرؤى هي ما يظهر لنا عند المناداة أو القبول في حوارنا مع الآخر.. والتوتر الحالي الذي تشهده المنطقة والتباهي العسكري والتباهي المادي يكرّس من نظرة الكره والتشاؤم والخذلان حول مصداقيّة هذا التعايش أو جدوى هذا الحوار.. وشعوب المنطقة وهي تذوق هذه المرارات الموجعة، وتصغي لبعض نخبها الفكريّة التي لاتزال تنفخ بانفعال عاطفي في رماد تأجيج الصراع مع الغرب من غير فقه وعدل؛ فلا ننتظر منها سرعة الولوج لباب التسامح والحوار لمجرّد كونه قيمة دينيّة أو رغبة سياسيّة،فالواقع الاستعماري قائم في عدد من دول العالم الإسلامي، والإصلاح الحقيقي لا تكاد تظهر مشاريعه حتى الآن، بل وتحارب أحيانًا باسم الإصلاح؟! فكيف يحصل التكافؤ في الحوار في ظل هذه الظروف، بينما الآخر لا يزال يسمعك من قمة الجبل.

لذا أجد أن هناك ملامح لابد أن تظهر في دعواتنا للحوار والتعايش مع الآخر يمكن أن أجمل الرأي فيها في النقاط التالية:

١- لقد تم التعامل مع الآخر على أنه شكل واحد ونمط ثابت ذابت كل الفروقات المتناقضة في شخصه الجديد، واختفت ندوب الشر والسوء من

وجهه المقنع، بينما ظهرت ذواتنا في إعلامه وثقافته بأشكال غريبة، وتهم إرهابية، وتغليب للقلّة الناشزة على الكثرة الصامتة أو المعتدلة التي تمثل الطيف الواسع الحقيقي لمبادئنا الدينيّة وثقافتنا الفكريّة. فلا يمكن والأمر كذلك أن يتقبل كل طرف الآخر ما لم تصحّح الصورة النمطيّة التي صنعها الإعلام عن المقابل. فالحوار والتعايش هو نبض المجتمع، وأفراده هم الميدان الحقيقي لنجاح أو فشل هذا المناخ،وأصوات الصقور والغربان لا تعلو إلا في ساحات المعارك والاقتتال، بينما معركتنا الراهنة هي معركة الوعي الديني والتنمية المستدامة والحضارة الرائدة!

٢- يروج بعض المثقفين في الغرب أن الدين الإسلامي يقصي الآخر ويحارب الأديان والثقافات الأخرى، وهذا الاتهام قد تكلم في ردّه وإبطاله الكثير من علمائنا المسلمين، والشواهد الشرعيّة والتاريخيّة مازالت بين أيدينا لم يتقادمها الدهر، بل تجدّدت روحها مع كل أزماتنا المختلفة،لكن الأمر يبدو غريبًا عندما نجد تلك التهم هي الأقرب التصاقًا للفلسفة والفكر الغربي الأوروبي ابتداءً من فلاسفة اليونان كأرسطو القائد الروحي لفتوح الإسكندر المقدوني بكل فظاعاتها،إلى قوانين الرومان التعسفيّة التي قزّمت وعبّدت كل الشعوب الأخرى،وصولاً إلى عصر التنوير الأوروبي المنتج للفكر الغربي الحديث،فأشهر مفكري تلك المرحلة كديكارت كان يرى مفارقة بين «الأنا» الفرديّة الواعية وبين «الغير» لأن عمليّة الشكّ المعرفي التي يصل بها إلى الحقيقة لا تتم إلا من خلال إقصاء الغير، والتجرّد من كل الموروثات الاستدلاليّة، بينما هيجل لا يرى اعترافًا بالذات إلا من خلال اعتراف الآخر بها، واعتراف

أحد الطرفين بالآخر لابد أن ينتزع. هكذا تدخل الأنا في صراع حتى الموت مع الغير، وتستمر العلاقة بينهما في إطار جدلية العبد والسيد. هكذا يكون وجود الغير بالنسبة إلى الذات وجودًا ضروريًا عند هيجل.

فهذان النموذجان من التطرف في النظر إلى الآخر لا ينسحبان على كل المفكرين المؤثرين في الغرب بل هناك الكثير من العقلاء المعتدلين المنصفين سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، وهم من ينبغي التحاور ومد الجسور معهم،وعليهم ينبغي التركيز والاهتمام بدلاً من صرف ذلك نحو المؤسسات التجارية أو الإعلام المؤدلج أو الحكومات العسكريّة التي لا تنظر إلا مصلحتها وامتداد سيطرتها على الآخر باسم الحوار والتعايش.

٣- غلّب مصطلح الآخر في القرن الماضي على الغرب الأمريكي والأوروبي، والمعطيات الديموغرافيّة والتنمويّة تشير أن المستقبل للقوى الشرقيّة كالهند والصين واليابان بالإضافة إلى دول الجنوب الإفريقي أو اللاتيني؛ فهي لا تحمل إرثًا معاديًا للإسلام، ومؤشرات نموها وموقعها وأثرها على منطقتنا كبير.

وأعتقد أن المردود الإيجابي من التحاور معهم سيفتح لنا بعدًا قيميًا في علاقتنا، وخيارًا إستراتيجيًا يعادل موازين القوى في العالم. وهذا ما نحتاجه من مراكزنا البحثيّة أن تكرّس جهدها في دراسة تلك المجتمعات، وفتح الأفق للتبادل المعرفي ونشر قيمنا الإسلاميّة فيها.

فإذا أردنا مستقبل حوار ناجح مع الآخر فهو لمن يمدّ يده ليسلم ويصافح، وليس لمن يمدّها ليخادع بالتسامح!!

الصّحوة.. وما بعد الصّحوة

شهدت الساحة السعودية في منتصف التسعينيات حِراكًا فكريًا وثقافيًا واجتماعيًا أخذ حظه في التوسع والامتداد الأفقي والعمودي ليشمل كافة التيارات على الساحة بكل شرائحها الاجتماعية والفكرية بفعل ثورة الجياع نحو الإعلام الفضائي والمعلومات الإلكترونية المتدفقة والاتصالات اللامحدودة،فنهم الجميع منها بغير وعي صحي للوصول إلى حالة الشبع المفرط لتناسي السنوات العجاف من القحط الفكري والاحتكار المعرفي والوصاية على السوق الفضائي.

وما زالت سكرة النهم مسيطرة على الكثير من أفراد المجتمع، وأعتقد أن صحوةً للعقل والإدراك سوف تفاجئنا بآثار وخيمة لهذا الانكسار الشبق لأبواب الثوابت الدينية والمبادئ الخلقية والاجتماعية..

والساحة الإسلامية لم تكن بمنأى عن هذا التأثر؛ فمع تطور الأحداث في أفغانستان والعراق ومطالبات دعاة الإصلاح ودعاوى تجديد الخطاب الإسلامي، تمايزت التيارات الإسلامية بشكل أكثر، وعرف المجتمع التباين الفكري بين أطيافها المختلفة، واشترك الكل بالنقد والتقويم على اختلاف الدوافع السلبية أو الإيجابية..

والفكر الصحوي في مسيرته الماضية لم يكن بمنأى عن هذا التأثر؛ بل عصفت به الرياح وألقته عولمة الانفتاح متكشفًا أمام ساحات النقد ومحاكم الاتهام؛ فبدأ يلتفت إلى نفسه ويصحح مساره وفق التغيرات الكبيرة التي طرأت على المجتمع في السنوات الأخيرة، والأزمات الحضارية التي لم يلقِ لها بالاً.. فلم يعد نقد الصحوة يأتيها من اللادينيين أو العلمانيين كما كان يطلق عليهم في السابق، بل امتهن نقدها الصديق المحب قبل العدو المتربّص،وهذا النقد لو أحسن استغلاله فسيوفر لها رصيدًا هائلاً من المخارج والحلول.. فالصحوة الإسلامية قبل أزمتها الراهنة كانت بحاجة إلى صحوة تقويميّة؛ لأن الجموع الكثيرة والمشاريع الكبيرة لم تعط الوقت الكافي للمحاسبة والمراجعة والتصحيح،لأن شهود اللحظة الحاضرة لجموع المستمعين وهتافات المتحمسين أنست الماضي المحمَّل بأخطائه، وأغفلت المستقبل المثقل بمفاجآته..

إن هذه الحالة ليست بدعًا من حالات الصعود والهبوط والصحة والمرض والنمو والذبول التي مرّت وتمرّ على كثير من دعوات التغيير والإصلاح في أي مجتمع كان؛ وذلك لنموها في النسيج العام للأفكار والفلسفات الإنسانية الخاضعة لأنماط التغيّر البشري..

فالنضج والخبرة والأزمات الواقعة والتحديات المختلفة والتعامل مع الجماهير والسلطات المختلفة كلها محكّات حقيقية وامتحانات صعبة لكل فكر إصلاحي.. وبإعمال بسيط للفكر والذاكرة نجد في التاريخ القديم والحديث نماذج عديدة قد فشلت أو نجحت في هذه التحديات.. فالتاريخ في كثير من مجرياته يعيد نفسه؛ لأن مساره محكوم ضمن تلك النواميس الكونية للأنفس والمجتمعات..

فالحالة الإسلامية وفق المتغيرات الحالية لا تخرج عن كونها ظاهرة صحية تمثل مرحلة من مراحل النمو الفكري والعمري الأشبه- إلى حد كبير- بنمو الفرد الإنساني ودورته المتقلبة في الحياة.. وأعتقد أن الخيار الضامن لتجاوز هذه المرحلة من دون اضطرابات أو معوقات لا يتمّ بشكله الصحيح إلا بالتزام أدب الخلاف وقبول التعدّدية المذهبية والفكرية، وعدم حصر الحق في رؤية أحادية، وضرورة التنوع والتكامل في البرامج الإصلاحية والغايات الحضارية.. وما لم نسع إلى خطاب واعٍ ومنهجية جديدة للتعامل مع هذه المتغيرات؛ فستكون النتيجة المزيد من التشظّي، والافتراق المحموم، وتسلط قوانين الغاب، وعودة التطرف والدوغمائية بكل اتجاهاتها المتعاكسة..

إن المرحلة الراهنة التي يمر بها التيار الصحوي لا ينبغي أن تمرّ من غير مراجعات في الفكر والمنهج وشفافيّة في النقد والتصحيح، وأرى أن أهم القضايا التي ينبغي التفكير فيها وقيام المراجعات حولها:

أ- البناء العلمي للدعاة والتأصيل الشرعي للفقه الدعوي من خلال تعميق

فقه وأدب الخلاف والنظر إلى مقاصد الشريعة ومحاولة تنزيلها على الواقع الصحوي بكل أطيافه التي إن وعت ذلك شكّلت هالة من الجمال والضياء.

ب- الاندماج البنّاء والإيجابي مع شرائح المجتمع، وتغير ثقافة المفاصلة أو التميّز الديني بين أفراده (هذا ملتزم وهذا غير ملتزم) بالتأكيد على أولوية صلاح الباطن قبل الظاهر وتعميم مفهوم الأخوة الإسلامية لكل المسلمين لا خاصتهم.

ج- ترسيخ مفهوم التديّن الشامل الذي لا يغفل القيم الحضارية والتقنيات المدنية ولا يصادم نواميس التقدم العمراني، ولا أعني أن يحصر ذلك في استخدام وسائل الاتصال الحديثة أو برامج الحاسب المتطوّرة، بل أقصد أن تكون هناك مشاريع تنموية ترفع سقف الوعي الحضاري، وتبني أساسات المجتمع المدني المعاصر قبل مفاجآت العولمة وصدمات الانبهار بالعالم حولنا.

إن الصحوة الإسلامية أمام تحديات كبيرة تجاوزت مهمة إيقاظ النائمين أو الغافلين إلى دور حضاري يعيد مشروع الإسلام كنبض للحياة والأحياء.

المجتمع السعودي: هل يعاني أزمة حب؟!

كثير من المفاهيم تحكمها علاقة الإنسان ببيئته،وربما تشكّل هذه البيئة طبيعة التفكير ونوع المؤثرات النفسية والعاطفية، ومدى القابلية للتغير والانسجام مع الآخرين؛ فالبيئة الساحلية -نتيجة لقربها من الموانئ والتبادل التجاري والانفتاح على البحر- تملك قدرًا من المرونة والقابلية للتعددية ربما أكثر من غيرها من المناطق، والبيئة الصحراوية نتيجة لجفافها وانغلاقها وقسوة العيش فيها، فإن ذلك ينعكس على مزاج وطبيعة أهلها من حيث الرعونة أو الحدة في الطبع والشدة في الرأي،وكذا أهل الجبال وأهل المدن والأرياف وأهل المناخات

المعتدلة أو الشديدة برودتها أو حرارتها، كل هذه الأحوال من البيئات المتنوعة لها بصماتها الواضحة على تفكير وسلوك ومشاعر أصحابها، وابن خلدون قد ضرب شواهد كثيرة في تقرير هذه القاعدة الإنسانية [١١٨].

والمتأمل لجغرافيا المشاعر والفكر والسلوك في مجتمعنا السعودي يجدها تتنوع حسب طبائع المناخ والتضاريس؛ وهذا الأمر ليس مطردًا في جميع الحالات؛ فتواصل المجتمعات وثورة الاتصالات والفضائيات أثّرت بشكل كبير في انطباق هذه القاعدة على جميع الأفراد،لكني سأتناول مظهرًا يدل على أن الجفاف البيئي انعكس على الجفاف العاطفي وشح المشاعر لدى شرائح واسعة من مجتمعنا السعودي والخليجي،فمشاعر الحب والمودة أصبحت إطاراتها ضيقة جدًا، ربما لا تتجاوز حب الفرد لنفسه أو خواصه المقربين، في حين أن إخواننا في الدين -وضمن دائرة المجتمع- قد فترت المشاعر نحوهم إما بسبب الاختلاف في القبيلة أو اللون أو المنزلة الاجتماعية أو غيرها؛ بينما نجد الخطاب القرآني يدعو الجميع إلى كسر هذا الطوق الوهمي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]؛ فالله عز وجل لما وسّع جانب التعدد بين الناس ردهم إلى وحدة التعاون من خلال قاعدة التعارف بينهم وأساسها التقوى، لذلك ذيّلت بها الآية حتى يتحقق الرقي الجماعي الحقيقي بين أصناف الناس.

وحتى حب المقربين من الزوجة والأولاد والإخوان يكون مغمورًا في أعماق النفس، ولا تترجمه الحواس أو تنطق به الألسنة؛ في حين أن النبي عليه الصلاة

والسلام قد قال: «إذا أحب الرجل أخاه فليخبره أنه يحبه» [١٩]، وقال أيضًا في التأكيد على أهمية هذه المشاعر: «ما تحابّ رجلان في الله إلا كان أحبّهما إلى الله عز وجل أشدهمًا حبًا لصاحبه» [٢٠]. وقال أيضًا: «إنّ الله تعالى يقول يوم القيامة: أين المتحابون بجلالي؟ اليوم أظلّهم في ظلّي يوم لا ظلّ إلّا ظلّي» [٢١].

فإذا كان هذا التأكيد على إظهار المشاعر للإخوان والأصحاب؛ فالزوجة والأولاد أولى وأحرى بذلك،وللأسف إن واقعنا الحالي يؤكد حقيقة هذا الجفاف العاطفي بين الزوجين بل الود الخفي للأولاد،وقد تكون هذه المشاعر المدفونة أهم لديهم من الحاجات والإشباعات المادية؛ ولا أكون مبالغًا عندما أقرر أن أهم أسباب الانحراف الأسري لدى بعض العوائل كان سببه حرمان الزوجة أو الفتاة من فيوض الحب وأحاسيسه المعلنة، فيؤدي هذا الحرمان إلى البحث عنه في مزالق العشق الجنسي والخيانات العاطفية. ومهيّجات العصر الحالي أشد ضراوة في تسويغ الفتنة والتحفيز إليها من ذي قبل سواء جاءت من الفضائيات الماجنة أو (البلوتوث)، أو من خلال وسائط المحادثة على (الإنترنت)، أو غيرها من الوسائل التي بدأت تغزو كل بيت في مجتمعنا.

إن شيوع الحب الحقيقي على مستوى الأسرة أو المجتمع والخالص من الأهواء والشهوات الدنيئة؛ يضمن -بإذن الله- تماسكًا قويا وتآلفًا رحيمًا يقضي على أشكال التوتر والجفاء بين الناس،وينزع فتيل الكراهية والحقد ضد الآخرين،وهذا المسلك من أعظم مقاصد الشريعة وإلا لما جاء ذكره في القرآن أكثر من (٨٣) مرة،وحث عليه النبي -عليه الصلاة والسلام- في أكثر من مقام، بل جعله المحقق لدخول الجنة في قوله: «والذي نفسي بيده لا

تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا..» [٢٢] وكم أعجب من شدة عاطفته عليه الصلاة والسلام عندما ينزل من المنبر، وهو يخطب بالناس لما رأى الحسن والحسين يدخلان عليه فيلتزمهما ويقبلهما، بل أعجب من ذلك أن يغدق بعاطفته على العجماوات وحتى الجمادات، ويقول لجبل أحد لما صعد عليه: «جبل يحبنا ونحبه» [٢٣]!!

وأتساءل في الختام: هل نستطيع أن نلبي مشاعر الحب في أعماقنا ونتجاوز تأثير البيئة ومناخ الجفوة من حولنا؟! وكم نحتاج في هذا المضمار العاطفي الذي يسعى فيه المحسن والمسيء إلى وعي صادق ننشره على المجتمع؛ فليست ذرائع الشر فيه بأعظم من ذرائع الخير.

أعتقد أننا لو فعلنا ذلك سنفتح الكثير من القلوب الموصدة..!

◆◆◆◆

التعدّديّة أو الطّوفان..!!

بهذا العنوان المبالَغ فيه أصبحت التعدّديّة الفكريّة تسوّق في المنطقة بأنها طوق النجاة لحل مشكلاتنا المعقدة، والوصفة الطبية لعلاج أزماتنا الراهنة. وفرضت أنماطها وأشكالها من الخارج، ولو كانت خلاف النسق الديني والفكري للمجتمع.

فالحريّة والديمقراطيّة والحداثة بمنظورها الغربي أصبحت المدخل المعاصر للإصلاح السياسي والتعليمي والاقتصادي في المنطقة. وبدأت تفرض هذه المشاريع الإصلاحية من خلال برامج ذات تمثيل دولي وسياسي، لعل آخرها وأخطرها ما طرحه (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكي السابق في (١٢ ديسمبر ٢٠٠٢م) في برنامجه: «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط لبناء الأمل لسنوات قادمة» وأصبحت أجندة هذا المشروع

الشرق أوسطي في حيّز التنفيذ بعد «منتدى المستقبل للإصلاح العربي»، والذي عقد في المغرب في (١٠ ديسمبر ٢٠٠٤م)، ولم تتوقف بعده (كوندليزا رايس) وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة من بعث خطاباتها ونوابها لتفعيل هذا الدور الإستراتيجي، ولإعادة تشكيل الوعي الديمقراطي والليبرالي لشعوب المنطقة.

إن التعدديّة الفكريّة كما يروّج لها، ويطالِب بها العديد من النخب المثقفة في مجتمعنا السعودي ليست في الحقيقة شرًا كلها، كما أنها ليست خيرًا كلها، ويمكن التعامل معها إيجابيًا وتحويلها إلى مساقات نافعة،مما يتطلب وعيًا كبيرًا بمفهومها وآليات تطبيقها. ولعلي أسجل بعض ما سنح في ذهني من خواطر حول هذا الموضوع أجملها في النقاط التالية:

١ - إن الوعي بأهمية التعدديّة الفكريّة ومتطلباتها الأدبيّة في المجتمع من أهم المراحل التي مازالت نخبنا المثقفة تراوح فيها بين مغالٍ في فرضها ومقصّر في تسويغها،والنضج الكافي لفهم تلك المرحلة لم نبلغه حتى الآن بدليل استمرار حالة المراهقة في أوساطنا الفكريّة وبلوغ المعاندة حدًا من المفاصلة والمقاطعة حول قضايا اجتهاديّة وآراء بشريّة محضة قابلة للصواب والخطأ.

وهذه الصورة من تأزّم الوعي في فهم التعدديّة تكمن في غياب الحدود والثوابت التي يسوغ فيها الاجتهاد، والتي لا يسوغ فيها الخلاف،والمرجعيّة الضابطة لهذا التعدد في الرأي والفكر هي لكتاب الله عز وجل وسنة رسوله - ﷺ- لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]. فما خالف المنصوص القطعي من الكتاب والسنة فهو مرفوض ومردود على

أصحابه، كما أن إجماع أهل العلم حجة قاطعة واختلافهم رحمه واسعة. ولو استطاعت مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية الاتفاق على مرجعيّة شرعيّة محكمة ذات تمثيل مؤسسي واقعي وصادق من أجل ضبط المسار واحتواء الخلاف لساهمت في حماية المجتمع من الانهيار والاحتراب.

٢- إن حريّة الفكر التي لا ضابط لها تقود المجتمع إلى انفلاتٍ مهلك، وتورده نفق الافتتان والتنازع،ولا يمكن لأهواء الناس أن تصبح معيارًا للحق أو الفضيلة كما يقول تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧٢].

ولهذا نجد جميع العقلاء يقرون بسقف للحرية حتى المجتمعات التي قامت فلسفتهم الحضارية على الحرية المطلقة فقد جعلوا لها سياجًا يحميهم من فوضى التطبيق لها، ومن مواجهات المطالبين بها؛ بل وتدخلت مصالحهم في ضبطها وتحديد مساراتها.

والمجتمع السعودي وهو مقبل على هذه المرحلة نتيجة للحراك الفكري ومؤثراته الدولية، وهو المثقل بأطيافه الفكريّة ومذاهبه الفقهيّة، وتنوّعه القبلي يجب عليه أن يدرك ويعتبر بما يحصل في كثير من المجتمعات الإسلامية من سوء فهم واستغلال لتلك الحرية المطلقة التي لو طبقت من خلال مفهوم البعض للتعدّدية لأدى ذلك إلى الطوفان الحقيقي والمدمر لتماسك واستقرار الفرد والمجتمع.

٣- إن وجود قنوات مشروعة للحوار وتبادل الرأي المعتبر كفيلة بتربية المجتمع على سماع الرأي الآخر، وقبول المخالف وحسن الظن بالمسلمين، ولا

يحسن هذا التطبيق إلا مع إيمان صادق وتجرد عميق من حظوظ لنفس،كما أن تدخل أهل الفقه الواعي والفكر السديد مطلب ضروري للحدّ من التصرفات الخرقاء لبعض المتحمسين لتيار ضد آخر نتيجة مقال أو خبر يحمل على أنه هدم للعقيدة أو خرق للإجماع.

ولعل من أهم واجبات الوقت المحافظة على كيان الأمة من المزيد من التشظي والافتراق،والأمانة مازالت ملقاة على عاتق أهل التصدر والحضور الجماهيري من تبيين الحق الذي يعتقدون أنه يشيع التسامح ويحقق الرحمة بين الخلق،وهذا ما جعل أئمة الهدى كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد لما ظهر التعصب الأعمى لآرائهم أن يربطوا الناس بالوحي وظهور الحق، ويشيعوا أدب الاختلاف في الأتباع تجسيدًا لمبدأ الشافعي لمّا اختلف مع أحد إخوانه قال له: «ألا ينفع أن نبقى إخوانًا وإن اختلفنا»؟!

◆◆◆◆

انفلونزا الجوّال؟!

اضطررت للبقاء في مطار جدة قرابة تسع ساعات انتظارًا لتحسّن أحوال الطقس والعودة إلى مدينتي الدمام، ولم يكن مطار جدة الذي غصّ بالمسافرين سوى خلية نحل دؤوب ومتحركة ومتكلمة من غير صمت واقفة وجالسة تأكل وتشرب في تنوع سلوكي، ربما كان دافعها لذلك تفريغ شحنات الغضب والانتظار الطويل إلى حين إعلان السفر.

حاولت جاهدًا أن أستفيد من الوقت بقراءة كتابٍ جلبته معي تحوطًا لمثل تلك المواقف المربكة؛ ولكن هذا التجمع كان يجبرني دائمًا للتوقف والتأمل في أنماط سلوك مجتمعنا التي بدأت تتغير ملامحه بانسياب شديد، ومن خلال أنساق جديدة لاحظتها في الأشكال الظاهرة أكثر من المضامين الخافية عن ملاحظاتي المتفرّسة، ولكن اللافت للانتباه الذي دفعني للكتابة حول هذا الموضوع،

وهو القاسم المشترك بين أولئك المتواجدين في المطار من كل منطقة، ومن جميع الشرائح ومختلف الأعمار هو سلوكهم الموحد مع الجوال!! الذي لم يفارق يد أحدهم، ولم يتوقف رنينه حتى أثناء الصلاة.

هذه الحالة الفريدة جعلتني أتأمل هذه التغير الطارئ في مختلف جوانب حياتنا بعد دخول الجوال في عمقها من غير استئذان، بل جعل حياتنا تنجذب في فلكه وتدور مع تطوراته شئنا ذلك أم أبيناه!

أمام هذه الحالة الفريدة، هل يمكننا أن نسمي عصرنا الحاضر هو عصر الجوال؟.. قبل أن نحكم على مصداقية هذا الوصف من عدمه لنلحظ حجم التأثير في حياتنا قبل وبعد الجوال؛ وليس في منحى واحد بل في جميع جوانب الحياة، ولأضرب على ذلك أمثلة من واقعنا المحلي، فالجوال قد غيّر أساليب حياتية راسخة في القدم كالمتعلقة بالتزاور وصلة الأرحام وعيادة المرضى، وأصبح الاكتفاء برسائل سريعة تكفي من عناء التواصل، وتكرس جليد العلاقات الأخويّة بيننا، ومع ثورة الجوالات المطوّرة، ووسائطها المتعدّدة التي شغلنا بها إلى درجة الهوس، حتى قضت على دعاوى الفراغ عندنا؛ ولعل المشاهدة العابرة في أماكن التجمعات والانتظار يؤكد حجم التفاعل الكبير بيننا وبين أجهزتنا المتحركة، مما أفقد دعاة القراءة والاطلاع الجاد الحماس في الحثّ على البرامج التثقيفية المفيدة للعقل والروح، بل هناك من الناس من جعل الجوال ورسائله ومقاطعه المتحركة هو حديث مجالسهم وأنسهم وشاغلهم لساعات الليل والنهار؟!

لقد ترقى الجوال بصورة سريعة من كونه من الكماليات المظهرية إلى أن أصبح

حاجة عامة، وهاهو الآن يفرض علينا وجوده من باب الضرورات الملحّة في حياتنا التي لا غنى لنا عنها ، ولا أعتقد أن هناك من يغامر بالذهاب بعيدًا عن جواله أكثر من ساعة! بل أصبح عمر المستخدمين له في تناقص مستمر مما يجعل القضية تتجاوز حدود الحاجة والعمل إلى دوره في التفاهم والتواصل والعيش من خلاله.

وأمام هذا الانتشار الواسع في حياتنا بدأنا نجني حمّى استخدام الجوال في صور عديدة من حياتنا، ففواتيره بدأت تشكّل عبئًا ماليًا كبيرًا على كاهل ميزانياتنا، وأصبحت جرائمه في تزايد مستمر تنذر بخروقات كبرى في سياجنا الاجتماعي؛ فحالات الخيانة الزوجية والطلاق والتهديد بالفضائح، وتناقل مقاطع البلوتوث المهينة لم تعد نتائجها خافية على أحد منا، بل هناك عدد من الدراسات تؤكد أن الجوال أضحى من أهم أسباب حوادث السير على الطرقات وقتل الأرواح.

إن سكرة الانكباب اللاوعي نحو الجوال بكل معطياته الراهنة وتغيراته القادمة تتطلب منا إفاقة عاجلة ترشّد سلوكنا في التعامل معه، وتحمي مكتسباتنا من أخطاره، وإلا فالمزيد من اتساع الهوة بين علاقاتنا واهتمامات أجيالنا القادمة.

إن أجيال أجهزة الجوال القادمة تحمل معها المزيد من المفاجآت على المستوى التقني والتفاعلي وحتى على مستوى الأثر الناجم عنها، والحدّ والتحذير بالمنع من دخولها هو خيار العاجزين، والاستفادة منها وتحويرها لصالحنا هو المحك الحقيقي لواقعيتنا وقدرتنا على مواجهة تلك التحديات.

لا أعتقد أن هناك حماية واقية ومضادات دافعة لهذا المرض العصري سوى بناء

الوعي في التعامل مع صور التقنية المعاصرة، وتنمية التفكير الموضوعي بحسن الإفادة منها، وزرع الوازع الإيماني الواقي من غلوائها، وأستميحكم عذرًا أن أتوقف عن الكتابة الآن؛ فجوالي لم يصمت من ندائي حتى وإن تجاهلته.. ويبدو أني أصبت بأنفلونزا الجوال على الرغم من كل المضادات الواقية!!

◆◆◆◆

من سوق عكاظ إلى (وول ستريت)!

شهد سوق الأسهم السعودي نموًا كبيرًا في الفترة الماضية من حيث حجم المتعاملين، أو معدلات الأرباح، أو الارتفاع الكبير لمؤشر التداول للأسهم المحلية والعالمية، وبالتالي جني أرباحٍ خيالية وغير متوقعة، شكلّت حالة من الاستنفار لدى جميع فئات المجتمع بل وأصبحت حديث المجالس والمنتديات، وأضحى الكل يسعى للحصول على ثمار هذه التجارة الرابحة والرائجة، والتي لا تكلف رؤوس أموال ضخمة، ولا جهود أبدان مضنية أو خبرات طويلة، ويمكن إدارتها من خلال المنزل والمكتب عن طريق الهاتف أو الوسيط، كل ذلك رغبة في صفقة العمر التي يحلم بها كل مواطن يعيش هموم متطلبات الحياة، وغلاء المعيشة، والانسياق نحو رغبات الجموع.

إن الهدف من هذا الموضوع ليس الخوض في صحة هذه الظاهرة من الناحية

الاقتصادية أو جدواها المالية؛ فهذا المجال له خبراؤه وأساطنته الذين لم نرَ دورهم أو نسمع كلمتهم بعد؛ بل المراد التعليق على صدى هذه الظاهرة على تفكير وسلوك المجتمع.

وأعتقد أن حمّى اللهث وراء الربح السريع والثراء الحالم سوف يقودنا إلى انعكاسات ومآزق تنموية واجتماعية خطيرة أذكر منها على سبيل المثال: اختلال الأولويات لدى أصحاب الأموال من الاتجاه نحو الإنتاج ودفع عملية التنمية وبناء مؤسسات المجتمع الاقتصادية إلى الدخول بهذه الأموال الضخمة في مجازفات خطيرة، ومضاربات موهومة تجعل المال دولة بين الأغنياء، وكبار السوق والبنوك الاحتكارية؛ إذ تشير بعض الإحصاءات إلى أن حجم التدوير اليومي للأسهم المحلية يزيد عن (١٢) مليار ريال. كما يلحظ أن من آثار هذه الظاهرة تغيّر مفهوم العمل والكسب من عمل اليد وعرق الجبين؛ إذ أصبح هذا المفهوم واقعًا مرًّا لمن يعيش فيه وهمًا مؤرقًا يدفع الناس للخلوص منه إلى الاتجاه نحو شاشات الأسهم وقاعات البنوك والاقتراض منها، وجمع كل السيولة المالية ورميها في محافظها الاستثمارية،هذا المفهوم الخاطئ ربما يشكّل إحباطًا لدى شرائح كبرى من شبابنا العاطلين، والذين يقدر عددهم بنحو (٣٠٠) ألف لعدم جدوى البحث عن عمل أو بذل الجهد مادام الكسب ربما يتحقق بطرائق أكثر سهولة، وأقل تكلفة، ويظل هذا الفتى اليافع يعيش أحلامه الوردية التي قد لا يستيقظ منها إلا على رصيف العوز والحاجة.

ومن إفرازات تجارة الأسهم الحالية تعويد الأفراد على المخاطرة من غير وعي أو دراسة؛ بل على إدمان هذا السلوك في المتاجرة؛ فسوق الأسهم السعودية

يحتل الريادة عربيًا، إذ كانت تشكل في نهاية عام (٢٠٠٠م) حوالي (٤٥٪) من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية مجتمعة، وأعتقد أن الرقم تضاعف خلال الأعوام التالية.

وهذه السوق الواعدة لا يوجد بها نظام فاعل أو قانون يحافظ على سلامة الأداء من الأخطاء أو الأخطار القاتلة؛ مما قد يفقد المستثمر طوق النجاة عند أي انهيار قد لا يكون متوقعًا في الوقت الحالي.

إن الفكرة التي تعقب السكرة بدت ملّحة في هذه الظروف التي يمر بها سوق الأسهم؛ مما يؤكد ضرورة الحد من هوس المضاربة وتحويلها الى مساقات نافعة للتنمية والقضاء على أزمات المجتمع.

فسوق الأسهم العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية (وول ستريت) مازال شبح انهياره عام (١٩٢٩م) ماثلاً في الخيال وقريبًا من الأذهان؛ ففوضى المضاربة سببت ضربة لاقتصاد العالم الرأسمالي، وخرج ملايين العمال من وظائفهم، وعاش العالم أزمة اقتصادية تتكرر سيناريوهات في أماكن وأوقات مختلفة في العالم لعل آخرها ما حدث للنمور الآسيوية من انهيار أفقدها كل مدخراتها ومستقبل أجيالها، وانتهى حلم الإصلاح التنموي أمام واقع البحث عن مخرج من المجاعة والبطالة؛ فالثراء السريع يقابله عند التأمل واستقراء الواقع حشود الخاسرين البسطاء.

كما انعكس تذبذب مؤشرات الأسهم إلى تذبذب الفتاوى والبحوث الفقهية؛ فأدّى نقص الفهم والتكييف الدقيق لهذه المستجدات الاقتصادية إلى تباين الأحكام الفقهية في مسائل الأسهم ومحافظ الاستثمار، كما بدأت مرحلة جديدة

من توظيف الأموال في سوق الأسهم روّادها طلاب علم أو وعّاظ في الخوض في أصعب وأدق طرق التجارة، وأكثرها التفافًا بوعود جميلة لا ينقصها وقار الهيئة أو هيبة المنطق!

إن الحال الراهنة في نظري تمثل مرحلة للدورة الاقتصادية للمال ودروس التاريخ، والسنن الاجتماعية والبشرية تؤكد أن كل علوٍ هامشي سيتلوه سقوط حتمي؛ ففي الوقت الذي يتحكم بالعالم سوق (الوول ستريت) ودهاقنته النافذين لا يزال بعضنا إلى الآن يجمع كنائن الأسهم ويبريها في سوق عكاظ يستمع للنابغة وينسى العاقبة!.

◆◆◆◆

مستقبل الإصلاح في البلاد العربية

يعتبر الحديث عن المستقبل نوعًا من التخرص والظن يحمل معه الكثير من التوقعات الهلامية بحيث لا نستطيع القبض على الحقيقة إلا بعد أن نعاينها أمامنا ويفاجئنا الواقع بصدمته الراهنة. حينها تظهر أهمية استشراف المستقبل لمن نظر،وتعود للذهن تلك التخمينات التي صدقت بشهادة الواقع عليها.. ولهذا قرر الأصوليون قاعدة النظر إلى المآلات كشرط في النظر في أحكام النوازل والمستجدات. يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «وهو مجال للمجتهد صعب المورد إلا أنه عذب المذاق محمود الغبّ جار على مقاصد الشرع» [٢٤].

وحتى يأتي استشراف المستقبل أكله ويلتقط ثمره لابد من دراسة الواقع وتحدياته بشكل عميق واستشعار البعد المجتمعي لتلك التحديات،ومدى التغير الذي تحقق من جرّاء انعكاساتها على فكر وسلوك الأفراد، كما لاينبغي الغفلة عن

المؤثرات الاقتصادية والسياسة والفكرية التي يعيشها العالم فالناس في أي طرف منه بدؤوا يتحسسون بعضهم وكأنهم في بيت واحد مشرع الأسقف والأبواب. كما أن سنن الله عز وجل في الأنفس والأفاق ثابتة محكمة فيمكن التعويل عليها فيما يتعسر على الفهم البشري توقعه من أحداث المستقبل..

إن قضية الإصلاح في البلاد العربية يكتنفها الكثير من الحيرة والغموض، وتشكل تيارات الإصلاح فسيفساء بديعة قد تكون تلك التعددية ايجابية وتنموية بشرط أن يعي الكل بمستلزماتها الأدبية. وقد ساعد على هذا التشكل المحير؛ كثرة الأحداث والمتغيرات التي مرت به البلاد خصوصًا بعد أزمة الخليج الثانية وتداعياتها التي وقعت أحداثها في أفغانستان والعراق، والصدمات السريعة والمتتابعة التي خلفتها العولمة الإعلامية والمعرفية فلم تسمح لكثير من المشاريع الإصلاحية بالنضج الكافي والاكتمال الصحيح، أضف إلى ذلك أن الإصلاح أصبح سلاحًا يمتشقه بعض أطياف المصلحين لتصفية حساباتهم القديمة التي لم تردمها الظروف الأمنية والسياسية الراهنة، كما أن المطالبات الخارجية بالإصلاح المستورد بات قطارها على الأبواب..

أمام كل هذه المعادلات الصعبة كيف يمكن رصد الواقع وتجلياته الحاضرة فضلاً عن استشراف مستقبله البعيد الغامض.. إنها رؤية في العتمة يمنعها من الاهتداء ضجيج الأصوات التي تريد أن تكون هي الأسمع والأعلى؟!

ومع هذه الصعوبة البالغة - من وجهة نظري - تكمن أهمية بل وضرورة استشراف مستقبل الإصلاح العربي.. ولعلي أن أحاول مسك بعض خيوطه وأترك لذهني محاولة النظر في المحتمل القادم المتشعب بين تلك السحب

الركامية والبروق الكلامية لأسطر بعض توقعاتي فيما يلي:

١- أعتقد أن ملف حقوق الإنسان سوف يكون قضية محورية للإصلاح وستعتمده بعض التيارات الإصلاحية كأساس للتغيير والمطالبات السياسية أو الجغرافية.

٢- التيار الصحوي الذي نمى في العقديين الماضيين لن يكون جماهيريًا تعبويًا كما مضى بل هو على مفترق طرق لابد أن يحدد مساره وفق قناعات فكرية ثابتة لا مجال للعواطف فيها، وبالتالي ستغلب نظرة الكيف على الكم، ويتلاشى جمهور المصفقين البسطاء.

٣- ستبرز على السطح الإصلاحي بعض التيارات المتطرفة إما غلوًا أو انحلالاً سواء كانت دينية أو غير ذلك؛ يمكّنها من نشر أفكارها التقدم الكبير في تقنية المعلومات ووسائل الاتصال المتوفرة للجميع، فدورها في المستقبل القريب أو البعيد لا يمكن إلغاءه مهما كان الطرح نشازًا أو عفويًا.

٤- لن يكون دور المرأة الإصلاحي في المستقبل هامشيًا بل أعتقد أنه سيحتل مركزًا مهما من الاهتمام والمشاركة خصوصًا في المناطق المحافظة، وعدم تهيئة المرأة والمجتمع لتلك المشاركة المنضبطة الواعية سوف يخلف حصادًا مرًّا للأسرة والمجتمع.

٥- الأزمات الاقتصادية محور التحدي القادم لكل المشاريع الإصلاحية وهذا في العالم كله، وأعتقد أن رهان النجاح المادي لن يتحقق من غير الإصلاح الاقتصادي لمشكلات الفقر والبطالة والتضخم.. وغيرها.

هذه بعض التوقعات التي بنيتها على كثير من المعطيات لا مجال لبسطها في هذا المقام إلا من خلال الإشارة السريعة لها من أجل الإحاطة بدورها في مسيرة الإصلاح الوطني القادم.

◆◆◆◆

الشباب..في حديث ذي هموم!

الحديث عن الشباب دائمًا مقترن بالآمال والتطلّعات والمطالبات، والخطاب الإسلامي المعاصر في موضوع الشباب ملآن بالمفردات المثالية الحالمة؛ كأمل المستقبل وعماد الأمة، أو يجب عليهم أن يفعلوا كذا، وينبغي تحصينهم من كذا، وأغلب التوجيهات الشبابية هي في مجال المطالبات بالواجبات أو التحذير من التقصير فيها، وتطلق هذه الصيحات في العادة من أبراج عاجيّة أو فوق أعواد المنابر، وكأن الشباب قد أغمضوا أعينهم وأرعَوْا أسماعهم، ولم يبق سوى التنفيذ لما يطلب منهم من عمل أو يؤدون ما يلزمهم من واجب؟!

وهذا الخطاب الغالب مع أهميته قد يصلح لفئة خيّرة من الشباب، ولكن هل يصلح التوجيه ذاته للأعم الأغلب من شبابنا في المجتمع السعودي ممن لم يتجاوزوا الخامسة والعشرين من العمر؛ إذ تصل نسبتهم نحو(٦٠٪) أي

(١٢) مليون شاب؟ علمًا بأن معدل النمو السكاني في المملكة يبلغ (٣٪) سنويًا، ويعدّ من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم.

فالشرائح المختلفة والمتنوعة من الشباب تعاني مشكلات وأزمات من أهمها - من وجهة نظري- أنهم لا يجدون من يستمع لشكواهم أو يتلمّس احتياجاتهم، أو يتفهّم معاناتهم، وهذه الخطوة من مَلَك مفاتحها استطاع أن يصل إلى قلوب الشباب وأن يحركها كما يريد.

ومع أهمية هذه الممارسة الإقناعية فإنها لا تخلو من خطورة قد تحيد بالشاب إلى منزلقات فكرية متطرّفة، وقد تكون خطوة نحو البناء والإيجابية.

ولعلي أن أترك للأرقام والدراسات بيان واقع الشباب في المملكة، ومقدار المعاناة التي يعيشونها، وللأسف إن لغة الأرقام عندنا لا تملك الدقة والشمول في معطياتها، إلا أنها تمثل مؤشرًا صادقًا للواقع أو قريبًا منه يمكن من خلالها رصد التغيّرات الطارئة على واقع الشباب وحجم مشكلاتهم الراهنة.. ومنها على سبيل المثال:

إن حجم البطالة في المملكة -في آخر الإحصاءات الرسمية- قد بلغ (٦ , ٩٪) أي أن هناك (٣٠٠) ألف عاطل عن العمل أكثرهم من الشباب [٢٥].

إن الجريمة بين الشباب السعودي العاطل عن العمل زادت نسبتها (٣٢٠ ٪) بين (١٩٩٠م -١٩٩٦م)، ومن المتوقع أن تزداد الجريمة بنسبة (١٣٦٪) أخرى بحلول عام ٢٠٠٥م [٢٦].

أبانت إحصائية مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط أن عدد حالات الانتحار خلال عام (١٤٢٠هـ) بلغت في المملكة (٥٩٦) حالة [٢٧].

وفي دراسة للدكتور جمال الطويرقي، والتي أجراها ما بين (١٩٩٧-١٩٩٩م) تبين له أن هناك (١٥٦) حالة انتحار رصدت في مستشفى الملك فهد للحرس الوطني بالرياض فقط [٢٨].

كما بلغت نسبة المصابين بالإيدز (٧٨٠٨) مصاب، من بينها (١٧٤٣) حالة لمواطنين سعوديين، وقال مساعد المدير العام للأمراض الطفيلية والمعدية بوزارة الصحة ناصر الخزيم: إن (٩٥٪) من أسباب العدوى هي بسبب العلاقات الجنسية [٢٩].

ومن المتوقع سفر (٢,٥) مليون سعودي للسياحة في الخارج الصيف الحالي (٢٠٠٥م)، ينفقون أكثر من عشرة مليارات ريال أكثرهم من فئة الشباب، بينما يعبر جسر البحرين (١٢٥) ألف سيارة سعودية في نهاية الأسبوع والإجازات [٣٠].

وفي تقرير للإدارة العامة لمكافحة المخدرات أن أكثر الفئات التي وقعت تحت خطر المخدرات هم من فئة الشباب العزاب، وأبان التقرير أنه تم ضبط (١٧١٩٩) حالة منهم خلال عام (١٤٢١هـ) [٣١].

بلغ عدد العوانس في المملكة اللاتي لم يتزوجن وأعمارهن فوق الـ (٣٠عامًا) مليونًا و(٨١٣ ألف) فتاة، ومرشح للوصول إلى أربعة ملايين عانس خلال خمس السنوات القادمة [٣٢].

إن (٣٠٪) من طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية في المنطقة الغربية مدخنون[٣٣].

وبعد عرض المؤشرات السابقة للحالة الراهنة التي يمر بها قطاع كبير من شباب المملكة تدور في أذهاننا عدة تساؤلات حول جدوى البرامج الراهنة

للشباب.. هل تؤدي دورها في احتواء الشباب وتفهّم معاناتهم، وتشاركهم في حل مشكلاتهم؟ هل تكفي بعض البرامج الحوارية أو المؤتمرات السنوية في القضاء على أزماتهم المعاصرة؟ وهل تعدّ قضايا الشباب أولوية لدينا في الإنفاق والاهتمام والرعاية؟ وهل نعلم أن أولئك الشباب هم من سيتولى شؤون الدولة والمجتمع خلال العقدين أو الثلاثة عقود القادمة شئنا أم أبينا؟!

◆◆◆◆

حركة تحرير المرأة..تاريخٌ يعيد نفسه

يلحظ القارئ لتاريخ الدعوات التحررية التي تبنت قضايا المرأة ومشكلاتها في بلادنا العربية البعد الزماني لنشأتها المبكرة، إذ تعود البداية إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك بعد الاحتكاك الذي حصل بين الشرق والغرب واستعمار الغرب العلماني لدول الإسلام، وساعد على ظهور هذه الدعوات التحريرية حركة التنصير والاستشراق التي غزت الدول الإسلامية مبكرًا من خلال التعليم والتوجيه الفكري؛ لأن تعلم المرأة المسلمة التعليم الغربي يؤثر في نفسها وينطبع في تربيتها لأولادها. ولهذا يقول المنصّر (جب): «إن مدرسة البنات في بيروت هي بؤبؤ عيني، لقد شعرت دائمًا أن مستقبل سوريا إنما هو بتعليم بناتها ونسائها» فكانت أول مدرسة للبنات فتحها المنصّرون في لبنان عام (١٨٣٠م) وتلتها مدارس أخرى في مصر والسودان والعراق والهند والأفغان [٣٤].

ونتيجة عمل متواصل للمنصّرين والمستشرقين لعدّة سنوات في البلاد الإسلامية ظهر الكثير من المثقفين الإسلاميين المتأثرين بالغرب وثقافته، ودعا بعضهم إلى إنصاف المرأة ودعم حقوقها في التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية. فكان رفاعة الطهطاوي الذي عاد من فرنسا سنة (١٨٧٣م) ووضع كتابه: (المرشد الأمين لتربية البنات والبنيين)، إذ يعتبر الطهطاوي أول رائد لحركة تحرير المرأة وإن كان ينطلق من مرجعية إسلامية نادى من خلالها بحقوق المرأة الشرعية إلا أنه كان متأثرًا للغاية بطبيعة الحياة الفرنسية التي بدأ يدعو إليها بكل ما فيها من اختلاط وسفور.

وبعد احتلال إنجلترا لمصر عام (١٨٨٢م) بدأ الترويج للأفكار التحريرية النسائية بالمفهوم الغربي، وكان أفضل مكان لترويج هذه الأفكار صالون الأميرة (نازلي) الذي كان يجمع طبقة المثقفين والنخبة الحاكمة، وفيه كانت تعقد مؤامرات خفية لغزو المرأة المصرية وهدم قيمها الإسلامية. ولا نستغرب أن تبدأ تلك الحركات التحريرية من مصر؛ إذ تشكل في حينها مركز الثقل الثقافي والسياسي للعالم العربي والإسلامي.

ولقد سخر الاستعمار في ذلك الوقت عددًا من المثقفين النصارى مثل: جورجي زيدان وماري عبده وسلامة موسى وغيرهم للدعوة الصريحة إلى تحرير المرأة، ومنهم صدر أول كتاب في قضية تحرير المرأة من تأليف رجل قبطي اسمه مرقص فهمي وكتابه هو: (المرأة في الشرق) صدر عام (١٨٩٤م). ونادى برفض الحجاب والاختلاط ومنع التعدد، وتقييد الطلاق.

وبعد خمسة أعوام من صدور هذا الكتاب صدر كتاب قاسم أمين (تحرير المرأة)،

ثم (المرأة الجديدة) والذي كان نقلة نوعية في مطالبات الحركة النسائية ومن مطالباته: رفع الحجاب، ومنع التعدد، وتقييد الطلاق، وتعليم المرأة، والعمل المطلق للمرأة، فكان كتابه (المرأة الجديدة) دعوة صريحة لمحاكاة المرأة الأوربية في جميع أشكال حياتها زاعماً أن ذلك يحقق التقدم والتحضر للمرأة الشرقية.

وقد تدخل محمد عبده في دعم كتابات قاسم أمين، وتدخل سعد زغلول في تنفيذها عمليًا، فكان أول نزع للحجاب عندما قدم سعد زغلول من منفاه سنة (١٩٢١م) ونزع حجاب زوجته صفية زغلول، ثم تبعتها هدى شعراوي، وسيزا نبراوي، ونبوية موسى، فخلعن الحجاب ووطئنه بالأقدام بعد ما عادوا من روما في مؤتمر دولي لتحرير المرأة سنة (١٩٢٣م)،وفعلوا ذلك في أكبر ميادين القاهرة والذي عرف بميدان التحرير بعد ذلك.

وفي نفس الفترة كانت أهم بؤر الإسلام وتمركزه في العالم وثقله موزعة في مصر وتركيا وإيران. ففي سنة (١٩٢٥م)صدر قانون حظر الحجاب في تركيا!! وفي نفس العام تقريبًا أصدر الشاه رضا خان ملك إيران قانونًا يمنع المحجبات من دخول المدارس والمؤسسات الحكومية!!

وفي النصف الأول من القرن العشرين كانت المرحلة الذهبية للحركات النسائية التحريرية التي انتشرت دعواتها في طول بلاد المسلمين وعرضها وذلك بمساعدة الاحتلال الأجنبي الذي أيدهم ودعمهم ماليًا وسياسيًا في جميع الدول الإسلامية التي احتلها عسكريًا، أو لم يحتلها ولكنه دخلها بالغزو الفكري والثقافي.

فمثلاً أفغانستان واليمن يعتبران بلدين مغلقين محافظين كثيرًا على تعاليم

الإسلام وتقاليده، ولم يتوطن الاستعمار في بلديهما طويلاً، ومع ذلك ففي أفغانستان سمح قانون في عام (١٩٥٩م) للنساء بالخروج سافرات، وأحرق النساء العباءة والغطاء في تنانير بيوتهن، وأصبح الاختلاط سمَة واضحة، والسفور شيء ملاحظ في المدن والجامعات ودوائر الحكومة. مع العلم أنه قبل(٣٢)سنة من هذا التاريخ خلع العلماء والناس الملك أمان الله خان الأفغاني لأنه سمح لعقيلته أن تخرج من شرفة القصر سافرة[٣٥]!!

وقريبًا من ذلك كان الحال في اليمن يقترب نحو إخراج المرأة ومشاركتها للرجال في جميع الميادين.

وانتشرت بعد ذلك الحركات النسائية وبدأت تدعو للسفور والعمل والاختلاط دون قيد أو شرط على النمط الغربي. وفي نفس الفترة تأسست الكثير من الجمعيات النسائية في البلاد الإسلامية.

فنجد في مصر أن هدى شعراوي وحدها أسست أكثر من (٢٥) جمعية نسائية.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين خفت الحركة النسائية في البداية ثم عادت للظهور في نهاية الستينات والسبعينات الميلادية لتشمل أكثر المناطق الإسلامية، وتغزو جميع المدن والأرياف العربية إلا القليل منها، فانتشرت بذلك مئات الجمعيات النسائية الداعية لتحرير المرأة في جميع تلك المدن والقرى لتمارس نشاطها المدعوم من هيئات دولية وإقليمية.

واليوم تواجه الأسرة والمرأة في جميع الدول الإسلامية نمطًا جديدًا من الدعوات التحررية لا تعرف الحدود الجغرافية ولا الخصوصيات الفكرية والثقافية التي تدعيها بعض الدول،وذلك من خلال المنظمات والهيئات الدولية، ولا يعنيها

كثيرًا الحجاب، أو خروج المرأة للعمل، أو دخولها المجال السياسي والقضائي، وإنما أصبح هدفها تغريب المرأة، ونشر الإباحية والشذوذ، والخروج عن كل تقليد مقبول ومبدأ مشروع وعرف سليم؛ بالانفتاح نحو الجنس والمتع الشهوانية، وتعميم هذا الفكر المنحط لجميع شعوب العالم بل وفي كل طبقاته الاجتماعية والعمرية؛ من أجل إفساد الجذور الداخلية فضلاً عن القشور الظاهرية في الحياة الاجتماعية.

وبدأ ذلك الغزو المفسد للشعوب والأفراد من خلال عولمة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، ودعم منظمة الأمم المتحدة التي قامت بخطة مدروسة ومدعومة ماليًا وسياسيًا لتنفيذها بقوة النظام العالمي الجديد، فكانت المؤتمرات التالية للمرأة:

ابتداء من نيروبي عام (١٩٨٥م) ومرورًا بقمة الأرض في ريودي جانيرو في البرازيل عام (١٩٩٢م)، ثم المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا في النمسا عام (١٩٩٣م)، ثم مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة بمصر عام (١٩٩٤م)، ثم المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين بالصين عام (١٩٩٥م)، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في استانبول بتركيا عام (١٩٩٧م)،وأخيرًا مؤتمر المرأة في نيويورك عام (٢٠٠٠م) الذي عقد على شكل جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ومعها منتدى للمنظمات غير الحكومية، وعرضت على المؤتمر توصيات ونتائج المؤتمرات السابقة بهدف الخروج بوثيقة دولية موحدة، يسعون لجعلها وثيقة ملزمة لدول العالم، وقد حفل مشروع الوثيقة المقدم للمؤتمر بما حفلت به وثائق المؤتمرات السابقة من دعوة صريحة إلى هدم

الأسرة، وإطلاق الحرية الجنسية للشباب، ودعوة صريحة كذلك للشذوذ بكل أنواعه، والمطالبة بشل سلطة الأبوين على الأبناء وحرية الإجهاض، وإلغاء نظام الميراث في الإسلام، وغيرها من البنود التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ بل مع أبجديات الفطرة الإنسانية [٣٦].

ومن هنا أصبحت حصوننا وبيوتنا مهددة من الداخل بسبب التيار التغريبي العولمي بما يبثه إلينا من خلال بعض الكتابات المغرضة في الصحف والمجلات العربية، وما تبثه القنوات الفضائية، وما يدور في شبكات الإنترنت ومواقعها المختلفة من دعوات صريحة للسفور والاختلاط والمشاركة للرجال، وهدم الأسرة والقضاء على كرامة المرأة وعفتها.

ويكفي لبيان خطورة هذا الغزو الإعلامي النتائج التي قدمتها إحدى الدراسات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وكانت عن أثر الأطباق الفضائية على الأسرة والمرأة خصوصًا، فجاءت نتائجها مذهلة حيث ظهر أنّ (٨٥٪) من النساء يحرصن على مشاهدة قنوات فضائية تعرض موادًا إباحية، و(٥٣٪) قلت لديهن تأدية الفرائض الدينية،و(٣٢٪) قصّرن في تحصيلهن العلمي، و(٢٢٪) تعرضن للإصابة بأمراض نسائية نتيجة ممارسة عادات خاطئة[٣٧].

كذلك نلحظ أن هذه النداءات والصيحات التحريرية يراد لها أن تظهر بصورة جماعية، وأنها تمثل قطاعًا واسعًا من النساء إلا أنها في حقيقتها الواقعية مجرد دعوات فردية وأحيانًا خارجية وربما من الرجال أكثر من النساء، ولعل في ردة الفعل الغاضبة في مجتمعنا النسائي من هذه الدعوات شاهد على حقيقة هذا الرفض العام، وأن هذه الدعوات مجرد شعارات فارغة مدفوعة ومرفوضة من

الناحية الدينية والحضارية والعقلية والفطرية وحتى من الناحية الإنسانية[٣٨].

أن تاريخ تحرير المرأة قد بدأ يعيد نفسه بأشكال وصور مختلفة في بعض الدول الإسلامية التي سلمت منه في البداية.. وقد لا تسلم منه في النهاية.. فما لم يكن هناك فكر رصين يقرع الفكر المضاد، وتخطيط واعٍ يفند مخططات أهل الأهواء؛ وإلا فالنهاية واحدة، والمأساة سوف تعيد نفسها.. نعم مأساة أن ترى المرأة ضحية لنزعات السوء والغواية عند الرجل المتهتك المستهتر، ومأساة أن تراها سائرة نحو مصير مظلم لا يرحم ضعفها ولا يراعي فطرتها.. ولا أدري لماذا تصمّ الآذان من سماع صيحات من جرب هذا الطريق وتجرع مراراته المتكررة.. هل مطلوب منا دائمًا أن نبدأ من حيث بدأ الآخرون ولا نبدأ من حيث انتهوا.. ألا نقرأ التاريخ التحرري ونعرف ماذا حصدوا للمرأة غير الهوان والإذلال.

جاء في إحدى الدراسات العلمية أن (٨٠٪) من الأمريكيات يعتقدن أن الحرية التي حصلت عليها المرأة خلال الثلاثين عامًا الماضية هي سبب الانحلال والعنف في الوقت الراهن.

و(٧٥٪) يشعرن بالقلق لانهيار القيم والتفسخ العائلي، و(٨٠٪) يجدن صعوبة بالغة في التوفيق بين مسؤولياتهن تجاه العمل ومسؤولياتهن تجاه الزوج والأولاد، و(٨٧٪) يقلن: لو عادت عجلة التاريخ للوراء لاعتبرنا المطالبة بالمساواة مؤامرة اجتماعية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وقاومنا اللواتي يرفعن شعاراتها[٣٩]!! فهل نعي دروس التاريخ ونعتبر بغيرنا من الأمم.. قبل أن نصبح لغيرنا عبرة، فالسعيد الناجي من وعِظ بغيره..

فقه النهضة.. هل يعتبر خيار المرحلة القادمة لعلاج التطرّف؟

يشكّل التطرف الفكري أزمة حقيقيّة للفكر.. فضلاً عن أزماته الأخرى إذا تجسد في أرض الواقع، ولكي نبحث عن مخرج لهذه الأزمة الفكرية يجب أن نحلّل الأسباب، ونتتبع الجذور التي أدّت إلى هذا التطرّف في مجتمعاتنا الإسلامية على وجه الخصوص،ونظراً لأهمية هذا التحليل، ودوره المرتقب في تشخيص العلاج المناسب كان الواجب أن يتولى هذا الدور العظيم مؤسسات متنوعة بجهود جماعية منظمة لا أفراد أو خبراء مهما بلغ تكوينهم الفكري.

ومع تلك الأهمية من وجهة نظري فإنني لا أعفي نفسي من التنظير حول بعض مفاهيم الفكر المتطرف المحلي،ربما كان المسوّغ لذلك المعايشة الواقعية والتتبع التأريخي لمسيرته في مجتمعنا السعودي.

وبإجمال مبتسر -يكفي للإشارة حول هذه القضية الشائكة- أرى أن الممارسات الفكرية المنافية للموضوعية مهما صغرت لا ينبغي أن يستهان بها حتى لو كانت آثارها المبدئية ضعيفة،فقد تنمو مع مرور الزمن لتصبح أكثر بعدًا عن الوسطيّة والموضوعيّة معلنة نشأة التطرف بكل أطيافه الفكرية.

فالتعصب للأفراد أو المذاهب أو الجماعات يجعله لا يرى الحق إلا من خلالها، ويصادر بالتالي عقله، ويفكر بمنطق غيره، ويرفض كل رأي يخالف ما تعصب عليه من رأي أو طريقة؛ مما يزيد هوّة الافتراق في المجتمع، وربما يؤول الوضع إلى تنازع واقتتال بين أفراد المجتمع الواحد.

إن المبالغات التي أصبحت سمة للفكر المتطرّف تجعله يبالغ في ذم من يخالفه إلى درجة الإسقاط والإقصاء، وفي المقابل المدح والثناء على من يوافقه لدرجة التقديس والتنـزيه عن الأخطاء.

وهذا ما قد يؤدي في المستقبل إلى نشوء عقليات لا تنظر للحقائق إلا من خلال النظر العاطفي المجرد. وهذا ما أورث الأمة الكثير من الفتن والرزايا والثورات المسلحة،أو ساهم في بناء عقليات لا تنظر للقضايا أو الواقع أو حتى الشرع إلا من بعد واحد، وتصرّ على أن هذا الجزء هو الحقيقة المطلقة. مع أن رؤية نصف الحقيقة شرٌّ من الجهل بها؛ لأنها توجد إنسانًا يظن أنه يعرف كل شيء وهو لم يعرف إلا الجزء الذي يجعله مسمارًا في آلة كبيرة دون أن يعرف شيئًا عن تلك الآلة.

وأهم ما يساعد على نشوء هذه العقليات ذات البعد الواحد سواء أكانوا من المتطرفين أو من غيرهم؛ فقر البيئة الطبيعية أو الثقافية بمعنى ضعف الخلفية

العلمية والمنطقية لتحليل المشكلات وعلاج الأزمات؛ فيكون تفكيره لا يخرج عن ذلك الإطار الضيق الذي يشكّل حصيلته المعرفية وخبراته الحياتية، ولهذا ألزم العلماء من يجتهد في أحكام الشريعة أن تتحقق فيه الكثير من الشروط العلمية والفكرية ليستجمع أدوات النظر الصحيح والمعرفة الشاملة.

إن عقلية البعد الواحد يصعب عليها أن تحاور في هدوء، أو تسمع النقد المقابل دون تشنج؛ لأنها اعتادت أن تنظر لنفسها نظرة اعتدال وكمال واحتكار للحق والصواب، وكل من خالفها لن يعدو أن يكون ناقص فقه أو دين.

إن تبسيط الأمور العظيمة والمشكلات المزمنة دون العمق في النظر والتحليل المنطقي لها سمة لأهل التطرّف والغلوّ،بالإضافة إلى الانغلاق التام نحو الاستفادة من الثقافات أو العلوم الأخرى المعنية في ذلك. وهذا لن يزيد قضايانا إلا إشكالاً ورجعية.

إن هذه الممارسات الفكرية -وإن ظلت في الخفاء أو لم تسهم في إثارة عنف أو تدمير في الواقع- لا ينبغي لنا تجاهلها أو الغضّ عنها. فمعظم النار من مستصغر الشرر، والواجب على مؤسسات المجتمع المختلفة أن تعيد صياغة الذهن وتنمية الوعي بالتفكير الموضوعي،وتعميق الحوار وتعليم أدب الاختلاف والإسهام بإيجاد مناهج تعليمية تطوّر هذا النمط من التفكير والتعليم.

فالتطرّف الفكري أصاب الكثير من المجتمعات على مستوى العالم، ولكن آثاره تختلف من مجتمع إلى آخر حسب مستوى الوعي لدى الأفراد والمسؤولين؛ ولهذا لا ينمو إلا في مناخات العقول ذات البعد الواحد.

إن علاج ظاهرة التطرّف في المجتمعات الإسلامية تشكل أولوية لدى صنّاع

القرار، وذلك للآثار الخطيرة الناجمة عنها على مستوى الفرد أو الدولة، ولا خلاف في أهمية الاحتياطات الأمنية لتضييق انتشار هذا الفكر والحدّ من خطره، إلا أن عجلة التنمية ودولاب النهضة لا ينبغي أن يتوقف إلى حين القضاء عليها، وإشاعة فقه النهضة والمدنية يعتبر من الضروريات في المرحلة التي نعيشها هذه الأيام، مما يجعل الكل يسعى للبناء وينظر للمستقبل، ويتنافس مع الآخر في مدارج الحضارة والتقدم.

لقد مرّت كثير من الشعوب بأزمات فكرية وتقاطعات عنيفة في الرؤى والتوجهات الاجتماعية والسياسية، ولكن خيار التقدم والنهضة لم يكن ضحية لهذه الخلافات، بل نجدهم يسارعون في الانسجام والاتفاق عما يهدّد حضارتهم أو يسلب تقدمهم.

ومن الأمثلة على ذلك في وقتنا المعاصر دولتا الهند والصين، فلا أعتقد أن دولاً تزخر بالأعراق والأديان والخلافات المذهبية والظروف الاقتصادية الصعبة في ظل انفجار سكاني رهيب كما يوجد في هذين البلدين، ومع ذلك فقد بلغ النمو الاقتصادي في الهند عام (٢٠٠٣م) ما نسبته (٨٪) وهو معدل مرتفع وفق المؤشرات الاقتصادية العالمية.

أما في الصين فقد أنجزت خلال الخمسين عامًا الماضية إنجازات هائلة تجاوزت بذلك كل الظروف الاستثنائية؛ فقد بلغ الناتج القومي عام (٢٠٠٠م) ألف مليار دولار، وبلغ احتياطها من العملات الصعبة (٦٠) مليار دولار، لتحتل المرتبة الثانية في العالم، كما ودّع (٢٠٠) مليون فرد الفقر خلال العشرين سنة الماضية، أي: ما يساوي عدد سكان أمريكا مجتمعين.

إن إشاعة فقه النهضة والدخول في خيارات التنمية هو ما ينبغي إثارته في كل أطروحاتنا حول التطرف وأزمته الراهنة، وأعتقد أن هذا هو ميدان العمل والحرث والإنتاج لنخبنا المثقفة، بدلاً من التمحور في أبراج التنظير العاجيّة،وتسويق الحلول الآنية.

فهل نعتبر فقه النهضة مشروعنا القادم للخروج من أزمة التطرّف وإشكالاتها المتعددة؟

◆◆◆◆

التيار الإصلاحي.. والأمن المنهجي

أضحى الحديث عن الإصلاح شاغل المجالس والمنتديات، ولا يخلو حوار بين مجموعة من الناس إلا والإصلاح جزء منه خصوصًا في الفترة الماضية التي شهدت خلالها بعض مدن المملكة خروج بعض المظاهرات فيها تطالب بالإصلاح والتغيير.

وأحب أمام هذه النازلة أن أذكر ببعض المسائل والخواطر التي سنحت في الذهن من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن مسيرة الإصلاح في أي قطر لابد لها من مواصلة التقدم والسعي الدؤوب لسد احتياجات الفرد وتلبية متطلبات العصر،وأي توقف لها أو تعطيل أو حتى ركود قسري يجعلها عرضة لسيل التغيير الجارف، الذي يحتطم

من بعيد والذي بدأ يسيل بقوة في كل أنحاء المعمورة من خلال العولمة التي تحكّم قانون الغالب أو (الغاب)،وحينئذ لا مناص للنجاة من هذا السيل العرم إلا بالتمسك بكل حبل إنقاذ يحفظ لنا الضرورات الملحّة،وإلا كان مآلنا الانجراف التام فلا يجدي حينها العذل والعتاب،ولا الخطط الموعودة ولا البرامج التي في الأدراج.

إن الأمن المنهجي المطلوب في هذه المرحلة يتطلب إصلاحًا شاملاً جادًّا يضمن للجميع المشاركة وفق منهجية تنظر لثوابت الدين بعين وتلمح بالأخرى متغيرات العصر وتستشرف أزماته،ويتحمل أهل الكفاءة والأمانة عبء التنفيذ وعظيم المسؤولية في جوٍّ من الثقة المتبادلة والحوار الهادف، وهذا العمل هو الضمان الأكيد من كل تآمر طامع يسعى للفتنة في الداخل،أو يخلق أزمة في الخارج، ويضمن بردّ المنحرف إلى المسيرة المنشودة، ويصحح كل صورة مغلوطة أو رؤية مغرضة تهدف إلى الفساد أو الإفساد.

ثانيًا: إن قيام بعض المواطنين بالخروج في مظاهرات تطالب بالإصلاح والتغيير لم يكن الباعث فيها رؤية واعية للواقع أو نظرة شرعية للوقائع -وهذا من وجهة نظري-،وأرى -والله أعلم- أن الدوافع التي أخرجت أكثرهم للتظاهر؛ إما رغبة في الإثارة وتسليط الضوء الإعلامي عليهم! أو حبًّا للفضول وسعيًا لمحاكاة بعض الأمم والشعوب في مسيراتهم الاحتجاجية مع كثرة الفوارق بيننا والبون الشاسع في الوعي بحيثيات المجتمع المدني.

إن السكون أمام هذه المظاهرات والوقوف مكتوفي الأيدي كي ننتظر تكرار تلك المظاهرات من أجل قمعها ووصم الخارجين فيها بالمروق والابتداع، في

حين لا يزال أكثرهم مقتنعًا بأن هموم الإصلاح وحل المشكلات إنما هو من خلال الأثير الفضائي أو المناداة البعيدة القادمة من وراء البحار؛ وكأننا عدمنا من الصلاح أو جردنا من الإصلاح. ولأجل ذلك يلزمنا أن نصارح بعضنا ونقرر طوع أنفسنا: أن هناك أخطاء وقصورًا في كثير من مؤسساتنا الأهلية والحكومية -ولا عيب أن نصرّح بذلك- على أن يكون علاجها منبثقًا من داخلها وبأيدي أبنائها،مع ضرورة بناء الوعي الحضاري الشامل فيهم قبل بناء الجسور والمسلحات.

ثالثًا: أثارت المظاهرات في الآونة الأخيرة الحديث عن مدى مشروعية هذه الوسيلة للتعبير عن المطالبات والاحتجاجات أو الضغط على أصحاب القرار والمسؤوليات، ولا يخلو تناول هذا الموضوع من تطرف وجنوح مال إليه بعض أهل العلم والباحثين، ولعل مرجع هذا التباين في الآراء يعود إلى تصوّر وتكييف هذه النازلة، فمنهم من جعلها من المشروع المطلوب فعله وألحقها بأصول الشرع المعتبرة،ومنهم من جعلها نوعًا من المروق والإحداث في الدين.

وأعتقد -والله أعلم- أن معتمد الذين أجازوا المظاهرات قد بنوا دليلهم الأساس على المصلحة. ولهذا كانت الحاجة لتأصيل مفهوم (المصلحة)؛ فالمصالح منها ما هو معتبر مشروع قد نص الشرع على اعتبار المصلحة فيها، ومنها ما نص الشرع على عدم اعتبارها، وهي التي تسمى بالمصالح الملغاة،ومنها ما سكت الشرع عنه ولم ينص عليه بعينه لا بالإلغاء ولا بالاعتبار وهي ما تسمى بـ«المصالح المرسلة»،وجمهور الأصوليين على اعتبار حجيتها[٤٠].

ولكن يبقى تقدير القضايا المستجدة ومدى اعتبار المصلحة فيها،إذ المصالح مظنة لدخول الهوى وحظوظ النفس؛ ولذلك رأى كثير من الأصوليين الحاجة لضبط المصلحة حتى لا تشطط عن الاعتبار والموائمة لأصول الشرع،ومن ضوابط المصلحة التي ينبغي تنزيلها على واقع المظاهرات في مجتمعنا ما يلي[٤١]:

١- ألا تخالف المصلحة نصًّا من الكتاب أو السنة أو الإجماع:

وليس هناك من النصوص الشرعية الصريحة ما يمنع أو يدفع القيام بالمظاهرات،ولو وجد نص في ذلك لارتفع الخلاف في المسألة.

٢- أن تندرج المصلحة ضمن مقاصد الشرع الكلية:

فأي مصلحة تفوّت المحافظة على الدين أو النفس أو النسل والعرض أو العقل والمال؛ لا تعتبر مصلحة شرعية،والواقع يشهد أن كثيرًا من المظاهرات قد سوّغ لآخرين المطالبة بما يخالف الإسلام،كما يترتب على كثير منها اعتداء على الأنفس بالحبس والضرب،وربما وقع أثناءها اختلاط وفتن بين الجنسين،كما لا تخلو من تهييج وإثارة تهدر فيها الممتلكات والأموال المعصومة.

٣- أن تكون المصلحة يقينية أو يغلب على الظن وجودها:

بحيث يعلم أن هذه المصلحة متحققة من هذا العمل يقينًا أو بغلبة الظن،أما إذا كان يشك أو يتوهم وجود المصلحة كحال بعض المظاهرات فلا يسوغ حينئذ القيام بهذا العمل.

٤- أن تكون المصلحة كليّة:

بمعنى لا تقتصر على فئة خاصة وتضر بالآخرين،وهذا يحدث في بعض

المسيرات حيث لا يتعدى منفعتها الخاصة سوى فئة من المحفزين لها، ويتضرر منها فئات من المستجيبين.

٥- عدم تفويت المصلحة لمصلحة أهم منها أو مساوية لها:

وهذا الضابط معتبر عند تعارض المصالح، فلا تقدم المصالح التحسينية أو الحاجيّة على الضروريات القطعيّة،ولا تقدم المصلحة الخاصة على العامة،ولا الظنيّة على الأكيدة،ولا القاصرة على المتعديّة،ولا المنقطعة على الدائمة،ولا المحدودة على الأطول نفعًا.. إلى غيرها من الضوابط التي ترتب سلم الأولويات عند تعارض المصالح مع بعضها،أما إذا كان التعارض مع المفاسد فيقدم الأغلب منهما،أما إذا استويا فدرء المفاسد مقدم على جلب المصالح[٤٢].

وبعد هذا العرض الموجز لضوابط المصلحة يتبين لنا حقيقة ما يدرج ضمن المصلحة من اجتهادات وأفعال قد لا تتفق مع مراد الشرع ومقاصده الكليّة.

ومع أهمية التأكيد أن المصالح طبيعتها متغيرة،فإنه يشترط كذلك النظر إلى مآلات الأفعال وتبدل الأحوال والظروف والأزمنة والأمكنة.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أيضًا: أن حجة القائلين ببدعية المظاهرات وكونها إحداث في الدين لا تخلو من أسئلة ومناقشات؛ لأن الإحداث في الدين هو التقرب إلى الله تعالى بعبادة لم يشرعها، أما الوسائل التي يتوصل بها إلى أداء مطلب شرعي لم يأت الشرع بتحديد كيفية أدائه على صورة مخصوصة؛ فلا تدخل في الإحداث في الدين؛ لأنها غير مقصودة لذاتها،ولا يقصد بها التقرب بخصوصها، وكونها لم تكن على عهد النبي -ﷺ- أو السلف فلأنها قد لا توجد لعدم وجود المقتضي لفعلها في عهده -ﷺ- ،ثم إن مجال الابتداع حق

خاص للشارع لا يمكن معرفة حقه كمًّا وكيفًا ومكانًا وزمانًا وهيئةً إلا من جهة الشرع لا من آراء العباد [٤٣].

ولا يعني ذلك عدم موافقتهم في فتوى عدم الجواز،ولكن ينبغي أن يتناسب الحكم مع مقدار المخالفة تغليظًا أو تخفيفًا،وهذا المعلم التشريعي من جملة مقاصد الشريعة الغراء.

رابعًا: إن مسيرة الإصلاح الشامل التي يأملها كل مسلم وينشدها كل غيور لا ينبغي أن تكون معاكسة لما سنَّه الله من قوانين عامة أو مجانبة لنواميسه الثابتة في الحياة والأحياء. يقول الله عز وجل: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب:٦٢]، وقال سبحانه: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ، هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٧-١٣٨].

فسنن التغيير البنّاء لا يمكن أن تحدث من خلال خطب عاطفية تغبّش الرؤى،أو من خلال مسيرات حاشدة تلهب الجوى،أو بعصًا سحرية تفاجئنا بـ(المدينة الفاضلة) في لمحة بصر!

ولا شك أن هذا مخالف لما جاء في سير وسنن الأنبياء والمرسلين، إذ هم - صلوات الله عليهم وسلامه- أول وأفضل من قاد مسيرة الإصلاح الشامل في مجتمعاتهم فلم يتجاوزوا قانون «اعقلها وتوكل»؛ بل سعوا ببذل الأسباب كلها والتوكل على مسببها مع مراعاة سنة البدء والتدرج بتغيير الأنفس بالإيمان وتأهيلها بالعمل الجاد المثمر،كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١] وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ

جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:١٩]. وهذه معيّة خاصة تتناسب مع مقدار الإيمان وعمقه في النفوس.. إلى غيرها من السنن الباهرة الكثيرة التي تُغفل عند التخطيط وتُغمر حال التنفيذ،ويكون في نهاية المطاف مردّ الأمر إليها والاعتبار عليها في النهضة والتمكين. وبهذا المنهج الآمن تواصل مسيرة الإصلاح تألقها وتقدمها نحو حضارة عالمية مثلى تشهد لها بالخيرية على سائر الأمم والشعوب.

◆◆◆◆

هل وضعت معركة التنمية أوزارها؟

تعرضت بلادنا وبعض البلاد الإسلامية إلى هجمات إرهابيّة عنيفة شكّلت نوعًا من القلاقل والفتن الداخليّة، وحرّكت الكثير من السكون والركود في مياه الاستقرار الاجتماعي والثقافي،أدّت هذه المواجهات إلى زيادة الاحتياطات الأمنية وتكثيف الروادع العقابية للقضاء على هذه الفئات المتطرفة، ووقفت الوحدة الوطنية صفًّا رادعًا أمام هذه التحديات، وأعلن الجميع تضامنهم ضد الإرهاب.. فانتقلنا من مرحلة صدّ الهجوم المباغت إلى الالتفات لمرحلة تحصين الثغور الفكرية والأمنية التي سبّبت هذا التطرف، وأجّجت نار الإرهاب المسلح.

وهذه المرحلة هي في غاية الأهمية؛ لأنها تحتاج إلى نظر من أعلى يسمح بمشاهدة كل أسباب المشكلة، وتتلمس كل الأبعاد الأخرى لها ولو كانت بعيدة أو لم يسلّط

عليها الضوء الكافي من الإعلام والاهتمام السياسي،كما تتطلب هذه المرحلة هدوءًا نفسيًّا يختلف عن توترات أرض المعركة وصخبها المدوّي لنستطيع تقييم تجربتنا الماضية وأخطائنا الفائتة، وننظر إلى واقعنا بعيدًا عن العواطف اللاهبة، وردود الأفعال المنعكسة، لنبدأ بكل ثقة وإخلاص العمل لمرحلة وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتكاملة لمجتمعنا المأزوم.

إن مرحلة الاهتمام بالمستقبل هي خيارنا الوحيد من أجل النجاة من أخطار التخلف والتبعية والدونية الحضارية التي لا تقل ضررًا وخطرًا عن الإرهاب والعنف المسلّح، أما المراوحة في أماكننا لنعلن فقط انتصارنا في معركة واحدة ومن نوع واحد فقط ونغفل عن الميادين الأخرى؛ فلن يؤدي بنا هذا الوقوف إلا إلى النكوص والرجوع إلى الوراء.

إن هذا التحدي التنموي العظيم هو الذي يجب أن نفقهه ونحتاج إلى حشد الرأي العام من أجله واستنفار كل الطاقات للقيام بكاهله وحمله الثقيل،فنحن أمام مفترق طرق لميادين شتّى من التحديات الفكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية تجعلنا لا نضع أبدًا خوذة الحرب وعدة القتال؛ لأننا في عالم اليوم نعيش معركة التنافس من أجل البقاء،والحرب يملك أسلحتها الأقوياء فلا مكان للضعفاء والبسطاء مهما كانت عواطف الشفقة نحوهم جياشة وصادقة.

وللتأكيد على ما مضى،فقد أعدت دار (لا فوزيل) في فرنسا قبل عدة سنوات موسوعة الحركات الإرهابية، وجاء في الموسوعة أن نسبة الجرائم الإرهابية في القارة الأمريكية وحدها تعدل (٨٠٪)، أما نسبتها في أوروبا فهي (١١٪)،وأما الـ(٩٪) الباقية فهي موزعة على بقية دول العالم [٤٤].

إن حظ العالم الإسلامي من نسبة جرائم الإرهاب لا يقارن مع دول العالم الأخرى بل الكبرى؛ فمع وجود هذه الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة والتي تتجاوز الآلاف في الولايات المتحدة الأمريكية -على سبيل المثال- لم تتوقف مسيرة التنمية والبناء لديهم، ولم يشغل حرب هذه الجماعات المتطرفة أهدافهم المستقبلية الأخرى،وعندما تحدث مشكلة تهدّد التنمية لديهم تتم دراستها من خلال مراكز متخصصة ومستقلة تنظر إلى كل المشكلات من أعلى، ومن كل الزوايا المحتملة؛ ففي التسعينيّات الميلادية الماضية رأى الأمريكيون أن الصادرات اليابانية غزت الأسواق وبدأت تهدد المنتجات المحلية؛ فكانت نتائج دراسة تلك المشكلة تقتضي العودة إلى تغيير وتطوير المناهج الدراسية في التعليم الأمريكي، والتزمت الجهات المسؤولة بتنفيذ قراراتها!.

ولا نبتعد كثيرًا عن التجربة الماليزية، فالتنوع السكاني العرقي والديني والتأزم التاريخي الذي وقع بين تلك الطوائف السكانية في عقود مضت لم يعالج إلا من خلال الاندماج الكلي في التنمية وسياسة الهدف الاستراتيجي (٢٠٢٠)، والذي يعني أن تصل ماليزيا في عام (٢٠٢٠)م إلى مصاف الدول الصناعية العشر الكبرى في العالم.

ولما حدثت الكارثة الاقتصادية (١٩٩٦م) كان مؤشر التنمية الاقتصادي في ماليزيا أكثر من (٨٪) في أول العام، وبعد أربعة أشهر من الكارثة يقول مهاتير محمد: كنا نخشى من شبح المجاعة!

إن هذا التحدي كان محكًا هامًّا واختبارًا حقيقيًّا لكل مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية لمعرفة مدى انتمائهم للوطن وتضحيتهم من أجله والتناغم

والتكامل والمرونة في حل مشكلاتهم،فلم تمض سنوات قليلة حتى استردّ الاقتصاد الماليزي عافيته، وبدأ النمر الآسيوي ينمو من جديد وبمخالب أكثر شراسة،وأعتقد أن النمر الآسيوي لم يأنف أن يتعلّم أهمية العمل والتنظيم وروح الفريق وعِظم التضحية والإيثار من مدرسة النحل! تلك المملكة الصغيرة والحقيرة في أعيننا ما زالت تصنع أعظم الحضارات المدنية في العالم،اقرأ إن شئت بعد آية النحل: ﴿إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون﴾!

◆◆◆◆

شموع دافئة.. لمشاعر باردة

حلّ علينا فصل الشتاء ضيفًا عزيزًا طالما انتظرناه وهو بعيد، واشتقنا إليه ونحن نمسح عرق الصيف الملتهب.. وكم بحث عنه البعض في أصقاع الأرض خلال إجازة الصيف هروبًا من لهيب شمس النهار ورطوبة جوّ الليل.. وها نحن هذه الأيام نستقبله لمّا حضر بالفرار إلى الأسواق والاستنجاد بالمعاطف والثياب الثقيلة؛ صدًا لهجوم رياحه الباردة وقرصات ليله اللاذعة..وقد يدور في خلد البعض الحنين لأجواء الصيف، فعدو الأمس أصبح صديق اليوم.. وكل ذلك من أجل البحث عن الدفء..تلك النعمة العظيمة والمنحة الجزيلة التي لا يعرف قدرها إلا من حرِمها.

غير أن المتأمّل في واقعنا اليوم يجد أن هناك نوعًا من الناس قد حرم ذلك الدفء ليس لأن جسده عرضة للبرد بل لأن قلبه وعواطفه وإحساسه بالغير

قد أصيبت بنزلة برد؛ فلم تعد أنواع التدفئات أو المضادات تكفيه، أو تبعث في روحه ووجدانه حياة الدفء من جديد، وهذا المرض الشتوي قد لازم كثيرًا من الناس في جميع فصول حياتهم، وأعراضه المزمنة تظهر بغير خفاء على أحوالهم ومواقفهم تجاه مجتمعهم وأمتهم.

منها على سبيل المثال:

البرود القاتل في علاقاتنا الاجتماعية، وصلتنا لأرحامنا التي أصبحت في هذا الزمن طقوسًا رسميّة خالية من دفء العاطفة وحرارة المحبة الصادقة، وانقطعت حبال الودّ إلا من خلال الأثير أو البريد، وربما يأتي دورها وتسفّها رياح التغريب وماديّة الحياة لتجعلها ذكريات تتّندر بها أجيالنا القادمة، أو تتنهد شوقًا لماضيها القريب؟!

وأما عوارضه الأخرى فذلك البرود القلبي تجاه ما يحصل لإخواننا المسلمين في كل مكان من مصائب ونكبات وكوارث ومجاعات حتى أصبحت صور النساء الباكيات والأطفال الأبرياء وهم يفترشون الأرض ويلتحفون السماء في شتاء قارس، يزداد مرارة مع ألم الجوع وقهر الحرب وصقيع الثلج، ولا يحرك فينا شعور الأخ لأخيه، وكأن المشاهد والمآسي أفلام للتسلية وأحاديث «للمؤانسة»، فهل تنسى كغيرها من المآسي في سكرة حرب الإرهاب واحتفالات عيد الميلاد؟

إن أعراض هذا المرض قد ساعد أيضًا في انتشار الفيروس القاتل الذي بدأ يدبّ في نفوس الشباب والأجيال القادمة، وهو داء البرود النفسي والخمول الفكري، وعدم الحرص على الإنتاج والإنجاز وبلوغ الأهداف، والرضا

بالعيش الهيّن والسعي وراء الأفكار الرخيصة والموضات الفارغة.

وكأنّ الهمم والعقول قد التحفت تحت أطباق من المعاطف الوثيرة لتعلن بياتًا شتويًا لا أمد لانقضائه ولا نهاية لامتداده.. فهذه العوارض السابقة للبرود القلبي والوجداني قد يوجد لها في قائمة الدواء علاج من خلال طب إحياء المشاعر والعواطف الصادقة، ومن داخل محراب الإيمان الدافئ المشتعل بشموع الرحمة والمودة والصدق مع الله، لعلنا ننجو من صقيع ذلك الشتاء، ومن قرصات برده اللاذعة قبل أن يموت فينا الإحساس.. فحينها لا صيفًا عرفنا ولا شتاء!!

◆◆◆◆

العيد والحب.. والخِلّ الوفي!

مشاعر العيد في قلب المؤمن عادة ما تكون صادقة وجيّاشة؛ لأنها امتثال تعبدي لأمر الله بالشكر على نعمه ومننه ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة:١٨٥].

والعيد في كل أعراف الشعوب والمجتمعات طابعه الفرح والتجديد وكسر الإلف المعهود في الحياة؛ لذلك فهو يتميز بطقوس خاصة واحتفالات بهيجة وتواصل اجتماعي وأطعمة وألبسة مختلفة عما يجري طيلة العام.

وأمة الإسلام لما شرع لها الاحتفاء بالعيد كان تتميماً لمقاصده العالية الصالحة للفرد والمجتمع والمتسقة مع فطرة الإنسان وميوله الطبيعية،ولعل من آكد هذه المعاني؛ تجديد الفرح في نفوس المسلمين بعد انتهائهم من دورة الصيام التربوية والروحية، فيفرح الصائم عند الفطر، ويشرك الفقير في الفرحة بزكاة

الفطر،ليعلم الجميع أن في ديننا فسحة وفرح كما أن فيه اجتهاد وصبر وكلها من أنواع العبودية لله سبحانه وتعالى.

العيد والحب.. ما العلاقة بينهما ولم جمعت في هذا العنوان؟

ولكي أجيب عن هذا التساؤل ضممت لهذا العنوان «والخِلّ الوفي» لأن أذهاننا عند التفكير والنظر في الأمور تتعامل مع الأشياء من خلال ظواهرها المحسوسة دون التأمل العميق والفهم الدقيق لمقاصد الشرع من العبادات كلها؛ فنرى الشرع بمنظار بسيط يجعل من المستحيل أن تأتي العبادات بمقاصد نفسية وعاطفية تملأ القلب حبًا وفرحًا،فتنمّي تلك الحاجات التي لا غنى للإنسان عنها مهما كان طبعه وجنسه،فأصبح استخراج تلك المعاني الحميمة من الطاعات البدنية كاستحالات العرب -في المشهور عنهم- للغول والعنقاء والخِلّ الوفي.. والعيد بأحكامه ومقاصده يغرس في أعماق القلب معاني الحب الصادق لله عز وجل وحب المخلوقين سواء كانوا أهله أو أصحابه أو إخوانه في الدين..

فلو تأملنا في أعيادنا الإسلامية لوجدنا أنها تأتي بعد أداء عبادات موسمية تزخر بكرم الرحمن وجوده في مضاعفة الأجور والثواب؛ كالصيام والقيام والزكاة وحج البيت الحرام،فتختلط في القلب مشاعر الشكر والصبر والرجاء بموعود الله وتنقلب إلى حب يطّهر القلب وينمّي الإيمان، يجد العبد فيها من الحلاوة واللذة ما يذهب تعب الأداء وجهد العمل، لهذا يستغرب أن يعود العبد بعد تلك المواسم الفاضلة إلى المعاصي والذنوب وقد تعلق قلبه بنفحات الرحيم وكرم الرحمن وهداياه الجزيلة.. كما أن العيد يذكي ويجدد ما برد أو فتر من العلاقات الأسرية بين الزوجين أو الأولاد بالتجمّل باللباس والتوسعة

عليهم في هذا اليوم بالهدايا والعطايا واللهو المباح، وهذه من أهم مدعمات الحب العائلي،وهي سنّة ذكرها أكثر الفقهاء عند حديثهم عن سنن العيد وآدابه،ولنا في نبي الرحمة -عليه الصلاة والسلام- أسوة حسنة، فهاهو يسمح لعائشة رضي الله عنها أن تشارك في لهو بريء مع بنيّات يغنين والنبي -علية الصلاة والسلام- بينهم يسمع، حتى إذا دخل أبو بكر رضي الله عنه وانتهرهما وقال: « أبمزمور الشيطان في بيت رسول الله ﷺ ؟»،كشف النبي -ﷺ- عن وجهه وكان بينهما قد تغشى بثوبه فقال: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد» [٤٥].

وقد ثبت أيضًا في السنَّة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «وكان يوم عيد، يلعب السّودان بالدَّرق والحراب، فإمَّا سألت النبي -ﷺ- ، وإما قال: تشتهين تنظرين؟ فقلت: نعم، فأقامني وراءه، خدِّي على خدِّه وهو يقول: دونكم يا بني أرفدة. حتى إذا مللت قال: حسبك؟ قلت: نعم. قال: فاذهبي» [٤٦].

وفي رواية لمسلم قالت رضي الله عنها: «لقد رأيت رسول الله ﷺ يسترني بردائه لكي أنظر إلى لعبهم، ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي انصرف، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن حريصةً على اللهو» [٤٧].

إن هذه الأفعال المباحة من اللهو والمرح، وكل ما يبعث على الفرح في النفوس ويؤنس القلوب ليست مهمشة في تعاليم شرعنا الحنيف أو مما يأنف منها الصالحون -كما يحلو للبعض أن يفسّره! فالسنّة في ذلك ثابتة عن النبي -ﷺ- ومن رغب عن سنته فليس منه.

وليس حال الأصحاب والأرحام ببعيد عن مشاعر الحب التي يسقيها العيد

في القلوب من الترغيب في الزيارة والتواصل،والتهنئة بالتوفيق للصيام والقيام،والدعاء بالقبول،ولذلك حرّم الصوم الذي يمنع من المشاركة الكاملة في أفراح العيد، كما لا يحرم الفقير بالانزواء عن الناس بسبب فقره؛ بل يجب إعطاؤه من الطعام وإغناؤه عن السؤال لتتحقق العدالة في الفرح والسرور.

ومهما كتبت عن مشاعر الحب التي يذكي لهيبها العيد فلن توفي الكلمات في إدراك تلك المعاني الباطنة، لكن استشعار العبد لها وهو يمارس أحكامها وآدابها سيغرقه في فيوض العظمة ومنن الرحمة لعلها تسقي أراضي اليباب التي سكنت أنفس الكثير منا بسبب جفاف التعامل،وماديات العلاقة وتغييب مقاصد الشرع النفسية والعاطفية..

◆◆◆◆

روعة التّهافت!

«القيم إلى أين؟» هذا التساؤل الكبير كان محطّ اهتمام أكثر من خمسين مفكرًا جمعتهم اليونسكو من كل أنحاء العالم للتباحث حول مستقبل القيم في ظل التطورات الهائلة التي أصابت عدة قطاعات حيوية جاءت بها ثورة التقنية والأسواق المفتوحة وعممتها وسائل الإعلام والاتصال،وكان هناك شبه إجماع -حسب قراءتي لمقالاتهم ومناقشاتهم لهذه القضايا- وهو أن التهديدات هي أعظم من المبشرات ودواعي التشاؤم التي تحكم معطياتها إشراقات التفاؤل.

لقد رصدت هذه المجموعة من الباحثين والفلاسفة خطورة المستقبل القادم للقيم الإنسانية، لا بدعوى التنبؤ بإرهاصاته، ولكن من أجل الحماية من تداعياته الكارثية، وبالخصوص على مستوى القيم الفكرية والثقافية والأخلاقية وحتى الدينية، فقد بدأت تخضع هذه القيم لمنطق العرض والطلب، وحاجات السوق

الكبير الذي ساحت به العولمة في كل أودية العالم، وأصبحت المساومات المادية هي لغة التفاهم بين الدهاقنة أصحاب التمويل وعابري البحار من الشركات المتعددة الجنسية، وبين أفراد ومؤسسات الثقافة ومصانع الفكر،وهنا مكمن الخلل الذي يتعدّى سوء الاستغلال للتراث الإنساني والقيم النبيلة التي حفرتها مَسلّة المجتمعات البشرية،وهذا ينذر بكساد قيمي قد يحطّم المجتمع، ويلاشيه، ويصبح الناس كالمسامير المتحركة في تلك المجتمعات الميكانيكية، أو سلعًا رخيصة لاستهلاك الأقوياء وإلهاء الضعفاء.

هذه المقدمة السابقة هي رؤيتي الواضحة لمستقبل القيم في كثير من أنحاء العالم، بعيدة عن أي نظارة تختزل الواقع في وردة صغيرة.

صحيح أن المجتمعات ليست قالبًا واحدًا في حجم التأثر بل هناك تفاوت في القوة والضعف بينها قد يكون مرده إلى العامل الزمني الذي تحدده العولمة في خطتها للانتشار،وفي منطقتنا العربية القطار قد وصل المحطة، والركاب ينتظرون الدخول فيه لحجز مقاعدهم في رحلتهم نحو المجهول!

أعلم أن هذا التشاؤم لا يليق بالمسلم الذي يصنع الخير من معامل الشر، ويحطم قيود اليأس بالعمل المثمر، ويغرس النخلة، ولو قامت الساعة،لكن الفأل المفرط لا يمنع دقّ نواقيس الخطر القادم من تحولنا إلى سوق كبير يباع فيه كل شيء،نعم كل شيء حتى الفكر والقيم والإنسان،والمتأمل في اقتصاديات العولمة وأسواقها الحرة يرى كيف تذوب اللغات، وتهمّش الثقافات، ويباع الإنسان، أو يدفن حيًا تحت ركام الديون أو البحث عن فتات العيش في مزابل الأغنياء والمترفين.

لذلك خرجت صيحات فلاسفة الغرب كـ(جاك دريدا) و(هابرماس) و(بيار) و(ريفكي) و(تشومسكي) و(كنيدي) وغيرهم بالدفاع عن القيم، ولو كانت ناقصة التأثير؛ فالحداثة الغربية بمفاهيمها العلمانية قد ماتت في نفوس الكثيرين، وسقطت في براثن فيروسات الغطرسة والتعالي وازدواجية المبادئ،وورثتها الحاليين ناقمين عابثين محطمين بناء الأسلاف مهما كان جماله في أعينهم.

أنني أشاهد في مجتمعي تلك الصورة المتكررة للاستبداد والاستغلال،وتلك البدايات التي انتهت منها شعوب، وذاقت مرارتها ثقافات، تريد بسط نفوذها تحت هيمنة الإعلام المؤدلج،ووطأة المنتديات الاقتصادية التي يجلب لها متحدثون من العالم يعيدون تنميط الثقافة وإنتاج القيم للناس، كما يريدون، لا كما نؤمن ونعتقد،لقد اضطّروا المثقفَ والكاتبَ والعالمَ لأن يتوقف عن الإبداع والبحث والتأليف حتى يرتفع الطلب، أو يبيع ما عنده وفق احتياج السوق وأهواء الناس،وعليه دائمًا -إذا لم يكن له صديق أو معرّف في هذا السوق- أن يعدّ الجواب لأسئلة الناشرين: كم سيجلب من مال أو يشتري بضاعته الفكرية من أناس، ولو بالإثارة التافهة أو الدّوْس على القيم السامية؟!

هذه الحالة المؤسفة خيوط بداياتها تتفاقم في مجتمعنا، وملامحها بدأت تظهر في معارضنا للكتاب، وبرامجنا الإعلامية في تحقير العظيم، وتعظيم الحقير، وتحطيم الواعي، وقراءة سورة (يس) على مشهدنا الفكري الأصيل؟!

◆◆◆◆

العنصريّة الجديدة..
وإشكاليّة الجلاّد والضحيّة

أشارت صحيفة (الإندبندت) في (٤ أغسطس ٢٠٠٥م) إلى تقرير الشرطة البريطانية الذي كشف عن ارتفاع نسبة العنصرية ضد المسلمين في بريطانيا إلى (٦٠٠٪) بعد أحداث التفجيرات التي شهدتها لندن في شهر يوليو ٢٠٠٥م.. وهذه الإحصائية زادت من مخاوف وقلق مسلمي بريطانيا الذين يتجاوز عددهم المليونين،علمًا بأن أكثر من (٧٠٪) منهم لم يتجاوز عمره (٢٥) عامًا. وهذا يعني أنها جالية شابة مع أن عمرها الوجودي في البلاد يعود إلى قرن من الزمان!

هذا الوضع القلق الذي تعيشه الجالية المسلمة في بريطانيا ينذر باحتمال زيادة العنصرية بشكل أكبر في حال لو تجدّدت تلك العمليات الخاطئة الغاشمة.

هذه المعاناة النفسية -وربما المادية- التي يعيشها مسلمو بريطانيا شكّلت نوعًا

من الإفاقة المتأخرة نحو كثير من المكتسبات التي لم توظّفها الجالية لصالحها مع امتداد عمرها الطويل -نسبياً- في البلاد. فكم من المناصب المهمة والمجالات الحساسة في العمل السياسي والاقتصادي والإعلامي لم تستثمر بشكل جيد من قبل المسلمين مع وجود الإمكانيات والقدرات الذاتية لذلك..؟!

الحقيقة المرّة أن الجالية -من وجهة نظري- كانت تعيش في بريطانيا من خلال حنين العودة إلى مسقط الرأس، ونسيت أن هناك أجيالاً تتابعت لم تتوارث هذا الحنين بل أصبحت مشدودة الوثاق في بلد المنشأ الأجنبي.. كما سعت الجالية في عدم الاندماج اجتماعيًا من خلال التقوقع في أحيائها ومدنها الخاصة،لكن الأجيال الشابة القادمة والحالية قطعًا سوف تفك هذا الارتباط بالانسياح التام في الحياة البريطانية بكل ما تحملها من تقاطعات مع معتقد المسلمين.. لذا كانت الحاجة ولا تزال ماسة وبشكل كبير لتوضيح الرؤية المستقبلية والتخطيط لها والعمل المنظم المدروس لكيفية التأثير في المجتمع بدلاً من التهاوي فيه..

ولعل من أهم العبر التي ألحظها في الأزمة البريطانية وما نتج عنها،كون العنصرية التي أشرت إليها سابقًا وأثّرت في المسلمين بشكل كبير مع أنها لم تتخذ طابعًا متشددًا بسبب موقف الحكومة الصارم من العنف أو الاعتداء ضد الجالية؛ كانت -وللأسف- تمارس من قِبل المسلمين أنفسهم وبصور شتى،فهم -وإن مرّوا بدور الضحيّة- فقد مارسوا دور الجلاّد أيضًا، وفي صور كثيرة كان لها الأثر الكبير في حالات الإحباط والضعف لكل الجهود المبذولة في تنسيق الأدوار وتوحيد الكلمة وتكامل البناء.

لقد تجذّرت العنصرية بين المسلمين أنفسهم، وليس من أعدائهم حتى أصبحوا

شيعًا وأحزابًا ودولاً داخل بريطانيا بل في المدينة الواحدة! ودارت في المساجد والمراكز رحى الكثير من المعارك الفكرية والسياسية التي أثمرت خنادق عميقة يصعب من خلالها لمّ الشمل وتوحيد الصفوف.. وكم أتمنى أن يستفيد المسلمون من أزمتهم الراهنة فيراجعوا أنفسهم ليس كردة فعل آنية بل كخيار حقيقي للمستقبل حيال الكثير من القضايا المصيرية!! فلعل تلك النائبات أهم المحفزات لتلك المراجعة والتغيير الإيجابي..

هذا المدخل السابق بدأت بالحديث به كواقع عشته وعاشه وتابعه الكثير من المسلمين،يؤكد بمرارة أن التعصب والعنصرية أصبحا أشبه بالظاهرة المتكررة في المجتمعات الإسلامية.. وعادة ما ندفنها تحت السطح، ولا نثير الحديث حولها خوفًا من بعث الفرقة وتشتيت المسلمين كما نزعم أحيانًا؟!

بينما الممارسات العملية أشد وطأة وأعظم فعلاً؛ فهي لا تنتهي عند حدّ المذهبية الفقهية أو العقدية أو العمل الدعوي أو التيارات الفكرية أو التعصب للإقليم والقبيلة والعرق أو تصنيف الناس وتوزيع الحصص والمناصب على أساس تلك الجاهليات، إنها أشبه بأنماط فكرية بل قنابل موقوتة يسهل تفجيرها في أي وقت تحت مبررات كثيرة تحسن لغتها وأساليبها الدول العظمى وأصحاب المطامع السياسية الأخرى، وليس وضع العراق ولبنان والسودان والمغرب.. عنا ببعيد.

هذا الموضوع أعتقد أنه من أشكل الموضوعات وأهمها في ظروفنا الراهنة،فما تمرّ به المنطقة من حراك جغرافي قد يعيد تشكيل الخارطة من جديد في كل البلاد العربية يحتم على الجميع نزع ذلك الفتيل الحارق لكل ما تم حصاده من

مكتسبات. فمن الضرورة بمكان أن تكون هناك مبادرات قوية وعاجلة من أهل الفكر وأصحاب القرار لِرَأْب الصدع الذي حفِر بين أبناء البلد الواحد، ومحاولة بناء حضور حقيقي لكل أبناء المجتمع من الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتحويل هذا المجتمع المتعدد إلى تكامل وتنوّع حضاري يسهم الكل في إنجاحه والمحافظة عليه.

أجزم أن هذا الموضوع ليس بالجديد على القارئ الكريم، لكن محاولة التغيير في الوعي كمرحلة أولى فضلاً عن التغيير الحقيقي في الميدان تمر بصورة بطيئة ومتخاذلة،ولا أدري: هل يمكن أن تكون صحوتنا هي مجرد البكاء على الأطلال بعد فوات الأوان؟!

◆◆◆◆

الحوار الحضاري بعد أزمة الرسوم

بعد مرور عام تقريباً على أزمة الرسوم المسيئة للنبي -ﷺ-، وبعدما انجلى الغبار عن هذه المحنة التي مسّت أعز مقدساتنا الإسلامية، وبعدما شهدت ساحتنا الفكرية والشعبية ردود فعل غاضبة على ما حدث من اعتداء.. أعتقد أنه آن الأوان لدراسة هذه الحالة التي أيقظت الأمة، وأحيت ضميرها المغيّب، وأشعلت جذوة الغيرة في الأنفس بعد صدمات الذلة والانكسار.

ولابد عند تأمل هذه الظاهرة أن نفكر بعيدًا عن العواطف والانفعالات التي شهدتها مجتمعاتنا الإسلامية إبّان الأزمة.. وأحب أن أساهم في رصد هذه الحالة من خلال تأملات خاصة، هي رجع الصدى لأفكار منثورة على صفحة هذا الموضوع:

أولاً: عمق المشاركة الشعبية لنصرة الرسول -ﷺ- من كافة الفئات ومختلف

الشرائح؛ إذ ضربت أروع الأمثلة في الحب والتضحية،مصداق ذلك ما شاهدناه من تحرك وعمل فاق في حجمه وأثره الدور المرتجى من النخب المثقفة في مجتمعاتنا الإسلامية؛ وهي التي تمتلك ناصية الخروج على الفضائيات أو صفحات الجرائد والمجلات.

وأظن أن تلك النخب مرت باختبار حقيقي كشف عن حجمها أو أثرها في أزمات الأمة وقضايا المجتمع الساخنة. فلا ننكر أن هناك من تماشى مع ردود الفعل الغاضبة، ونصّب نفسه إمامًا للمسلمين أو قاضيًا لمعاقبة المعتدين، وقد وظِّفت تلك التصرفات عكس ما هدفت إليه نصرة النبي -ﷺ- ،وهناك من كتم رأيه في حمّى الغضب الجماهيري مع قناعته بأن تلك التصرفات الغاضبة مِن قتل وإحراق وظلم في المقاطعة لغير المعنيين تصرفات خاطئة وغير مسؤولة، لكن خوفه من غضب الجمهور ومعاكسة إرادة الحشود جعله يكتم النصح الحقيقي والنظرة المعتدلة والفقه اللازم في مثل هذه الظروف،كما برز أصحاب التثاقل والتوهين لمشاعر المسلمين والمتغيظين من هبّة الغيورين؛ وصدق الله العظيم في وصفه لحالة أولئك: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة:٤٧].

إن النخب المثقفة وأصحاب الرأي في الأمة لا يجوز لهم تأخير البيان عن وقت الحاجة، وترك الشعوب تمور من الغضب اللاواعي؛ مما أفقدنا كثيرًا من مكتسبات تلك الأزمة، وتوظيفها في مصالح الأمة.

ثانيًا: هذا التأزّم حرّك المجتمع العالمي إلى فريق النصرة والغضب دفاعًا عن مقدسات ومعتقدات أكثر من مليار مسلم،وإلى فريق المدافعة عن حرية

الرأي وحق التعبير من غير شرط أو قيد. وأثار لدى الكثير من المراقبين والمحللين إمكانية العودة لنظرية الصدام الحضاري التي بشّر بها في الغرب هنغتون وفوكوياما. وتأجّجت مشاعر المسلمين في تحميل الغرب والشرق عداوتهم الأبدية للإسلام، وكانت معطيات الصراع الديني والحضاري متوفرة في ثنايا تلك الأزمة من خلال بعض التصريحات الغربية ومحاولة إعادة نشر الرسوم المسيئة.

وأظن أن صيحات بعض الخطباء والمنادين بحرب الغرب قد طغت عن تفكيك الحالة الغربية وموقفها من احترام المقدسات الإسلامية. بل أغفلت أن هناك في أوروبا وحدها أكثر من خمسين مليون مسلم أكثرهم مواطنون في تلك الدول. ونسيت الهدف الأساس من وراء تأجيج هذه النزعة الصدامية،ولا أدري: هل كان المراد منها شن الحرب على أوروبا كما شنتها القاعدة على أمريكا التي مازلنا نتحمل تبعات تلك التشنجات المتطرفة؟!

ثم أتساءل: هل الغرب كله يحمل هذا العداء السافر حتى نحمّل مئات الملايين من الشعوب، ومئات المؤسسات المعتدلة تبعات ما قامت به بعض الصحف أو القنوات الإعلامية المعادية أو سفاهة بعض المسؤولين والمثقفين الغربيّين؟!

وهل من العدل أن نحاكم أمة كاملة بتصرفات سفهائها، ونحن نطالبهم بنظرة العدل والإنصاف، في حين لا ننظر إليهم بها كذلك؟!

ثم هل نقدر فعلاً أننا نمارس عداوة أو قطيعة كاملة مع تلك الدول في عصر لا يمكن أن نتعايش إلا بالتبادل التجاري والتقني والتحالف السياسي والعسكري، وغيرها من المشتركات الحاجية بين الشعوب في ظل انفتاح

الأسواق وتهاوي الحدود بين المجتمعات؟!

ثم لماذا نحسن في إلقاء اللوم على المتآمرين ضدنا، وننسى أننا صنعنا صورتنا المشوّهة في أذهانهم من خلال تصرفات بعض أبنائنا هناك أو زوّارنا إليهم؟!

هذه الأسئلة وغيرها لا يمكن أن نسارع في الإجابة عنها من خلال موقف عارض، أو واقع نجهل تفاصيله، أو غفلة عن إدراك المنطلقات الدافعة لهذه التصرفات والمآلات المترتبة عليها؟! والهروب من الإجابة عنها قد يكلفنا جهدًا يضيع أو يحملنا عبء تكرار الأخطاء.

ثالثًا: تحتاج الأمة في الفتن أن ترجع لأهل العلم الراسخ والنظر الثاقب، وتحذر من خطيب مصقع، وواعظ جاهل يشوّه الحقائق، ويغطي العقل بلهب العواطف، وقد جاء في الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله: «شرّ الناس في الفتنة كل راكب موضع، وكل خطيب مصقع»! ويقول الحسن البصري رحمه الله: «الفتنة إذا أقبلت عرفها كل عالم، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل».

ولا شك أن أهل العلم والفكر إذا اجتمعوا على أمر رشدٍ أنه أدعى إلى الصواب وأقرب إلى النجاة، وأزمة الرسوم المسيئة كانت تحتاج إلى مثل هذا الدور الذي يصنع الفعل الحضاري، ولا يخضع للانفعال الوقتي أو المعادي، ويستثمر الحدث لصالح المسلمين، ولا يوظّف ضدّهم. ولا يمكن أن نجد فعلاً حضاريًا إلا وقد تأسس على فكرة جوهرية تنطبع على عقول الأفراد تدخلهم نحو مدارج النهضة والتقدم. وهذا الطريق

الطويل الشاقّ هو الدور الذي فعله الأنبياء والرسل، وهو الدور الذي ينبغي أن يكمله ورثتهم، والسائرون على دروب نهضتهم.

◆◆◆◆

على خطا أعرابي زمزم؟!

روى الإمام ابن الجوزي رحمه الله حادثة وقعت أثناء الحج في زمانه؛ إذ بينما الحجاج يطوفون بالكعبة ويغرفون الماء من بئر زمزم قام أعرابي فحسر عن ثوبه، ثم بال في البئر والناس ينظرون، فما كان من الحجاج إلا أن انهالوا عليه بالضرب حتى كاد يموت، وخلّصه الحرس منهم، وجاؤوا به إلى والي مكة، فقال له: قبّحك الله، لِمَ فعلت هذا؟ قال الأعرابي: حتى يعرفني الناس، يقولون: هذا فلان الذي بال في بئر زمزم!!

ومع شناعة هذا الفعل وغرابته في آن واحد إلا أن هذا الأعرابي قد سطر اسمه في التأريخ رمزًا للسخافة والخَرَق،وإلا فما الداعي لهذه الفعلة الشنيعة إلا الحرص الشديد على بلوغ المجد والشهرة، ولو كان بالدخول من أحط الأبواب وأنتنها، خصوصًا أن الأمر لا يحتاج إلى مال ينفق أو جهد يبذل،

ولكنه البحث عما يثير اهتمام الناس بالغريب المحدث من الأقوال أو الأفعال.

والناظر في حال الكثير من هواة الصعود الصاروخي إلى قمم الشهرة والإثارة والمتابعة الإعلامية يعمدون إلى الاستفادة من مدرسة ذاك الأعرابي، والاعتبار بمنهجه البراغماتي في الدوس على القيم المحترمة، والمبادئ المعتبرة، والفطر السليمة بغية أن يقول الناس: هذه فعلة فلان المعروف، أو من هنا مرّ فلان المشهور، ولا يبالي بعدها بالدعاء أو الشتم أو التأسف أو الحوقلة أو غيرها من أساليب العجب والاستغراب. فالاستهانة والذم قد تهون أمام الذكر والمغالبة على حديث الناس.

وفي عصرنا الراهن أصبح فعل الأعرابي في زمزم سنّة يحتذي بها بعض من استحسن فكرته، بل ربما ظاهرة لدى جمهور من الصحفيين والكتاب والروائيين فمع كثرة وسائل النشر التقليدية أو الإلكترونية أصبح لفت الانتباه وإثارة الغبار على المعتاد فرصة أولئك الصاعدين لبلوغ الشهرة والوصول إلى رغبات القراء الجامحة نحو المغيّب من الأمور والخارق للعادة والمخفي من أحوال الناس.

وهذا ما لاحظته في رواية لإحدى الكاتبات المغمورات التي أتقنت درس الأعرابي، وكتبت روايتها المستوحاة من عمق المستور داخل مجتمعها إلى عمق المفضوح في أحداثها، مما جعلها الرواية الأولى في المبيعات في عدد من معارض الكتب، وهاهي توقّع الطبعة الثالثة من روايتها في أقل من أربعة أشهر والتي يفوق عدد نسخها القادمة على عشرة آلاف نسخة، ولا أستبعد أن ترشّح في المستقبل القريب إلى عدد من الجوائز العالمية والأدبية تليق بحجم العمل الظاهرة!!

وعالمنا العربي يحوي الكثير من المشاهد المكررة التي تؤكد نظرية التفوق الهامشي

للزبد، والعلو الوقتي للدخان الأسود.

وكم آسى على حال ذاك الأعرابي الذي ذاق أشد الضربات وأبشع الأوصاف على فعلته في زمزم، بينما أبناء مدرسته ينالون أعلى الأوسمة وأشرف الألقاب أمام مرأى الجميع ومرارات أهل المكابدة في البحث والإبداع في الفن، لذا أتساءل أحيانًا وبصمت معتاد: هل مكمن الخلل في أذواقنا أم في قيمنا أم في الأعرابي الذي سجّل التاريخ نكبته وحمّلنا تبعة بولته النكدة في مشارب الناس؟!

◆◆◆◆

صناعة الرموز الصحويّة..
الكساد الفاتن؟!

لا يخلو مجتمع إنساني من رصيد تاريخي حافل بالرموز والروّاد الذين قادوا مجتمعهم نحو نصر مؤزر أو حققوا له انجازًا مشهودًا أو صنعوا له مجدًا تليدًا.. ومن الطبيعي أن تلتف الجماهير حول رموزها كحاجةٍ فطِرت عليها الطبائع البشرية؛ فالنفوس تهفو لهذه الرموز، وتتطلع دائمًا إلى محاكاتها في أفعالها وطبائعها، وربما تقليدها بعد موتها، وفي كثير من الأحيان تعظيم الرموز كطقوس مقدسة، وذلك عندما يصبح الرمز ذاته عقيدة تتشكل في أذهان الأتباع، وتبدأ بعدها منتجات الرمز تغزو أسواق العميان البسطاء بالطائفية الحزبية له، والحركات الدينية أو السياسية المنطلقة من أقواله وإلهاماته، أو الإبقاء على ديمومته بالأضرحة والمزارات وغيرها من عجائب سطرها

التاريخ في مدوّناته التي لم نفهم حينها معنى عبادة البشر لبشرٍ أمثالهم، وإن كنا نقرأ أحوال تلك الظواهر، ولكننا لا نحلّل فكرة حدوثها وسيطرتها على عقول الناس؟!

فالرمز الجماهيري في غالب الأحوال متواليات نحو مدارج ما يطلبه المعجبون لن تتوقف دون الوصول إلى غايات أبعد من سيطرة الرمز على ذاته أو تحكّمه بنفسه، إلّا من أوتي قوة قلبية وصلابة عقلية لا تجعله ينجرف مع سكرة الاعتلاء على عقول الشعوب.. هذا النمط من النجومية أصبح صناعة يتفنن بها المقاولون المعاصرون بل والشغل الشاغل لمؤسسات الإعلام والإنتاج الفني كي يتم الحصول على البيضات الذهبية التي ينتجها ذلك الرمز، ويقتات عليها فِئام من المنتفعين بصحفهم ومجلاتهم وقنواتهم الفضائية، بإشغال المعجبين بأخبار نجوم الفن والرياضة والسياسة دون الاهتمام بالمآلات الفكرية لهذه الصناعة!!

هذه الظاهرة تجاوزت حدود السياسة والفن والرياضة وامتدت إلى الرموز الفكرية في المجتمعات، بل أصبحت نمطية التعامل مع الرموز الدينية تأتي وفق المنطق الربحي المادي والجماهيري دون النظر في قيم هذا العلوّ ومبادئ هذه النجومية.. بعض صور الواقع تؤكد وقوع الجمهور الصحوي تحت ذلك التأثير، وانسياقهم خلف هذه الموضة البارقة وبالتالي تتسابق الأطياف الدعوية إلى إيجاد رمز جماهيري للالتفاف حوله، وليس الالتفاف حول القيم والأفكار والأهداف التي يدعو لها، وهنا يكمن الفرق الجوهري من أن يصل الداعية والعالم إلى نجوميّته كون الدافع للإعجاب به هو ما يحمله من مقومات حقيقية وأفكار تجديدية أو تصحيحية أصبحت الجسر الموصل لعقول الناس، لا أن

يعتلي المنابر، ويحمل على الأكتاف بالتزييف والبحث عما يعجب الجمهور ويكاثر به الأتباع..

الذي دفعني للكتابة حول تلك الفكرة أن هناك شبحًا مسيطرًا على أذهاننا بأن أعداءنا الخارجيين يهدفون إلى إشغالنا برموز فنية ورياضية لاهية، لا هدف ولا رؤية لها سوى اللعب وتضييع الأوقات.. وقد أتفق من حيث المبدأ بوجود هذه المشكلة وخطورة إفرازاتها على أجيالنا القادمة.. لكنني هنا أود مناقشة فكرة العلاج، أنها ليست في إيجاد الرمز أو النجم الإسلامي بدلاً من اللاهي والعابث؛ بل أعتقد أن فكرة النجومية هي جزء من بنية التخلف المركبة في أذهاننا ورثناها من عصور الضعف والانحطاط.. ولعلي هنا أن أحلل هذه الظاهرة الإنسانية وفق النظريات الاجتماعية دون أن يأسرنا الواقع المتخلف، فرغبات الناس في البحث عن رمز يتفاخرون باسمه ويتحاكمون إليه أعتقد أنها نجومية في سماء كالحة لا ينبغي أن ننساق لهذه الرغبات، ونحن نحلل تلك الظواهر المكبِّلة لتقدمنا نحو الوعي الحضاري المطلوب.

هناك الكثير من المفكرين الاجتماعيين يرون أن نمو المجتمع وبلوغه مرحلة التحضر يشبه إلى حد كبير نمو الفرد الإنساني وتطوّر حياته الفكرية؛ فالمجتمع عندما يتطور فكريًا يبدأ بمرحلة الطفولة التي لا يدرك فيها الإنسان سوى (الأشياء) التي حوله وتتحكم في أفعاله وتصرفاته بحكم طبيعته الغريزية؛ فأمه لا يعرف عنها سوى كونها مصدر الغذاء الذي يلتقمه من ثديها، وقد تكون قطعة الحلوى لديه أثمن من قطعة الذهب، وعندما يكبر أو ينمو هذا الطفل يدخل في عالم (الأشخاص) حيث تستميله القدوة، ولا تكون الفكرة

حرة التجسيد؛ لأن قيمتها مرتبطة لديه بالأشخاص الذين يجسدونها، وعادة ما يحمل الأفكار بدون قناعة إلّا كونها صادرة من رمزه وقدوته.

وعند بلوغ الإنسان رشده يدخل في عالم (الأفكار) فتصبح الفكرة ذات قيمة في حد ذاتها، دون التأثير المباشر عليها من عالم الأشياء أو عالم الأشخاص.. بهذا الشكل من النمو والتطور الإنساني ينمو المجتمع ويتقدم في مدارج التحضر؛ فالمراحل الأولى المتعلقة بالأشياء والأشخاص لا تعدّ إلّا مراحل تخلّف مرتهن بعصر البدايات فقط.. ولا يعدّ المجتمع متحضرًا إلّا إذا استطاع أن يؤسس بناءه الفكري من خلال نمو الوعي الفردي ومعرفته بالدور الفاعل الذي يجب أن يقوم به كل فرد في مجتمعه بقناعة يستلهم فلسفتها من تزكيته لنفسه وتنميته لفكره.. وهذا ما قام به النبي -ﷺ- من انقلاب فكري ونهضوي أسس من خلاله مجتمع التحضر المدني بشكله الذي لم يتكرر في التاريخ، ومع أن شخصيته عليه الصلاة والسلام آسرة بكل دقائقها وتفصيلاتها إلّا أن يوم وفاته -مع عظم المصيبة- لم يرتد أهل المدينة ومكة والطائف عن الإسلام في حين ارتد العرب كلهم؛ وذلك لعمق الوعي بالفكرة التي آمنوا بها، ووضوح الحدود الفاصلة بينها وبين الداعي بها عليه الصلاة والسلام.

أعتقد أننا بحاجة ماسّة لمراجعات كبرى وعاجلة للفكري الصحوي بعيدًا عن الخوف على المكتسبات أو التشنّج من الانتقادات أو الإلف على البدايات.

◆◆◆◆

صناعة النمور الورقية

عدد من النمور الورقية تمت صناعتها في إعلامنا المعاصر، وأصبحوا أبطالاً يشار إليهم بالبنان المرتجف خشية من مخالبهم المتوحشة، في حين أنهم مجرد نمور ورقية أكسبناهم بطولات وهمية بل صنعناهم رموزًا للفكر والثقافة من لدن عصر الإعرابي الذي كدّر ماء زمزم النقي ببولته النكدة من أجل دخول التاريخ ولو من أردى أبوابه، إلى عصر الأحفاد المهووسين ببلوغ الشهرة والوصول إلى أقصى حالات الإثارة بالشاذ من الآراء والجرأة في مخالفة السائد المعتبر ومجابهة المسلمات أو مناوشة الرموز المحترمة،هذه الأساليب وغيرها أثبتت نجاحها في السعي نحو أضواء الإعلام والصحافة المعاصرة.

ومن أهم المؤاخذات التي أراها في نمو هذه الظاهرة وإشغال الرأي العام بها أن المجتمع الرافض لهذه الظاهرة هو من أدى إلى إبرازها وتكرارها بتضخيم

حجم المقابل، وأحيانا بردّة الفعل التي لا توازي قدر المخالفة كأن يحشد لها الجمهور وتخرج فيها الفتاوى المجمعية ؛فيظهر المغمور المجهول وتعلو بعض الآراء النشاز والأفكار الغريبة مما لو أعطيت ما تستحق من رد وما تستوجبه الحكمة من تعامل ؛لخففنا كثيرا من أضرارها، وساعدنا على تقليل هذه الحالات الميكروبية بعدم تهيئة المناخ المناسب لها للنمو والظهور، ولعل نماذج سلمان رشدي في كتابه(آيات شيطانية) وتسليمة نسرين في كتاباتها المسيئة للإسلام، والكندية من أصل إيراني منجي أرشد صاحبة كتاب (مسلمة ولكن حرّة) وأيعان حرزي علي من أصل صومالي عضوة البرلمان الهولندي وكاتبة فيلم (الخضوع) الذي أخرجه نيو فان غوخ، وغيرهم من الكتاب والروائيين الذين حصدوا أعلى نسبة مبيعات لكتبهم بسبب أجواء الإثارة التي صاحبت هذا النتاج الفكري وربما كان الشراء لها من الناقمين عليهم أكثر من المؤيدين لهم.

وأقرب مثال أدى إلى بروز هذا الجو المحموم من النقد اللاواعي في كثير من الممارسات ما صاحب رواية (بنات الرياض) من ردود فعل كثيرة وانفعالية وغير متزنة أدت إلى الاحتفاء بها والانتشار لها،وأصبحت رهان عدد من المعارك الفكرية بين التيارات الدينية والليبرالية داخل مجتمعنا، بل إن هذه الحالة من التعامل أغرت عدداً من الفتيات بإخراج روايات أكثر جرأة ومخالفة وهي في طريقها للظهور الإعلامي مثل رواية (الآخرون) و(الأوبة) و(القران المقدس). وربما إغراء التعامل وأجواء المعركة ستحفز الكثير من المغامرين والمرتزقة للفوز بغنائم تلك الحروب.

هذه المقدمة هي وجهة نظري للتداعيات التي تأملتها لتحليل بعض أسباب

هذه الظاهرة، ولا أريد أن أقلل من دور الإرشاد والنصح وبيان الحق عندما تطل الشبهات برأسها أو تسوّغ الشهوات داخل مجتمعنا؛ ولكن الإشكال يأتي في آلية التعامل معها من خلال ميزان المفاسد والمنافع المترتبة على كل نوع من التعامل.

وفي سيرة المصطفى -ﷺ- شواهد عملية في تأكيد هذا المنحى في معالجة تلك الأفكار، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي -ﷺ- لما أخبر بمن سحره ومكان السحر. قالت له عائشة رضي الله عنها: هل استخرجته؟ فقال: «لا، أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شرًا» ثم دفنت البئر التي كان فيها السحر» (٤٨).

يقول الإمام النووي رحمه الله: «خشي من إخراجه وإشاعته ضررًا على المسلمين من تذكر السحر وتعلمه ونحو ذلك، وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة».

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وجاء في رواية زيد بن أرقم: (فما ذكر رسول الله -ﷺ- لذلك اليهودي الذي سحره شيئاً مما صنع به ولا رآه في وجهه)، لأنه كان منافقًا مدعيًا للإسلام، فأراد ﷺ أن لا يثير عليه شرًا لأنه كان يؤثر الإغضاء عمن يظهر الإسلام ولو صدر منه ما صدر»، وهذا الموقف من التعامل يتكرر في كثير من المناسبات التي يخشى فيها ﷺ من إثارة الدهماء والغوغاء أو أن يأخذ الأمر بعدًا أكبر في حديث الناس كما فعل في إبقاء الكعبة دون تجديد بنائها على قواعد إبراهيم عليه السلام، وكذلك ترك المنافقين لكي لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه، وكما فعل في غزوة بني المصطلق لما تنازع بعض الأنصار والمهاجرين فقال حينها عبد الله بن أبي: قد ثاورونا في بلادنا والله ما مثلنا وجلابيب قريش هذه إلا كما قال القائل:

سمن كلبك يأكلك، والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل. فسار رسول الله -ﷺ- بالناس حتى أمسوا وليلته حتى أصبحوا، وصدر يومه حتى اشتد الضحى، ثم نزل بالناس ليشغلهم عما كان من الحديث، فلم يأمن الناس أن وجدوا مس الأرض فناموا، ونزلت سورة المنافقين. وتمت معالجة هذه الإثارة الخطيرة بالحكمة النبوية التي أشغلت الصحابة من الحديث بها وتناقلها بينهم.

فهذه المواقف النبوية جاءت لتؤكد أهمية الميزان المصلحي في الرد والاعتراض، وألا يؤدي رد الفعل إلى نشر المنكر أو تهوينه في الأنفس بالمجادلة الضعيفة أو الأسلوب الأخرق.

◆◆◆◆

من وحي الجَمَال

«إن الله جميل يحب الجمال» [٤٩]، قاعدة نبوية ومقصد ديني كلي يدخل في كثير من فروع الشريعة، يدعو المسلم إلى تلمّس الجمال في الكون، وطلبه في الحياة، وإيجاده في النفس، وتأمّله في الخيال عندما تنعدم صوره في الوجود.. ولا أظن نفسًا سوية إلّا وهي تعشق الجمال، وتستروح مناظره، وتهفو إلى لطائفه سواء كان بالنظر إليه أو الاستماع لأعذب أصواته، أو الشعور بتناسق الحركات الوجودية ونعومتها، أو التلذّذ بشم أزكى الروائح وأطيبها، وغيرها من صور الجمال البهية التي أودعها الله في الكون البديع.. وعلى قدر التفاعل بين تلك الجماليات المتنوعة والأنفس السوية تظهر انعكاسات هذا التمازج الأخّاذ في الأفكار والسلوك، وعلى قدر قوة تأثير الجمال في النفس تكون الأفكار أكثر قدرة على التناسب مع الواقع والتناسق مع سنن الحياة.

يقول مالك بن نبي: «فالجمال الموجود في الإطار الذي يشتمل على ألوان وأصوات وروائح وحركات وأشكال يوحي للإنسان بأفكاره، ويطبعها بطابعه الخاص من الذوق الجميل أو السماجة المستهجنة».

وأتساءل أحيانًا: هل للجمال هذا الأثر الكبير على صنع الأفكار أو تقبّل الواقع لها؟.. بالتأكيد أن هناك أثرًا؛ ولكن هل هو مقصود في نفسه عند التنظير والتأصيل والتغيير، أو يأتي تابعًا من غير قصد لذات الجمال..؟!

أعتقد أن أثر الجمال في التغيير كان حلقة مفقودة لم تعتنِ بها كثير من الجهود الإصلاحية المعاصرة خصوصًا الإسلامية، بدليل الجنوح عن الفنون والذوقيات، وعدم الاهتمام بإشاعة الوعي الجمالي في الحياة.

فإذا كان من المقرر أن من صفات الله تعالى الجمال والكمال، وأنه سبحانه يحب أن يرى أثر نعمه على عباده؛ أصبح من اللازم شرعًا وعقلاً أن يتفق مقصد المخلوق مع مقصد الخالق في خلْقه وصنْعه على تحقيق الروعة والحسن في الأمور كلها، وحتى يستقيم لنا هذا المعنى فلابد من توضيحه وتأصيله بضرب الشواهد من شريعتنا الغراء، ولعل من أعظم الأمثلة في ذلك؛ عناية الشريعة بالنظام والتنظيم في شؤون المكلفين كلها،فالصلاة لها أوقاتها المحددة وأداؤها المنتظم في جماعة، وكالصوم في أيامه وشروطه وغاياته المنضبطة، وكالزكاة في مقاديرها واكتمال أنصبتها الدقيقة، وكالحج في شعائره القولية والفعلية والقلبية، فهذه العبادات تأسر القلوب والأعين في جمال أدائها وروعة الامتثال لها من خلال فسيفساء التنوع الإنساني الذي زاد هذه المناظر روعة وإجلالاً.

كذلك عناية الشريعة بالإتقان في الأعمال والنظافة في الهيئات والأبدان كلها

ملاحظ واضحة على مقاصدية الجمال في الظواهر والأشكال. فكيف والمسلم مأمور بالتفكر والنظر في جميل صنع الله في السماء والنجوم والأنهار والجبال والأزهار والدواب ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل:٦]؟! بل القرآن كله بجمال أسلوبه، وروعة ألفاظه، ويسر معانيه ما تطرب له القلوب والأسماع، وتنقاد له العقول والألباب، أليس في ذلك دلالة واضحة على مقاصدية الجمال حتى في الفكر والنظر والاعتبار؟!

إن كل هذه المعطيات الجمالية التي تكتنف المسلم في شعائره وعباداته، فضلاً عن كونها مغروسة في أعماق نفسه وفطرته لمؤثر قوي في طباعه وأفكاره؛ فالجمال يزيد الطباع رقة وأدبًا لا جفوة في التعامل أو شدة في الرأي، ويذكي في الأنفس رغبة البحث عن جماليات الصور في الأحوال والأشخاص والوقائع لا على تصيّد الأخطاء القبيحة، والنظر في الزلل الخفي، وحفظ السقطات القاتمة، والعاشق للجمال تأنف نفسه أن تعيش في الوهن والهوان أو أن تكون ضعيفة منقادة أو ذليلة مرتابة.

لقد كانت صور الجمال في الجزيرة العربية مهبط الرسالة قليلة الوجود في البيئة؛ ولكن الإسلام زاد من خيالها في النفس حتى أصبحت عقيدة راسخة يشعر المؤمن بها من خلال جمال الجنة وروعة نعيمها الذي لا يتصوره عقل، ولم تره عين، ولم يسمع عنه بشر، فأدّى هذا الشعور إلى حضور هذه الصور الجمالية في العقول والقلوب إلى درجة أن يصيح أحد الصحابة: «أنه يجد ريح الجنة من وراء أحد!».

إن الهدف من وراء بيان مقاصدية الجمال في الشريعة والحياة هو التأكيد على

ضرورة العودة إلى تلك القيم الجمالية التي ستشيع في أنفسنا ومن حولنا مشاعر الحب واللطف، وتقضي على ندوب الكره والعنف التي ضيّقت وقتّرت وجه الحياة وأزّمت العلاقة بين الأحياء، ولعلها أن تزيد من فرص الحياة الكريمة والسعيدة بكل ما فيها من فرح ومتعة، وكم يحزنني أن الباطل المعاصر يظهر بأجمل الحلل الخادعة، والحق الواضح يظهر نافرًا مشوّهًا بعيدًا عن الحسن؛ حتى أصبحت مشاهد القتل والعنف والحروب وغلظة الخطاب وكآبة الحال هي ما يميز أخبار المسلمين، ويصنع صورتهم في العالم، مع أن حقيقة الصورة المعروضة للدين أبهى من واقعنا المعاصر؛ فالنبي الأسوة -ﷺ- كان في غاية الجمال، وكلامه في غاية الروعة، ولا يرضى أن تظهر شعيرة إلّا على أجمل صورة؛ فبلال رضي الله عنه لم يكن صاحب الرؤيا في الأذان، ولكنه استحق الصعود والبلاغ؛ لأنه أندى صوتًا وأجمل في الأداء، وكان دحية الكلبي رضي الله عنه مبعوث النبي -ﷺ- إلى بعض ملوك الأرض لجمال صورته وروعة بيانه.

فهل آن الأوان لجماليات الدين أن تظهر في بلاغنا، وتزيّن سلوكنا وتجمّل هيئاتنا؟!

◆◆◆◆

القسم الثاني

◆

أوراق فكرية

◆ «التّنويريّون السّعوديّون»
قراءة هادئة...

◆ المثقّفة السعوديّة..
هل أصبحت ظاهرة صوتيّة؟!

◆ (المثقّفون السعوديّون)
والعودةمن النافذة؟!

◆ الليبراليون الجدد..
في حِقبة ما (تحت) الحداثة!

◆ ثقافة الإغراق في الهوامش

«التّنويرِيّون السّعودِيّون» ..قراءة هادئة...

عندما كثر الحديث عن الغلو والإرهـاب في الآونـة الأخـيرة خصوصًا خلال العامين الماضيين؛ برزت على السطح كثير من الأفكار التصحيحيّة والإصلاحيّة، وأطرًا عدة للخروج من مأزق التكفير والتطرّف، وتهم الجمود الفكري والانغلاق الفقهي الذي وجه للخطاب الإسلامي المعاصر. فكانت فرصة مهمة للمراجعة وإعادة النظر في كثير من الأولويّات وتراتيب العمل الإسلامي والإصلاحي عمومًا.

ونظرًا لكون المقام منصبًّا نحو التطرّف والغلوّ كأساس للمراجعات؛ كان لابدّ لهذا التطرف أنْ يغري البعض بأفكار متطرفة في المقابل، قد تتفق أو تختلف من حيث القوة ولكنها تعاكسه من حيث الاتجاه.

فظهرت على الساحة الفكرية - متزامنة مع وَهَج الانفتاح الإعلامي العولمي- أطياف متعددة لرؤى تجديدية كان بعضها شديد القابلية لأسر اللحظة الحاضرة والمعطيات الجاهزة والبيئة المحيطة. فلم تأتِ بجديد بقدر ما هو إسماع بالتجديد. وبرزت تيارات فكرية بعثت من جديد في وطننا بعد ركود دام عقودًا من الزمن عاشت عصرها الذهبي في بعض الأقطار الإسلاميّة. كان من أبرزها حضورًا في الأزمة الراهنة «التيار التنويري» أو «العقلاني» ذو الثّقافة والفلسفة الإسلامية. وقد حمل إرثه الإصلاحي طليعة من المثقفين السعوديين، برز منهم على الساحة الإعلامية بعض الشباب المثقف والمتحمس -أيضًا- للصّدام، والمستعد لخوض معارك البقاء، والمنعتق من قيد الأيدلوجيات التقليديّة أو الحركيّة، مما أدّى إلى سِجالات ومعارك إقصائيّة شهدتها ساحات الإنترنت وبعض صحفنا اليومية وسط مناخات فكرية قاسية، وثقافات كانت تحرّم هذا الطرح جملة وتفصيلاً.

إنّ شيوع استخدام مصطلح «التنوير» في وصف هذا الفكر الناشئ من قِبل أصحابه وغيرهم، يدعونا لدراسة الامتداد التاريخي والفكري للفلسفة التنويريّة التي نشأت في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، والتي يحلم البعض بمحاكاتها كتجربة رائدة يمكن تكرارها في المجتمعات المماثلة.. حيث انطلقت بداية التنوير العقلي والتحرر من القيود الدينيّة والسلطويّة بشكل واضح مع الثورة الإنجليزيّة عام(١٦٨٨م)، كتب أثناءها (جون لوك) مقالته «حول التسامح»، ثم مقالته في «الفهم الإنساني»؛ والتي أدّت إلى حِراك ثقافي وسياسي منع الاستبداد الكاثوليكي وسمح للبروتستانت وغيرهم بحريّة

العبادة والتعليم، وقد صدر قانون «التسامح» (١٦٨٩م) ليجعل انجلترا في تلك الحقبة أكثر دول أوروبا حرية وليبراليّة.

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر برز النتاج الفكري والعلمي لفلاسفة التنوير والذي أطاح بجانب كبير من العقيدة المسيحيّة، وجعل العقل آلة الفهم للطبيعة والكون والحياة، وأسقط كل ما هو خارق للطبيعة أو غيبيّ، وبدأ النقد اللاذع لسلطة الكنيسة وهيمنتها الإقطاعيّة الاستبداديّة على الفكر والسياسة والمجتمع.. من خلال تبطين النقد في بعض الرّوايات الدراميّة الفلسفيّة؛ كان أشهرها «إيلويز الجديدة» لجان جاك روسو، و«رسائل فارسية» لمنتسكيو، و«كانديرا» لفولتير، و«جاك القدري» لديدرو، وغيرها من الروايات والمقالات، والتي أثارت الكنيسة وأتباعها؛ فحرّمت قراءتها وتداولها في وقت انتشرت الصالونات الأدبيّة في كثير من المدن الأوروبيّة كان أشهرها الصالونات الباريسية المحمومة بالنقد والإلحاد الذي بدأ يظهر على بعض الفلاسفة التنويريين.

في تلك الآونة برز النتاج العقلي الثائر على السلطة الكهنوتية التي جسدت القدر الإلهي المرسوم الذي لا يحيد عنه إلا هالك، وانتهى احتكار الرهبان والقساوسة للفلسفة والعلم. حينها توالدت النظريّات الفلسفيّة العقلانيّة الصارخة على يد «هيلفتيوس» و«ديكارت» و«سبنيوزا»، وبلغت قمّتها وتطوّرها على يدي «هيجل» الذي تعدّ فلسفته الأعمق في الفكر الأوروبي الحديث.

ثم خرجت النظريات الاجتماعيّة التنويريّة فاتّسق نظامها المعرفي في مشروع «كانت» و«فيكو». كما برزت النظريات الاقتصادية من خلال «آدم سميث»

و«ماركس»، ويعتبر «ميكافيلي» أول فيلسوف سياسي تنويري يضع مشروع الدولة المركزيّة البرجوازيّة؛ وبدأ المنهج التجريبي العلمي يتبلور على يدي «فرانسيس بيكون» و«نيوتن» و«غاليليو»، حينها تصاعد الحِراك الفكري والثقافي إلى حِراك اجتماعي وسياسي هيّج الجماهير الفقيرة المقهورة في فرنسا وبقية الدول الأوروبية، وحتى أمريكا إلى انتهاج الثورة على الدولة والكنيسة [٥٠].

امتدّ الأثر الفكري للثورة الفرنسية مع امتدادها العسكري، وكذلك من خلال الاتصال الغربي بالمشرق الإسلامي، وقد أدى هذا الاتصال الثقافي ذو النزعة الطّوباويّة إلى تأثر بعض المثقفين المسلمين بمبادئ التنوير الفلسفي والعقلاني؛ «كالطهطاوي» و«الأفغاني» و«خير الدين التونسي» و«الكواكبي» وغيرهم، وانتشرت مؤلفاتهم وأفكارهم الإصلاحيّة في عموم البلاد الإسلاميّة حتى جاء الجيل الأكثر وعيًا بالفكر التنويري الغربي؛ كزكي نجيب محمود والعشماوي وحسن حنفي وجمال البنا والجابري وأركون... فحاولوا تأطير الفكر، والمزاوجة بينه وبين الفلسفة الإسلاميّة بنفض الغبار عن فكر ابن رشد، وابن سينا، والفارابي، وعموم الفكر الاعتزالي والباطني مما ولّد أجنة مشوّهة بقيت حبيسة أسوار «المدينة الفاضلة»، ولا أدري عن مدى صمودها لتغيّرات العصر وتحدّياته القادمة إذا تجسدت في أرض الواقع!

ومازالت هذه الأجيال التنويرية تتوارث الأفكار والرؤى القديمة نفسها التي وضعها جيل التأسيس الأوّل، مع كثرة حديثهم عن التحرر والتجديد والانعتاق من التسلط الديني التقليدي والموروثات القديمة! بينما لا نجد نقدًا موضوعيًّا للفكر التنويري الغربي يوازي نقدهم الشديد لـ«التّراث الديني»

و«العقل العربي» كما فعل «الجابري»، أو «الفكر الإسلامي» كما فعل «أركون» و«حنفي» وغيرهم، في حين كانت هناك مدارس بدأت تنشأ في الغرب لنقد فلسفة التنوير وثورته الدّامية من كبار الفلاسفة كما فعل «ماركس» في نقد «برجوازية الثورة» و«فرويد» و«نتشه» في الثورة على العقل، والتأكيد على الدّور النفسي والغريزي من أجل النفاذ إلى ما وراء الواجهة العقلانية [٥١].

وهنا أسأل إخواننا التنويريين السعوديين: هل يعني هذا المسمّى (التنوير) الامتداد التاريخي والفكري لمن سبق من فلاسفة التنوير، أم أنها ظاهرة إعجاب منبهِر جاءت في لحظة عنادٍ مع الواقع؟

بقي أنْ نعرف: هل هناك ملامح فكريّة عامة تجمع أطياف هذا التيار الناشئ؟ الحقيقة أنني لم أطلع على رسم واضح يعبّرون فيه عن سِماتهم المنهجيّة، ومعالمهم الفكرية بصراحة، وأعتقد أنّ لهذا مبرراته: الزمانيّة، والمكانيّة، والردود الإقصائيّة المتوقعة، ولكني سأحاول جمع بعض الرّؤى العَجْلى كمحاولة أولى لفتح باب المزيد من الدراسات العلميّة والموضوعيّة للدارسين والباحثين في هذا الموضوع؛ ألخّصها فيما يلي:

١- إنّ هذا الفكر مازال جديدًا لجيل الشباب، ومعالمه مازالت لم تهضمها ثقافتهم وبناؤهم المعرفي السابق، مع شدّة حماسهم لأطروحاته التّجديديّة، وليس من المتوقع إمكانية تنظيم ملفاتهم وأوراقهم المبعثرة في الفترة القادمة؛ لاختلاف طبائعهم، وموروثاتهم السابقة، ومرور بعضهم بمراهقة فكريّة حادة قد تبطل كل مشروعاتهم الإصلاحيّة!

٢- الغلو في نقد المدرسة السلفيّة التقليدية، وإظهار جمودها وانغلاقها على الواقع المعاصر؛ مما حدا بكل الناقمين عليها والمخالفين لها أنْ ينضمّوا إلى خندق هذا التيار مع تباين أطيافهم وانتماءاتهم الفكريّة.

وأعتقد أنّه لولا قميص النقد للسلفيّة، وردة الفعل من المقابل لما اجتمعوا على هذا التيار في خندق واحد، ليثأروا لبعضهم ويتنادَوا في منتدياتهم «التّحاورِيّة» أو في الوادي المقدّس.. أو من خلال مقالاتهم في صحفنا اليوميّة.

٣- الاعتماد في تفسير النصوص الشرعيّة والأحكام الثابتة على العقل المجرد، والمصلحة الذوقيّة، وتأويلها وتنزيلها على الواقع من خلال هذه الرّؤية؛ باعتبارها الأوفق لحياة الناس المعاصرة، ونقد الكثير من القواعد الأصوليّة بحجة تضييقها لمساحة المباح والعفو في الشريعة الإسلاميّة.

٤- الدعوة لتجديد الفكر الإسلامي وتأطيره من جديد، وربْط النّهضة بالمشروع الحضارِي الشامل بالمفهوم الحَدَاثي المعاصر.

٥- نقد التيارات الإسلاميّة الحركيّة من غير تمييز، واتهامها في مقاصدها بتَسْييس الدّين لصالحها، ووَصْمها بالانتهازِيّة، وربطها- أحيانًا- بالعمالة لدول أجنبيّة.

٦- التأكيد المستمر على خيار الديمقراطيّة في الإصلاح، والعمل على إقامة دولة المؤسسات وتحقيق مفهوم «المجتمع المَدَني» من خلال المِنظار «اللّيبرالي التقدّمي».

٧- الدعوة لـ«الإسلام المستنير» كمخرج من الجمود والتقليد الذي تعيشه بعض المجتمعات الإسلاميّة الخليجيّة، وكمفهوم للدين يتوافق مع ديمقراطيّة الغرب ومبادئ المجتمع المدني، كما تبرز أهميته في قابليته للتشكل لأي صياغة

ليبراليّة يستدعيها موقفهم «القِيَمِي»، وهذا ما جعل التيار الليبرالي يتبناهم ويفسح المجال لهم في كثير من منابره الثقافيّة والإعلاميّة.

٨- تجلِية التاريخ الإسلامي- بدءًا من عهد الخلفاء الراشدين -بدراسة سلبياته وإيجابياته وأسباب انحرافاته السياسيّة والفكريّة، وتمجيد الأفكار والحركات الباطنيّة والاعتزاليّة والفلسفيّة كنوع من التحرّر الفِكري العقلانيّ، والنهوض الثوري في وجه الرجعيّة التّراثيّة.

إنّ هذه الملامح وإنْ كانت مشتركة عند الأكثر، إلا أنّها قد تزيد أو تنقص عند أفرادهم حسب ميولهم الثقافيّة، وحاجة الوسط الذي يعيشون فيه لتغليب نوع معين من جوانب الإصلاح التنويري.

والحقيقة أن هذا الفكر مع كل الإشكاليّات المثارة عليه قد حمل معه صوابًا ورؤًى تجديديّة واقعيّة، وغنيّة بالمعرفة وبالوعي الحضاري لبعض المشكلات والقضايا الإسلاميّة المعاصرة والمستقبليّة.

إنّ رموز التيار التنويري السعودي لهم شهرتهم في الوسط الفكري المحلي والعربي، ولكني تعمّدت عدم ذكرهم بأعيانهم في دراستي؛ لأن أكثرهم لم يخرج بعد من مخاض هذه التجربة الفكريّة، وفكره الإصلاحي لم ينضَج ولم يستقرّ، كما أنّ البعض مازال ممسكًا بزِمام حبّ الإثارة والبحث عن الشهرة الثقافيّة والصعود فوق أي ركامٍ كان!

ولعلّ الظروف المتوتّرة التي تمرّ بها المملكة اليوم من جرّاء أعمال التفجير والتخريب الإرهابيّ، أو من خلال الضّغط والاتهام الخارجي يدعو الجميع لتجاوز مرحلة الاحتقان الحاصل بين هذا التّيار التنويري وغيره من التيّارات

المحافظة، ويردم الهوّة التي حفرتها الاتّهامات المتبادَلة بالوقوف خلف الغلوّ والتّكفير. وبإعمال بسيط لِفقه الأولويّات والموازنات، وحتميّة المرحلة، وطبيعة المواجهة فإنّ عوامل الاتّفاق قد تتجاوز نقاط الافتراق وبشكل كبير، إذا وعَيْنا حجم المتغيّرات السياسيّة والاجتماعيّة القادمة.

إنّ الغرب في أزمته الراهنة في الشرق الأوسط بدأ يراهن من أجل إعادة تشكيل المِنْطقة، وكسب التأييد الشعبيّ، لإصلاحاته الديمقراطيّة على ما أسماهم بـ«الإسلاميين الليبراليين» وقد وعد أكثر من مسؤول أمريكي بالدعم المادي لفكرة «التسامح الديني» و«الإسلام المستنير» في المِنْطقة [٥٢]، فهل يعي التيار التنويري موقعه الحالي في الأزمة الرّاهنة؟

وفي الختام.. أتمنّى أنْ تكون قراءتي الموجزة للفكر التنويري السّعودي هادئة رغم الضّجيج وغَبَش الرّؤْية.. وأنْ نتعامل معها كظاهرة صحيّة تستوجب النّقد والتّقويم، ولا أبرِّئ نفسي، وزلات قلمي من التجاوز والخلل.. ولكنها دعوة عامّة للتّحاور المثمر الجادّ والتثاقف المستمرّ؛ حتى لو فقدْنا أدواته، وضيّعْنا أدبيّاته.

◆◆◆◆

المثقّفة السعوديّة.. هل أصبحت ظاهرة صوتيّة؟!

تعتبر قضايا المرأة المعاصرة موضع جدل عريض عند شرائح المجتمع المختلفة كافة، وقد أخذ هذا الموضوع حظًا وافرًا من المناقشة والمحاورة والتنظير؛ وقد تولَّد هذا المخاض الطويل عن سيل من الحبر المكتوب في أعداد هائلة من المقالات والدراسات التي لم يترجم منها في أرض الواقع سوى النـزر اليسير الذي لا يتناسب مع طبيعة المرحلة التي نعيشها.. وهذا ما دعاني لأثير بعض الأفكار، وأناقش بعض المفاهيم لشريحة مثقفة برزت كصوت ناطق للأغلبية الصامتة من نساء المجتمع خصوصًا من حمل منهن لواء التوجيه العام أو الكتابة الصحفية أو الحديث باسم المرأة السعودية من ذوي التوجه الإسلامي.. ولعل المقام يقتضي إبراز أهمها بإجمال في النقاط الآتية:

كثر الحديث -إلى درجة الإغراق- حول التغيّر السريع لمجتمعنا، وتطور آليات انفتاحه على العالم بصورة مذهلة، والأخطار المحدقة بالمرأة جراء هذا السيل، لكن هذا الخطاب أدّى إلى تمحور جلّ الأنشطة النسائية نحو اتهام الآخرين بالوقوف وراء هذا المدّ التسونامي، ودفع الشبه عنهن، ومحاربة أعراض ذلك التغير دون الغوص في أمراضه، ونشأ بالتالي فقه يقوم على الولاء والبراء لمسائل شرعية نتجت عن هذا التغير؛ كعباءة المرأة، وقيادتها السيارة، أو دخولها الانتخابات أو سفرها بغير محرم، إلى غيرها من القضايا التي لم تصل على مرّ التاريخ الإسلامي إلى أن تكون ثوابت دينية لا تقبل النقاش، ومع أهمية طرحها إلا أن دورها لا ينبغي أن يقفز إلى أولويات أهم وأعظم لم تعط الوقت الكافي للتفكير، فضلاً عن التنفيذ كحقوقها المتنوعة، ودورها في التنمية والمشاركة المنضبطة في مؤسسات المجتمع..

أعتقد أن دور المرأة في المرحلة الراهنة قد تقزّم وانكمش نحو الخوف على الهوية والذوبان في الآخر مما حجّم دورها وأضعف إمكاناتها التي لا توجد في كثير من المجتمعات..

إن ما نملكه من قيم إسلامية ومنهج رباني يكفل للمرأة قدرًا من التأثير ودورًا في الإصلاح ينبغي إبرازه في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المرأة السعودية. ولا يتم ذلك إلا بإقامة البرامج التنموية والمشاريع البناءة من خلال مؤسسات اجتماعية ومراكز بحثية ومعاهد فنية واقتصادية تعالج كافة مشكلات واحتياجات المرأة، وتدمج كافة ألوان الطيف الاجتماعي من غير تمييز أو تهميش لأحد. وهذا ما ينقلنا من خنادق الدفاع المميت، وأقبية الانطواء

المخيف إلى مرحلة بناء المشاريع المتقدمة والفضاء المفتوح نحو مجالات حيوية في أرض الآخرين.

إن ضمور الفكر الناقد وانسداد آفاق التفكير الموضوعي لدى الكثير من المثقفات الإسلاميات ربما يؤجل الكثير من المبادرات التنموية لنساء المجتمع، ولعلي أبرر هذا الغياب بقلة الوسائل الناجعة لإيصال أفكارهن وتنفيذها من خلال النظم والقوانين، وكذلك وصاية الرجل الكاملة عليها؛ مما أدّى إلى ذهاب الكثير من الجهود بلا جدوى، وما له جدوى لا يجد ما ينمّيه من جهود وأموال.

إن غياب هذه الأنماط من التفكير المنطقي وضيق الأفق المعرفي والحضاري لدى النخب النسائية، وندرة المؤسسات العلمية وقلة الأنشطة الذهنية- ساهم في بروز الكثير من الظواهر السلبية الاجتماعيّة، وغلبة الحمى الاستهلاكيّة نحو الكماليّات وأدوات الزينة وآخر صيحات الموضة، مما لا يوجد في المجتمعات غير المسلمة! مما هوّن في اهتماماتها وأضعف من همّها، فأصبحت أكثر ميْلاً للخرافات والشائعات، وربما أعمال السحر والشعوذة.

إن خضوع المرأة لميولها العاطفيّة بدرجة كبيرة على حساب العقل والمنطق انعكس حتى على استقرارها الأسري وقدرتها على احتواء مشكلاتها الخاصة، وأصبحت أكثر عرضة للانسياق نحو الإثارة العاطفية أيًا كان مصدرها.. وأعتقد أن هذه الحالة ليست حكرًا على فئة خاصة في المجتمع وإن تفاوتت درجاتها، فالقواسم المشتركة بينهن تجعلها ظاهرة نسائية في مجتمعنا السعودي.

إن صحوة الفكر الحر المنطلق من مشكاة الشرع الحنيف ومقاصده الكلية والقادر على برمجته في مشاريع حضارية هو ما نأمله من النخب المثقفة، ولا

يتم ذلك إلا بالفكر الواعي، والتخطيط السليم، والفعل الجماعي الذي يولد مشروعاتنا الإسلاميّة الحاضنة لكل المتغيّرات الراهنة، دون الحاجة لإشغال الوقت وتضييع الجهد بالردّ أو الهجوم على المستورد الأجنبيّ، وإن علت أسهمه في سوق مجتمعنا النسائيّ؛ فالأجيال القادمة تحمل الكثير من التساؤلات الملحّة حول الحريات والحقوق والعدالة والمساواة الكاملة مع الرجل وغيرها..

وأفضل إجابة عن تلك التساؤلات الحتميّة ما يرونه عيانًا من مشاريع تنموية يندمجون فيها ويمارسون من خلالها دورهم في البناء، وتصبح مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة والنهضة والحضارة حقائق حاضرة في أنفسهن ومجتمعهن، وهذه الخطوة تأخرت بما فيه الكفاية، وقد حان الوقت لتصمت أبراج النخب العاجيّة، وينطق العمل البناء، ونغرس فسائل النخل المعطاء؛ فالساعة لو قامت وبين يدي إحداكن فسيلة «فلتغرسها»!

◆◆◆◆

(المثقّفون السعوديّون) والعودة من النافذة؟!

أعتقد أن أكثر المصطلحات شيوعًا وغموضًا في عصرنا الحاضر مصطلح، أو مفهوم الثقافة، فبالرغم من كثرة المؤتمرات، والمؤلفات، والمحاضرات التي تبحث في الثقافة وميادينها؛ فلا يزال المفهوم المحدّد عصيًا على المثقفين أنفسهم محليًا ودوليًا.

ففي عام (١٩٨٢م) دعت اليونسكو في مؤتمرها الثاني الذي عقد في المكسيك لبحث السياسات الثقافية في الدول الأعضاء وقد حضرته أكثر من (١٢٩ دولة) نوقشت فيه قضايا عدّة منها تعريف محدّد للثقافة.. وقد خرج المجتمعون بأن هذه الكلمة لا تزال غامضة على الرغم من أن مفهومها أصابه توسّع ملموس في المناقشات التي جرت منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول

للثقافة في البندقية عام (١٩٧٠م).

وفي ظل هذا الإشكال المصطلحي للثقافة وميادينها يأتي ملتقى المثقفين السعوديين ليحدّد لنا مفهومًا خاصًا للثقافة، والمثقفين لم يسبق له.. ويلغي التوسع الذي شهدته الثقافة في العقود الماضية لتجعل في ميادين محدّدة ومفصّلة على مقاسات أفراد خلعوا ثيابهم التي لبسوها بفعل انتمائهم الاجتماعي والفكريّ، ومازال بعضهم في البحث وراء الحدود والبحار عمّن سيرمي لهم بأخرى!

إن الشأن الثقافي هو الضمير الحي للأمة، وصوت إبداعها ونتاجها الفكريّ، وهو التاريخ المقروء لكل من ساهم في بناء المعرفة، وصناعة الوعي الثقافي لمجتمعنا، والمشهد الثقافي السعودي في العقدين الماضيين عاش مرحلة من البيات والانعزال عن الحراك الثقافي محليًا ودوليًا إلا من بعض المساهمات التي لا يمكن أن نحملها على أنها نتاج حركة ثقافيّة شاملة، ولعل إيجاد وزارة خاصة بالثقافة مع الإعلام محاولة لبعث الرميم الذي مكث دهرًا من الزمان مطمورًا تحت المناصب والأموال، ومختفيًا عن الواقع الاجتماعي والشأن الفكري والعلمي في البلاد.

وبعد اختتام فعاليّات الملتقى الأوّل للمثقّفين السعوديّين، ومع ازدحام ندواته وأروقته بالمناقشات والحوارات، تزدحم في أذهاننا تساؤلات عدّة حول جدوى هذا الملتقى.

- فهل يا ترى، سيحقّق هذا الملتقى وهو الأول من نوعه تطلّعات المهتمين في الشأن الثقافي عمومًا من غير تقليل وتهميش لأحد؟

- وهل سيرضي كل أطراف الطّيف الثقافي في البلاد، ويسهم في خلق قواسم

مشتركة يعملون فيها من أجل الوطن؟

- وهل سيعالج حالات الضعف الثقافي لبعض التخصّصات في المجالات الفكريّة والفنيّة والعلميّة، ويضع خططًا تتبناها وزارة الثقافة لتحققها في أرض الواقع؟

- هل ستكتب التوصيات والاستراتيجيّات المرتقبة خلف الكواليس لتحقق نوعًا من الحضور والوجود لبعض الفئات القادمة من المريخ.

- هل ستصبح ملتقيات الثقافة ونواديها نمطًا جديدًا لثقافة الإقصاء واستغلال الواجهات للمآرب الطائفيّة والفكريّة؟

إنّ أي إجابة سلبيّة لما سبق من أسئلة وغيرها سوف تهمّش الدور المناط بهذا الملتقى، خصوصًا أن الآمال عريضة والأحلام كبيرة على إعادة دور المثقف السعودي وريادته للساحة العربيّة والعالمية، والتي فقدها منذ أكثر من عقدين من الزمن، ولا أعتقد أن مشكلة قد عفا عليها الزمن، ومتشابكة إلى حد كبير بأنماط المجتمع، ومتداخلة مع مصالحه واتجاهاته يمكن أن تعالج من خلال مؤتمر محدّد الحضور والمشاركة مقتصر -إلى حدّ كبير- على اتجاهات ثقافيّة معينة، لا تمثل نبض الشارع وهموم المواطن، وتعرض في أيام قليلة مليئة بالندوات والمناقشات والأطروحات الشخصيّة المفيدة، وغير المفيدة لنقول بعد ذلك: إنها استراتيجية للعمل الثقافي في المملكة؟!

إن وضع استراتيجية موحدة للبرامج الثقافيّة من أهم القضايا الملحة في وقتنا المعاصر وظرفنا الراهن، ولا يحسن أن يتولى هذا الشأن من عاد إلى الساحة الثقافيّة من النافذة أو تسوّر الجدران، أو عاش في الخارج، أو كان بعيدًا عن قضايا الفكر وثقافة الأمة ليجد له مكانًا مقدمًا في مقاعد المثقفين والمنظّرين في الشأن الثقافيّ.

إنّ هذه المبادرات -على أهمّيتها وأحيانًا عفويّتها- لا نريد أن تكون سببًا للمزيد من التشظّي والافتراق في كيان هو الأقرب للانسجام والتكامل البناء.

إنّ عودة المثقف السعودي -كما نتمناه تفاؤلاً- بشكله الحديث المنظّم، ونزوله من أبراجه العاجيّة وأوهامه النخبويّة يعتبر مرحلة هامّة للانتقال من النرجسيّة والوصاية على العقل والفكر، إلى إعادة بلورة مفاهيم جديدة لقراءة الواقع وتشخيصه من جديد، وفق المتغيّرات الحاليّة، كما نأمل أن يتولى دور التحويل للشعارات النضاليّة الحالمة إلى معامل للإنتاج والتنمية والتطوير، وأن يشارك المثقف مجتمعه بكل قطاعاته وسلطاته وأطيافه، فادّعاء المثقفين بأنهم الطلائع الواعية، وتسميتهم أنفسَهم بالنّخب المستنيرة، وقصْر التغيير والتحرير والتنوير عليهم دون غيرهم، هو ما ثبت فشله عبر الأزمان، ودفعت الأمّة ثمنه جهلاً وتفاوتًا واستبدادًا.

◆◆◆◆

الليبراليون الجدد.. في حِقبة ما (تحت) الحداثة!

الليبرالية والحداثة من أعقد المصطلحات على التعريف والضبط المنطقي، ولكنهما عند التناول والاستعمال تتشكّل وحدة معرفية يتضح منها المقصود العام عند الإطلاق. فالليبرالية -بشكل عام- كلمة مترجمة من الإنجليزية يقصد بها الحرية المطلقة في الميدانَيْن: الاقتصادي والسياسي، ثم انسحب ذلك على الميادين الأخرى: الفكرية والاجتماعية والدينية [٥٣].

أما مصطلح الحداثة فالاختلاف في تحديد مفهومه مازال قائمًا ومعقدًا عند الكثير من مفكري الغرب المعاصرين.

فالحداثة بتعبير (بيتربروكر) كان بناءً على ما قامت أركانه بعد وقوع الحدث نفسه، فاستخدام اللفظ وشيوعه كان حديثًا ومحصورًا بالحقل الأدبي، فأصبحت

تطلق على التجديد كأداة للإبداع الأدبي والرؤى المبتكرة ثم انسحبت أيضًا لتشمل المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها،فالحداثة وعي جديد، وهي شرطٌ تمكن الغرب من تحقيقه وإنجازه وأحيانًا تفاعل ضده من أجل تقويضه وإلغائه [٥٤].

وقد عبَّر عنها الدكتور الغذامي بـ«التجديد الواعي» بمعنى تحديث النسق الذهني ليكوّن وعيًا شاملاً للتاريخ وللواقع [٥٥].

والناظر في واقع الفكر الليبرالي الذي تَبَنّى الحداثة بجميع أشكالها نجد أنه قد حقق انتشارًا واسعًا في العالم كله خلال العقود الماضية، واخترق المعسكر الشيوعي، وضرب معوله في جدار برلين ليعلن السقوط الكلي للفكر الاشتراكي في الغرب.

أما عالمنا العربي فنتيجة للامتداد الفكري والسياسي مع الغرب فقد تبنت منه الكثير من مجتمعاتنا العربية الليبرالية الرأسمالية والسياسة الديمقراطية على غرار بقية فريق الشمال الأبيض، ولم تكن هناك قناعة تامة بهذا الانتماء الفكري لليبرالية عند كثير من أبناء تلك الشعوب بعكس القليل من النخب المثقفة فيها.

وتمت من أجل ذلك محاولات كثيرة لمسخ الهوية الدينية والقومية وإرغام تلك المجتمعات بتبني ثقافة الحداثة على النمط الغربي وتسيسها بالفكر الديمقراطي مما أنتج -مع تراكمات الزمن وتسلط المستعمر- أشكالاً متطرفة من الأصولية القومية إلى الليبرالية المتطرفة إلى العنف الإسلامي مما كلّف الأمة المزيد من المعانات والويلات الطويلة والمؤلمة جرّاء ذلك الانفصام النكد لشخصية الأمة وموروثها الديني، والذي مازلنا نعاني من إفرازاته السلبية إلى وقتنا المعاصر.

ومع أن استيعاب نخبنا المثقفة للفكر الحداثي كان بطيئًا ومتأخرًا،فإنها لم تكد تضع أقدامها على درجته حتى أضحى العالم الغربي ينقد فكره الليبرالي ويودع حداثته التقليدية وينسلخ منها إلى ما اصطلح عليه فلسفيًا بـ«ما بعد الحداثة».. وعودًا إلى عنوان الموضوع الذي أخصّ فيه الليبراليين العرب الجدد، كتيار حديث ظهر مع بداية عقد التسعينيات الميلادية من القرن الماضي كتوجه جديد برز على الساحة السياسية والاقتصادية والفكرية متزامنًا مع أزمات المنطقة والتدخل الأجنبي في شؤونها، فقد أخذ بعد ذلك أهميةً قصوى في الدوائر السياسية الغربية خصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر(٢٠٠١م).

إن النشأة الفكرية لهذا التيار تكوّنت أثناء السجال الأيديولوجي بين فلاسفة الحداثة وما بعد الحداثة، بينما يصف برهان غليون الحالة المعاصرة لمجتمعاتنا العربية وسياساتها الحداثية بأنها أشبه إلى كونها مجتمعات (ما تحت الحداثة) لا (ما بعد الحداثة) يقول في هذا الصدد: «إن ما تحت الحداثة لا تعني الخروج من الحداثة، ولكن فقط الانحطاط في هذه الحداثه. فكما تدفع أزمة الحداثة المجتمعات النامية أو المهمشة إلى نكوص لأفراد نحو قيم وتقاليد وأنماط من التفكير وأساليب من العمل تكاد تكون ما قبل حداثية، أي سابقة على الثورات الأساسية التي شكلّت قيم الحداثة، تدفع الأزمة ذاتها الأفراد في المجتمعات التي لا تزال أمامها آفاقًا مفتوحة إلى التطلع إلى تحقيق حريات وحقوق ومتعات تجاوز ما أتاحته حتى الآن قيم الحداثة الكلاسيكية»[٥٦].

إن هذه الحالة الرثّة من الحداثة -كما يقول غليون- تعود بنا إلى استخدام أدوات تفكير القرون الوسطى من أجل تنظيم مجتمع حديث أو يعيش على

الأقل في العصر الحديث [٥٧].

فالأصوات بدأت تعلو بشكل كبير في نقد الحداثة الغربية وتهميش ذلك الإله الذي قدِّس في كثير من مجتمعات العالم. بعد أن اشتعلت جذوة النقد من كبار فلاسفة الغرب،أمثال الفيلسوف الفرنسي (ليونار) في كتابه الشهير (الظرف ما بعد الحداثي) حيث قدم نقدًا عنيفًا لمشروع الحداثة الغربي.

غير أن الفيلسوف الألماني (هابرماس) ذهب إلى أبعد من ذلك بزعمه أن الحداثة نفسها لم يكتمل مشروعها بعد، وعزّز هذا النقد للحداثة الغربية وأجنحتها السياسية والعسكرية ما كتبة (جاك دريدا) و(ميشيل فوكو) وغيرهما في بيان مهازل الديمقراطية وتناقضاتها الكثيرة.

يلخصّ الدكتور عبدالوهاب المسيري فلسفة (ما بعد الحداثة) بأنها تجرّدٌ من العقلانية المادية؛ فلا تعرف البطولة ولا تعرف المأساة ولا الملهاة، فلسفة تدرك حتمية التفكيك الكامل والسيولة الشاملة، إذ يتم التوصل إلى أن كل شيء نسبي مادي، وأن الفلسفة الإنسانية وهم، وأن الاستنارة المضيئة حلم وعبث، وأن الواقع في حالة سيولة حركية مثل المادة الأولى، وأن ليس ثمّة ذات إنسانية متماسكة ثابتة، ولا موضع طبيعي مادي ثابت ومتماسك، فهذه كلها مجرد تقاليد لغوية وعادات فكرية وصور مجازية وحتى إن وجدت الذات ووجد الموضوع فلن يتفاعلا، إذ لا توجد لغة للتواصل أو التفاعل. فالنسق الفلسفي الغربي العلماني يمر في مرحلة عجز كبير في الإجابة عن الأسئلة المصيرية الباعثة على القلق الإنساني بعد إجهاده عبر مسيرة تطوره الحضاري [٥٨].

إن الليبراليين العرب الجدد أمام هذا الجدل الواسع في مفاهيم الحداثة والليبرالية

لم يحصل لهم تغيّرٌ يذكر في جدوى القيم الفلسفية لنهضتهم الإصلاحية؛ لأن غلبة الشعارات الدعائية على[٥٩] مجمل أطروحاتهم لا يعنيهم مصداقيتها في أرض الواقع أو السعي لتحقيقها في المستقبل مادامت القبلة والوجهة والمصلحة غربية المصدر والمآل.

ومع كل هذا الإخلاص والتفاني لليبرالية والحداثة الغربية -حتى ما أصبح منها باليًا ومتهالكًا- وقعت الكثير من الصور والحالات المتناقضة والمتباينة لأولئك الليبراليين أمام محك الأحداث الكبرى التي تمرّ بها المنطقة العربية،والمتأمل لدورهم في المرحلة القادمة يجد أن هناك خطوطًا مشتركة تقوم عليها سياستهم المقبلة، وقد لخصها د.شاكر النابلسي في خمسٍ وعشرين قاعدة كما جاء في مقال له بعنوان: «من هم الليبراليون العرب الجدد؟ وما خطابهم؟»[٦٠].

وقد بيّن أن هذا الجيل الجديد من الليبراليين هم امتداد لأفكار التنوير الذين جاؤوا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأبناء الفكر الليبرالي الذين جاؤوا في النصف الثاني من القرن العشرين. ثم وضع مبادئ هذا الجيل التنويري بما أسماه «مسودة أولى لمانفستو الليبراليين الجدد».

ومن خلال التأمل في هذه المبادئ الخمسة والعشرين وتحليلها نجد أن أغلبها مرتكز على موقف عدائي من الدين والتراث والتاريخ الماضي للأمة! فمن المبدأ الأول حتى الحادي عشر ومن الخامس عشر حتى التاسع عشر تركزت مبادئ تلك العريضة على الدعوة إلى محاربة الإرهاب الديني والقومي والمطالبة بإصرار لإصلاح التعليم الديني الظلامي،والتأكيد على إخضاع المقدس والتراث للنقد العقلي والعلمي وعدم الاستعانة مطلقًا بالمواقف الدينية التي جاءت في الكتاب

المقدس تجاه الآخرين، واعتبار الأحكام الشرعية خاصة بزمانها ومكانها، وأن الفكر الديني حجر عثرة أمام الفكر الحرّ وتطوره،والتأكيد على نبذ الولاء للماضي أو الانغلاق عليه وأنه السبب الحقيقي لضعفنا وانحطاطنا، كما ينبغي الاحتكام إلى القوانين المعاصرة لا إلى التخيلات الماضوية أو الأساطير الظلامية!.

كما نصت المبادئ الأخرى (الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر) على ضرورة سيادة العقل وطرح الأسئلة على كافة المستويات كما طرحها تنويريو القرن الماضي، وتبني الحداثة العربية تبنيًا كاملاً باعتبارها هي التي تقود إلى الحرية.

أما بقية المبادئ الأخرى من (العشرين حتى الخامس والعشرين) فقد ركزّت على قضايا السياسة والمجتمع وذلك بالتأكيد على عدم الحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الديكتاتوريات العاتية واستئصال جرثومة الاستبداد وتطبيق الديمقراطية العربية، كما لا يمنع أن يأتي الإصلاح من الخارج ولو على ظهر دبابة بريطانية أو بارجة أمريكية أو غواصة فرنسية مع تأكيدهم بأن يأتي بالطرق الدبلوماسية!.

كما ذكرت المسودة ضرورة التطبيع السياسي والثقافي مع الأعداء،ولا حلّ للصراع العربي مع الآخرين إلا بالمفاوضات السلمية مع التأكيد على الوقوف إلى جانب العولمة وتأييدها،كما ختم البيان الليبرالي بالمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل مساواة تامة في الحقوق والواجبات والعمل والتعليم والإرث والشهادة [٦١].

وبعد هذا العرض لمقالة الدكتور شاكر النابلسي أجد التوافق الكبير بين أطروحات ومقالات رموز هذا التيار وما جاء في عريضة المبادئ الليبرالية التي سطرها الدكتور النابلسي.

ولعل التسارع في أحداث الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر جعلت الكثير من الدوائر السياسية والفكرية الغربية تعتمد على هذا التيار وتعبئه للهجوم على المعتقد الديني والثوابت الشرعية لشعوب المنطقة بحجة محاربة الإرهاب ومحاولة الإصلاح الديمقراطي للأنظمة والحكومات العربية.

وفي هذه الأثناء أصدر الليبراليون العرب الجدد (البيان الأممي ضد الإرهاب) والذي أعدّه نخبة من الليبراليين العرب هم: العفيف الأخضر وجواد هاشم وشاكر النابلسي، وفيه حث للأمم المتحدة لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (١٥٦٦) حول التدابير العملية للقضاء على الإرهاب وذلك بضرورة الإسراع في إنشاء محكمة دولية تختص بمحاكمة الإرهابيين من أفراد وجماعات وتنظيمات بما في ذلك الأفراد الذين يشجعون على الإرهاب بإصدار الفتاوى باسم الدين [٦٢].

إن التناقضات والمغالطات وقصور المصداقية التي حفل بها هذا البيان جعلته ممجوجًا مرفوضًا حتى عند الأجيال الليبرالية العتيقة فضلاً عن النقد الكبير الذي كتبه الكثير من المثقفين العرب حول هذا البيان [٦٣].

في حين يعّدهم البعض (حصان طروادة) لتنفيذ سياسة الشرق الأوسط الكبير الذي يروج له وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) والتي طرحها في (١٢) ديسمبر (٢٠٠٢م) بعنوان: «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل لسنوات قادمة» والذي يتقاطع بشكل كبير مع مطالبات ومبادرات الليبراليين الجدد كتشجيع الديمقراطية الغربية في المنطقة وتوسيع الفرص الاقتصادية وإصلاح النظم التعليمية وغيرها.

ومع أهمية تنفيذ هذا المشروع من خلال الاجتماعات الرسمية والمنتديات العالمية كالذي حصل في المغرب مؤخرًا بما سمي «منتدى المستقبل للإصلاح العربي» في (١٠) ديسمبر (٢٠٠٤م)؛ فإن التخوف كبير من هذا المشروع الذي سيلغي خصوصية المنطقة قوميًا ودينيًا ويترك أهم قضايا المنطقة والمتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي من غير حل مع الاهتمام المتزايد بأمن إسرائيل وحماية حدودها الإقليمية.

هذه الإشكاليات التاريخية والدينية والمعرفية التي يسعى الليبراليون الجدد وحلفاؤهم لتحقيقها واختراق شعوب المنطقة بها بغض النظر عن التداعيات الخطيرة للاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وإفرازاته الاقتصادية والسياسية.. سوف تؤدي إلى نتائج عكسية وتحمل المنطقة المزيد من الانفجار والتشظي المحموم بين طوائف المجتمع وترسيخ هوة الكراهية والصدام بين حضارات الأمم والشعوب.

في حين أن الإدارة الأمريكية الحالية لا تخفي توجهها الديني المسيحي البروتستانتي المتشدد الذي ساهم في حشد تأييد ولايات (حزام الإنجيل) المتدينة، بل ولا يخفي بوش الابن أثناء حملته الانتخابية أن يعين مساعدًا له هو (ديفيد بارتون) ليتجول في مئات الكنائس ويقول فيها: «إن فصل الدين عن الدولة هو مجرد خرافة» [٦٤].

إن الليبراليين العرب الجدد والذين يدّعون أنهم يشكلون تيارًا جماهيريًا صامتًا لا يستطيع أحد أن يقبل بذلك الادعاء إلا من خلال أدلة تثبت هذا الوجود، فالحالة الفريدة التي تَشكّل فكرهم عليها جاءت متأخرة، وما استأسدت هذه

الأصوات النشاز التي ظلّت في جحورها كامنة عقودًا من الزمن إلا مع قوة المحتل الأمريكي وسياسته التعسفية في المنطقة التي جاءت في أحرج زمن مرّ على الأمة.

ولم يعبأ هذا التيار بكل الظروف المحيطة؛ بل انتهز كل فرصة سنحت له للانتقام من كل التيارات الأخرى وكل الخصوم التقليديين، ومع هبوب رياح التغيير في المنطقة تمكنّت أكثر من بعض المواقع الإعلامية والمنابر الفكرية لتصادر ما بقي لها من شعارات التسامح والحرية والدعوة إلى الإنسانية، واستبدلتها بتأكيد خيار القوة والسلاح ومن أجل الإصلاح، والاستعداء على كل دولة حاضنة للإرهاب -بمفهوم المحافظين الجدد- والقضاء على منابعه الفكرية بتغيير كل ما له علاقة بالتعليم الديني، والدعوة الدائمة للقضاء الحتمي على الحركات الإسلامية المعاصرة، كونها منبع كل شر وعنف وإرهاب!!

لقد رفعت الحداثة الليبرالية قاعدة التخلف أمام جماهير الأمة: (إما الاندماج في الآخر أو التحلل الذاتي والذوبان).

إن هذا الطرح لم يوجد له مثيل إلا في الفاشية الديكتاتورية التي ظهرت كثورة ضد الحداثة وقيم التنوير لكن نراها تذبح الآن بأيدي الليبراليين المتحررين من خلال معايير متضاربة ومصالح شخصية براجماتية وسياسة ميكافيلية، لتحقيق أهدافهم وتصفية حساباتهم مع خصومهم، بل ربما لا أجد نقدًا ألبسوه الإسلاميين إلا وتقمصوه بكل عنف ونفعية.

لقد أفتى الليبراليون بتحريم السياسة على علماء الدين ودعاته وجنّدوا لذلك النصوص والفتاوى، وأدلجوا مواقفهم الحزبية من أجل دحض آراء خصومهم

الإسلاميين ولم يعتبروا حينها أي مبدأ للحوار معهم أو إعمال للعقل في الحكم عليهم وهم من يدعي الحوار والعقلنة ليلاً ونهارًا!.

إن ما نطالعه اليوم من مقالات وخطابات لذلك التيار الجديد لهو سعي لإجهاض مؤشرات العافية وركائز الإجماع الوطني على كثير من المبادئ والقيم الحضارية، طفت هذه الأطروحات المؤدلجة غربًا على سطح خطابنا الإعلامي من خارج صفنا الوطني في مرحلة الجزر والانحسار مما يستلزم التحسب لعمق جبهة المواجهة واتساع أفق الغارة التي تستهدف الوطن والأمة كونهم من أبنائنا (المارينز)!.

إن ما يجري في الغرب من مراجعات فكرية ونقد منهجي لفلسفة الحضارة الراهنة، ينبغي أن يحفز أهل العقل والمعرفة من رموز التيار الليبرالي القديم والحديث إلى البحث في مرفأ النقد والمراجعة لحقيقة الأزمة المعاصرة، فعصور التبعية والتقليد الأعمى والسير في ركب الغرب من غير تجريد وتفكيك ليس شأن النخب المثقفة الواعية. بل الذي ينتْظَر من هذه النخب أن يتجردوا من مصالحهم الشخصية بنقد الذات وفق معطيات الحاضر واستشرافات المستقبل، فبناء أي نهضة حضارية لا يستلزم تدمير كل الأبنية الماضية وسحقها للزوال، ولو كانت حضارات أمم وشعوب عريقة كما يفعل بعض الليبراليين الجدد،وهذا ما يؤكد للمتابع أن هؤلاء ليسوا سوى ظواهر صوتية في فلاة الوهم والتخيلات.

◆◆◆◆

ثقافة الإغراق في الهوامش

المتغيّرات التي حدثت في عمق المجتمع السعودي حرّكت المياه الراكدة نحو موجات من المدّ والجزر والقبول والرفض خصوصًا في الشأن الفكري والفقهي والاجتماعي،فالمعلومات ومفردات الثقافة تجاوزت كل الحدود والسدود الواقية، فلم يَعد هناك ما هو ممنوع أو مقطوع بمقص الرقيب، بل العكس تزايدت الاهتمامات نحو الأخبار المثيرة الفاضحة للمشهورين أو الداخلة في خصوصيات الرموز، وتفاقمت ثقافة الردود والطعون؛ وزادت حمّى الإثارة بالتنافس على تدعيم تلك الأخبار بمقاطع صوتية أو مرئية حتى تحظى بالانتشار في الآفاق والمنتديات. فالنّهم لم يشبع بعد من الحرمان الطويل،وثورة الاتصال الراهنة تحمل معها كل جديد ومثير؛ ومنذرة بطول أمد هذه الظاهرة..

والمتابع للمشهد الثقافي والإعلامي المقروء والمرئي يجده لم يسلم من المحاكاة

والانسياق وراء رغبة الجمهور الباحث عن الإثارة الفكرية أو الإغراق في تفاصيل هامشية لخصوصيات الرموز والمشاهير.

فأكثر البرامج التلفزيونية متابعة في مجتمعنا- كما ألحظ ذلك- هي التي تروّج لذلك النمط من الثقافة. ولقد تابعت بعض الملاحق الثقافية والإسلامية في بعض صحفنا فوجدت الكثير من أطروحاتها ومقالاتها يأتي في سياق تكريس هذا الخطأ المعرفي الذي أصبح يشكّل دعامات البناء الفكري لدى كثير من القرّاء الذين ربما يجهلون أصول دينهم وثقافتهم، في حين يعلمون تفاصيل الكثير من الردود على الكتّاب والمشايخ، ويجادلون في تفاصيل الأخطاء والطعون والتهم الموجهة للأفراد أو الجماعات الفكرية.

ومن الجدير بالملاحظة في هذه الظاهرة هو ضرورة ألّا تنساق صحفنا ومجلاتنا ومواقعنا على الشبكة العنكبوتية خلف هذه الاهتمامات، أو تسعى لتحقيق رغبات أمثال هؤلاء القرّاء على حساب الأصيل من الفكر والجديد النافع من الثقافة، مع الاهتمام بتأصيل العلوم الشرعية قبل الخوض في الفروعيات الخلافيّة أو المجادلات الفقهيّة. وهذا ما يكفل لنا على المدى الطويل وجود عقليّات موضوعيّة معتدلة واعية بواجباتها الدينيّة ودورها التنموي سواء في محيط العمل أو الأسرة أو المجتمع.

ولو تأملنا هدي النبي -ﷺ- في مثل هذه الوقائع لوجدنا نهيه الصريح عن الغلوطات كما جاء في سنن أبي داود [٦٥].

يقول الإمام الأوزاعي في بيان معنى (الغلوطات): «هي شرار المسائل»،والمعنى أنه نهى أن يعترض العلماء بصعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليستزلوا

بها،ويسقط رأيهم فيها.

وقال الإمام الشاطبي في الموقف من زلات العلماء وأخطائهم: «إن زلة العالم لا يصحّ اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليدًا له، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عدَّت زلةً، وإلا فلو كانت معتدًا بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسِب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يشنَّعَ عليه بها، ولا ينتَقَصَ من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتًا، فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حين اضطره المقام إلى الخوض في مسألة زلات العلماء: «نعوذ بالله -سبحانه- مما يفضي إلى الوقيعة في أعراض الأئمة، أو انتقاص أحد منهم، أو عدم المعرفة بمقاديرهم وفضلهم، أو محادّتهم وترك محبتهم وموالاتهم، ونرجو من الله -سبحانه- أن نكون ممن يحبّهم ويواليهم، ويعرف من حقوقهم وفضلهم ما لا يعرفه أكثر الأتباع، وأن يكون نصيبنا من ذلك أوفر نصيب وأعظم حظ».

فهذه الإشارات الهادية والمعالم الراشدة مهمة للسالك في هذا الدرب الشائك من الخصومات والمشاحنات الخالية من أدب العلم وهدي الشرع.

يقول الشيخ بكر أبو زيد في حلية طالب العلم: «احذر الجدل البيزنطي، أي الجدل العقيم أو الضئيل؛ فقد كان البيزنطيون يتحاورون في جنس الملائكة والعدو على أبواب بلدتهم حتى داهمهم. وهكذا الجدل الضئيل يصدّ عن السبيل»!!

◆◆◆◆

القسم الثالث

تأملات فقهيّة

- تأملات في قضايا المرأة المعاصرة
- تجديد العلوم الإسلاميّة.. تكميل للمسيرة أم تبديل للشريعة؟
- الوعي الفقهي.. ضرورة أمنية
- خطاب الرحمة في الوعظ المعاصر
- التأصيل الشرعي.. وقاية وهداية
- ضوابط المصلحة الدعويّة
- هل مشقّة الحجّ تجلب التيسير الفقهيّ؟
- حاجة الجهات الخيريّة لمصرف (وفي سبيل الله)
- مشهد الصيام عند خالد!
- فلسفة المقاومة بين خيار السلاح ومشروع الإصلاح
- تأملات فقهية.. حول موضوع التأمين
- فقه الترفيه.. وأزمة الوعي الديني!!

تأملات في قضايا المرأة المعاصرة

يتفق الكثير من المهتمين بقضايا المرأة في المملكة على أن جغرافيا المشاركة والانفتاح في جميع المجالات الحياتية ترسم حدودَها توسعة وتضييقًا فتاوى العلماء وآراء الفقهاء ومدى وعيهم بالنوازل الحادثة في هذا الباب. والنظر الشرعي يؤكد أهمية الرجوع لأهل العلم في كافة القضايا الواقعة والمستجدة؛ لأن الشريعة جاءت وافية بمصالح المرأة ونصت على كثير من حقوقها وواجباتها الواقعة والمتوقعة.

والمقطوع به من أحكام وقضايا المرأة لا يسوغ للمسلم الاجتهاد فيه فضلاً عن الاعتراض عليه. ولا أعتقد أن هناك خلافًا كبيرًا حول هذه الثوابت والقطعيات، ولكن الإشكال يكمن متراكمًا في الأمور التي يسع فيها النظر والاجتهاد فينغلق النظر فيها نحو رأي لا يقبل الخطأ أو اجتهاد لا يسع للنقاش.

والحقيقة أن واقع فتاوى المرأة في البلاد الإسلامية يشهد تباينًا واختلافًا كثيرًا

بين مدارس الفتيا، والتنافر والتباعد بين بعض الفقهاء والأعلام، إضافة للحيرة والاضطراب التي اعترت كثيرًا من المسلمات من جرّاء هذا الاختلاف.

وهذا ما حملني أن أسطر بعض التأملات الفقهية والأصولية في هذا الموضوع الحيوي المتشعب ببعض الإشارات الموجزة من خلال النقاط التالية:

أولاً: ضرورة التمييز في قضايا المرأة وأحكامها بين القطعي والظني وبين الثابت والمتغير،وأعتقد أن الخلط بينهما زاد من ضراوة الاختلاف بين المتنازعين، في حين إن أصل المسألة لم يحرر من الناحية الفقهية،ولم يعرف ما هو من قبيل السائغ من الاجتهاد أو مما لا يجوز الاجتهاد فيه. ولهذا يعذر المخالف في الظني الذي يسوغ فيه النظر والاجتهاد ولا يعذر المصادم للنصوص والإجماعات القطعية التي لا تقبل النسخ أو التأويل.

و القاعدة في هذا الباب: «لا إنكار في موارد الاجتهاد» (٦٦).

يقول ابن تيمية رحمه الله: «مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه، فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا قلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين» (٦٧).

فلا إنكار إلا ما ضعف فيه الخلاف أو كان ذريعة إلى محظور متفق عليه كما ذكره القاضي أبو يعلى في الأحكام السلطانية (٦٨).

ثانيًا: من المقرر شرعًا أن هذا الدين بني على اليسر ورفع الحرج، وأدلة ذلك غير منحصرة؛ يقول عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]، ويقول عليه الصلاة والسلام: «إن الله لم يبعثني معنتًا ولا متعنتًا، ولكن بعثني

معلمًا ميسرًا» [٦٩]. ولكن المتأمل في حال كثير من فتاوى المرأة المعاصرة يجد أن هناك نوع تشدد وتضييق يخالف مقاصد التيسير ورفع الحرج، وقد يكون السبب في ذلك: التعصب للمذهب أو للآراء أو لأفراد العلماء؛ بحيث يجعل منها نصوصًا للولاء والبراء، ويعتقد فيها الحق الذي لا يحيد عنه إلا ضال،وهذا لا شك نوع انغلاقٍ في النظر وحسن ظنٍ بالنفس وتشنيع على المخالف والمنافس،مما يولد منهجًا متشددًا يتَّبعه الفقيه أو المفتي بإلزام الناس بمذهبه في النظر وحرمة غيره من الآراء والمذاهب؛ مما يوقعه وإياهم في الضيق والعنت بالانغلاق على هذا القول أو ذاك المذهب دون غيره من الآراء والمذاهب الراجحة.

يقول الإمام أحمد رحمه الله: «من أفتى الناس ليس ينبغي أن يحمل الناس على مذهبه ويشدد عليهم» [٧٠].

مع العلم بأن مذهب جمهور العلماء عدم إيجاب الالتزام بمذهب معين في كل ما يذهب إليه من قول [٧١].

فيصبح حال أولئك النساء إما بحثًا عن الأقوال الشاذة والمرجوحة فيقلدونها ولن يعدموها، وإما ينبذون التقيد بالأحكام الشرعية في شؤون حياتهم وهي الطامة الكبرى، ولو وسَّع الفقهاء على الناس في بعض المسائل التي أضحت من أولوياتهم واحتياجاتهم كمجالات عمل المرأة ومشاركاتها الاجتماعية ومعاملاتها المالية والاقتصادية، وبعض مسائل الترويح والترفيه والرياضة، وضبطوا لهم صور الجواز واستثنوا منها صور المنع، ووضعوا لهم البدائل الشرعية؛ خيرًا من أن يحملوا الناس على هذا المركب الخشن من المنع العام

والتحريم التام لكل تلك القضايا النازلة [٧٢].

ومن مظاهر التشدد والانغلاق التمسك بظاهر النصوص فقط دون فقهها ومعرفة مقصد الشرع منها. والحكم بالحل والحرمة على ظاهر اللفظ دون اعتبار دلالات فهم النصوص أو العوارض المؤثرة عليها من نسخ وتقييد وتخصيص وتأويلات معتبرة، كما هو الشأن في صوت المرأة ووضع عباءتها وبعض مسائل الزينة واللباس..

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: «لا يجوز للمفتي أن يشهد على الله ورسوله بأنه أحل كذا أو حرمه أو أوجبه أو كرهه إلا لما يعلم أن الأمر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على إباحته أو تحريمه أو إيجابه أو كراهيته.. قال غير واحد من السلف: ليحذر أحدكم أن يقول: أحل الله كذا أو حرّم كذا؛ فيقول الله له: كذبت لم أحل كذا، ولم أحرمه» [٧٣].

أما الغلو في سد الذرائع والمبالغة في الأخذ بالاحتياط عند كل خلاف؛ فهذه سمة واضحة ومعلم بارز لهذا المنهج حمل كثير من الفتاوى المتعلقة بالمرأة نحو الغلو والتشدد.

وقد دلت نصوص كثيرة على اعتبار سد الذرائع والأخذ به حماية لمقاصد الشريعة وتوثيقًا للأصل العام الذي قامت عليه الشريعة من جلب المصالح ودرء المفاسد.

ولله در ابن القيم رحمه الله إذ يقول: «فإذا حرّم الرب تعالى شيئًا وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها؛ تحقيقًا لتحريمه، وتثبيتًا له، ومنعًا من أن يقرب حماه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضًا للتحريم

وإغراءً للنفوس به» [٧٤].

ويحدث الإشكال في اعتبار قاعدة سد الذرائع عندما تؤول المبالغة في الأخذ بها إلى تعطيل مصالح راجحة مقابل مصلحة أو مفسدة متوهمة يظنها الفقيه؛ فيغلق الباب إساءةً للشرع من حيث لا يشعر كمن ذهب إلى منع زراعة العنب خشية اتخاذه خمرًا، والمنع من المجاورة في البيوت خشية الزنا، أو من منع فتح المدارس للبنات خشية الفجور والوقوع في الفساد... فهذه الأمثلة وغيرها اتفقت الأمة على عدم سده؛ لأن مصلحته راجحة فلا تترك لمفسدة مرجوحة متوهمة[٧٥].

ولا تزال ترد على الناس من المستجدات والوقائع بحكم اتصالهم بالأمم الأخرى من العادات والنظم ما لو أغلَق المفتي فيه على الناس الحكم وشدّد من غير دليل وحجة؛ لانفض الناس من حول الدين وغرقوا فيها من غير حاجة للسؤال، ولذلك كان من المهم سد الذرائع المفضية إلى مفاسد راجحة وإن كانت ذريعة في نفسها مباحة، كما ينبغي فتح الذرائع إذا كانت تفضي إلى طاعات وقربات مصلحتها راجحة [٧٦].

ومن الغلو والتشدد الأخذ بالاحتياط في كل مسألة خلافية ينهج فيها المفتي نحو التحريم أو الوجوب سدًّا لذريعة التساهل في العمل بالأحكام أو منعًا من الوقوع في أمرٍ فيه نوع شبهة يخشى أن يقع المكلف فيها، فيجري هذا الحكم عامًا شاملاً لكل أنواع الناس والأحوال والظروف. فمن ذلك منع عمل المرأة ولو بضوابطه الشرعية ووجود الحاجة إليه [٧٧].

ويجب التنبيه -في هذا المقام- على أن العمل بالاحتياط سائغ في حق الإنسان في نفسه لما فيه من الورع واطمئنان القلب، أما إلزام العامة به واعتباره منهجًا في

الفتوى؛ فإن ذلك مما يفضي إلى العنت ووضع الحرج عليهم [٧٨].

ثالثًا: ظهر ضمن مناهج الفتيا في مسائل المرأة منهج المبالغة والغلو في التساهل والتيسير، وتعتبر هذه المدرسة في النظر والفتوى ذات انتشار واسع على المستوى الفردي والمؤسسي، خصوصًا أن طبيعة عصرنا الحاضر قد طغت فيه المادية على الروحية، والأنانية على الغيرية، والنفعية على الأخلاق، وكثرت فيه المغويات بالشر والعوائق عن الخير، وأصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر، حيث تواجهه التيارات الكافرة عن يمين وشمال تحاول إبعاده عن دينه وعقيدته ولا يجد في كثير من الأحيان مَنْ يعينه؛ بل ربما يجد من يعوقه.

وأمام هذا الواقع دعا الكثير من الفقهاء إلى التيسير ما استطاعوا في الفتوى والأخذ بالترخص في إجابة المستفتين ترغيبًا لهم وتثبيتًا لهم على الطريق القويم [٧٩].

ولا شك أن هذه دعوى مباركة قائمة على مقصد شرعي عظيم من مقاصد الشريعة العليا، وهو رفع الحرج وجلب النفع للمسلم ودرء الضرر عنه في الدارين؛ ولكن الواقع المعاصر لأصحاب هذا التوجه يشهد أن هناك بعض التجاوزات في اعتبار التيسير والأخذ بالترخص، وربما وقع أحدهم في رد بعض النصوص وتأويلها بما لا تحتمل وجهًا في اللغة أو في الشرع.

وضغط الواقع ونفرة الناس عن الدين لا يسوّغ التضحية بالثوابت والمسلمات، أو التنازل عن الأصول والقطعيات مهما بلغت المجتمعات من تغير وتطور؛ فإن نصوص الشرع جاءت صالحة للناس في كل زمان ومكان.

و المصلحة المعتبرة شرعًا ليست بذاتها دليلاً مستقلاً؛ بل هي مجموع جزئيات الأدلة التفصيلية من القرآن والسنة التي تقوم على حفظ الكليات الخمس،

فيستحيل عقلاً أن تخالف المصلحة مدلولها أو تعارضه، وقد أثبتت حجية المصلحة عن طريق النصوص الجزئية فيكون ذلك من قبيل معارضة المدلول لدليله إذا جاء بما يخالفه وهذا باطل [٨٠]. وبناء على هذا الخلل التقعيدي خرجت بعض الفتاوى تبيح للمرأة ممارسة الرياضات المختلطة بالرجال، وتسمح لها بالترشح في مناصب الدولة العليا، ولا تمنع سفور المرأة وخروجها من غير حجاب زاعمين خصوصية الحجاب لنساء النبي -ﷺ-.

ومن سمات هذا المنهج في الفتيا تتبع الرخص والتلفيق بين المذاهب دون حاجةٍ يضطر إليها المفتي، والتنقل من مذهب إلى آخر والأخذ بأقوال عددٍ من الأئمة في مسألة واحدة بغية الترخص، كمن أفتى بجواز تمثيل المرأة وغنائها أمام الملأ، وجواز الاختلاط مع الرجال من غير حاجة..إلى غيرها من الفتاوى الطائرة في هذا الباب.

فهذا المنهج قد كرهه العلماء وحذَّروا منه، وإمامهم في ذلك النبي -ﷺ- لما قال: «إني أخاف عليكم ثلاثًا وهي كائنات: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، ودنيا تفتح عليكم» [٨١].

فزلة العالِم محفوفة بالخطر لترتب زلل العالَم عليها، فمن تتبع زلل العلماء اجتمع فيه الشر كله.

وقد تظهر ملامح هذه المدرسة من خلال التحايل الفقهي على أوامر الشرع؛ وقد جاء النهي في السنة عن هذا الفعل حيث قال النبي -ﷺ-: «لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل» [٨٢].

وعلى ذلك اتفق أكثر أهل العلم على عدم تجويز الحيل الموقعة في المحارم

بتلبيسها ثوب الآراء الشاذة والفتاوى الملفقة [٨٣].

وذهب الإمام القرافي رحمه الله إلى أبعد من ذلك بقوله: «لا ينبغي للمفتي: إذا كان في المسألة قولان: أحدهما فيه تشديد والآخر فيه تخفيف؛ أن يفتي العامة بالتشديد والخواص من ولاة الأمور بالتخفيف، وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين والتلاعب بالمسلمين، ودليل على فراغ القلب من تعظيم الله -تعالى- وإجلاله وتقواه، وعمارته باللعب وحب الرياسة والتقرب إلى الخلق دون الخالق نعوذ بالله من صفات الغافلين» [٨٤].

رابعًا: الشريعة الإسلامية شريعة تتميز بالوسطية واليسر، ولذا ينبغي للناظرين في أحكام النوازل من أهل الفتيا والاجتهاد أن يكونوا على الوسط المعتدل بين طرف التشدد والانحلال كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله: «المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال. والدليل على صحة هذا أن الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة؛ فإنه قد مرّ أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط؛ فإذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان مَنْ خرج عن المذهب الوسط مذمومًا عند العلماء الراسخين» [٨٥].

ومن الإشارات المهمة التي ينبغي للمفتي في قضايا المرأة الاهتمام بها والسير بها على المعهود الوسط:

١- أن يبذل المجتهد وسعه في البحث عن الحكم الشرعي للنازلة بتتبع طرق الاستنباط المعروفة والجري في ذلك على سنن النظر المعهودة؛ فقد يجد الحكم

منصوصًا عليه أو قريبًا منه، وقد يلجأ إلى القياس على الأدلة، أو التخريج على أقوال الأئمة؛ مع مراعاة عدم مصادمة حكمه للنصوص والإجماعات الأخرى أو مخالفتها للعقول الصحيحة والفطر السليمة فهذا مسلمٌ اعتباره في الشريعة.

كذلك عليه أن يبين البديل المباح عند المنع من المحظور، وهذا الأدب له من الأهمية في عصرنا الحاضر القدر العظيم، وذلك أن كثيرًا من المستجدات الواقعة في مجتمع المرأة قادم من مجتمعات كافرة أو منحلة لا تراعي القيم والثوابت الإسلامية كبعض مظاهر اللباس والزينة والتجمل، وحتى في بعض الميول والهوايات النسوية؛ فالعالم أصبح بيتًا واحدًا مشرع الأبواب والنوافذ. فيحتاج الفقيه إزاء ذلك كله أن يقرّ ما هو مقبول مباح شرعًا، ويمنع ما هو محظور أو محرم مع بيانه لحكمة ذلك المنع، وفتح العوض المناسب والاجتهاد في وضع البدائل المباحة شرعًا حماية للدين وإصلاحًا للناس، وهذا من الفقه والنصح في دين الله عز وجل ، كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «من فقه المفتي ونصحه إذا سأله المستفتي عن شيء فمنعه منه وكانت حاجته تدعو إليه؛ أن يدله على ما هو عوض له منه، فيسد عليه باب المحظور ويفتح له باب المباح، وهذا لا يتأتى إلا من عالم ناصح مشفق قد تاجر مع الله وعامله بعلمه» (٨٦).

ولا ينبغي للفقيه المبصر أن يترك النظر إلى المآلات المفضية لفتواه،ومعناه أن ينظر المجتهد في تطبيق النص؛ هل سيؤدي إلى تحقيق مقصده أم لا؟

فلا ينبغي للمفتي في قضايا المرأة التسرع في حكمه بالحظر أو الإباحة حتى يعرف ما يؤول إليه الحكم من مفاسد ومضار فيسد الذرائع المفضية إليها،أو يرى المصالح

والمنافع المترتبة على حكمه فيفتح الذرائع المفضية إليها بالإباحة والجواز.

وقاعدة اعتبار المآل أصل ثابت في الشريعة دلت عليها النصوص الكثيرة بالاستقراء التام [٨٧].

٢- فقه الواقع المحيط بالنازلة: ويقصد بهذا الضابط أن يراعي الناظر في النوازل عند اجتهاده تغيّر الواقع المحيط بالنازلة سواء كان تغيرًا زمانيًا أو مكانيًا أو تغيرًا في الأحوال والظروف، وعلى الناظر تبعًا لذلك مراعاة هذا التغير في فتواه وحكمه.

وذلك أن كثيرًا من الأحكام الشرعية الاجتهادية تتأثر بتغير الأوضاع والأحوال الزمنية والبيئية؛ فالأحكام تنظيمٌ أوجبه الشرع يهدف إلى إقامة العدل وجلب المصالح ودرء المفاسد، فهي ذات ارتباط وثيق بالأوضاع والوسائل الزمنية وبالأخلاق العامة؛ فكم من حكم كان تدبيرًا أو علاجًا ناجحًا لبيئة في زمن معين، فأصبح بعد جيل أو أجيال لا يوصل إلى المقصود منه، أو أصبح يفضي إلى عكسه بتغير الأوضاع والوسائل والأخلاق.

والمتأمل في واقع المرأة المعاصر يلحظ التغيرات التي اعترت حياتها والتبدل الذي أصاب واقعها الراهن، فالجمود على فتاوى وقعت في زمن تغير حاله دون تغيير هذه الفتوى غلط على الشريعة وتعدٍ على صلاحيتها في كل زمان ومكان.

وعلى هذا الأساس أسست القاعدة الفقهية القائلة: «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان» [٨٨].

يقول ابن القيم رحمه الله في فصل (تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد): «هذا فصل عظيم النفع جدًا، وقد

وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه، ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى مراتب المصالح لا تأتي به؛ فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، ومن الرحمة إلى ضدها، ومن المصلحة إلى المفسدة ومن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل» [٨٩].

٣- مراعاة العوائد والأعراف:

وقد جرى الفقهاء على اعتبار العادة والعرف والرجوع إليها في تطبيق الأحكام الشرعية في مسائل لا تعد لكثرتها[٩٠].

ولهذا كانت قاعدة (العادة محكمة) بناءً على ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفًا: «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن» [٩١].

فإذا كانت العادة والعرف لهما اعتبار في الشرع، مع كثرة ما يطرأ عليهما من تغير وتبديل بحسب الأزمنة والأمكنة وتطور أحوال الناس؛ فإن على العلماء مراعاة ذلك التغير بقدر الإمكان؛ وخصوصًا ما كان من قبيل الفتيا في الأمور الواقعة أو المستجدة لعظم شأنها وسعة انتشارها.

يقول الإمام القرافي رحمه الله في ذلك: «إن إجراء الأحكام التي مدركها العوائد مع تغير تلك العوائد خلاف الإجماع وجهالة في الدين، بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد: يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة» [٩٢].

والمتأمل في واقع فتاوى المرأة في بلادنا يلحظ اختلاط الأعراف والعادات بالشرع،حتى أصبح العرف مقيدًا ومخصصًا لكثير من النصوص الشرعية،ومن

المقرر عند أهل العلم والأصول أنهم لم يعتبروا عرفًا يستشهدون به ويحتجون له إلا عمل أهل المدينة،ولا يخفى فضل المتقدمين منهم لصحبتهم النبي - ﷺ- ومعرفتهم للتأويل ومشاهدتهم للتنزيل،ومع ذلك فالمتأخرون منهم لا حجة في عملهم على مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة، وهو قول المحققين من أصحاب مالك [٩٣]. فكيف يجعل عمل بعض المناطق والبيئات حجة على الناس وعيارًا على السنة وفهم دلالاتها.

وختامًا: أجد من المهم التأكيد على أن ما سبق عرضه إنما هو إشارات عاجلة لبعض الضوابط العاصمة في مجال فتاوى المرأة، ولم أرغب في الغوص في ذكر الوقائع والمسائل المستجدة في هذا المقام حتى لا يشغل الفكر بها عما هو أهم وأحرى في البيان. كما أحب التأكيد على عِظم منزلة الإفتاء في الشريعة، وأنها التوقيع عن رب العالمين فيما ينزل بالمسلمين من قضايا وأحكام، ولذا كان الاجتهاد الجماعي صيانة وحفظًا لهذا المقام من الزلل أو الوقوع في الخطأ؛ فينبغي لأهل الفتوى تحري هذا الأمر والعمل به قدر المستطاع، ولا يعني هذا التقليل من شأن الفتاوى الفردية فلها أهمية واضحة بشرط أن لا ينساق المفتي مع هوى العامة أو الخاصة أو يتأثر بضغط الواقع والظروف الراهنة.

◆◆◆◆

تجديد العلوم الإسلاميّة..
تكميل للمسيرة أم تبديل للشريعة؟

«التجديد» من المصطلحات التي حظيت بالكثير من الاهتمام وتسليط الضوء لأكثر من عدة عقود من الزمن ظهر خلالها صراع الأجيال نحو إرادة التغيير أو إلف القديم، كما استغلت مناهج التجديد في القرن الماضي للخوض بها في معارك الإصلاح السياسي كأداة لتطوير فكر المجتمع ومؤسّساته الدينيّة المسيطرة على الرأي العام في كثير من البلاد الإسلامية من أجل تسييسها وتهميشها ضمن مسارات الدولة الحديثة، كما حصل في تركيا بعد أتاتورك وانقلابه على الخلافة عام(١٩٢٤م)، وما حدث في الأزهر بعد ثورة يوليو (١٩٥٣م)، وما فعله ساطع الحصري في سوريا والعراق إبان توليه وزارة المعارف في العشرينيّات الميلادية، وما يحصل من إغلاقٍ للمدارس والمعاهد الدينية في كثير من دول

المنطقة، ولكنه في هذه المرة يجري من غير انقلاب أو ثورة!

هذا التاريخ الذي لا يزال يحكي صراع التجديد وتحدياته وتجاربه وتخيلاته بين أدعيائه وأعدائه هو ما نحتاج أن نقف معه، ونعيد النظر فيه بشكل جادّ ومستمر حول مفاهيم وآليات التجديد، وبخاصة في العلوم الشرعيّة،هذه العلوم التي كانت فخر الأمة ومصدر عزتها وحضارتها لا يمكن أن تكون هي ذاتها سبب تخلفها وضعفها كما يتذرع منتقدوها،والواقع المعاصر يؤكد أن علوم الشريعة قد أصبحت ملجأً للضعفاء وموئلاً للكسالى ووصمة تخلف وسمة انتقاص لطلاب الشريعة وفقهائها في بعض المجتمعات الإسلامية.

إن هذه النظرة الدونيّة لتلك العلوم ليست دائمًا تآمرًا من الأعداء ومكائد ضد الإسلام -كما يتصور البعض- بل أعتقد أن تفريطنا في المحافظة على علومنا، وتنقية تراثنا، وإصلاح مناهجنا، ثم إهمال تطويرها لمواكبة المستجدات المعاصرة، وإيجاد الحلول لمشكلاتنا الفكرية والحياتية المختلفة سوف يغيّب هذه العلوم عن الحياة المعاصرة، وينمي الرغبة للحلول المستوردة، وبالتالي تصبح مؤسّساتنا وجامعاتنا الشرعيّة مصنعًا لإنتاج الكتب والمدونات لمجتمعات ماضية ولظروف مختلفة.

إننا في حاجة ماسّة لتفعيل دور تلك العلوم لتفي باحتياجاتنا وتواكب متغيرات مجتمعنا المعقّدة،ونقوم فعلاً لا لفظًا بالدور التجديدي لها من غير أن نلغي أو نبدّل في سمتها العام وأصولها التي قامت عليها.

فالمعارف البشرية إذا توقّفت عن الإبداع والتجديد تأسنت في عقول أصحابها وشاخت أفكار روادها، وأرغمتهم نحو التبعيّة والانسياق في

ركب الأمم المتقدمة، وتصبح علومهم مهما كانت نفاسَتها كالنقود التي ولّى زمانها وذهبت قيمتها.

ومن المؤسف أن دعوات التجديد ارتبطت في ذهن البعض بأنموذج خاطئ أراد محو الماضي، وإبدال الوحي المعصوم بآراء بشرية تحكمها مصالح آنية، وهم كما قال فيهم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي: «إنَّهم يريدون أن يجدِّدوا الدين واللغة والشمس والقمر!!»،فهذا التطرف في دعوى التجديد لا ينبغي أن يقابله تطرّف في الانغلاق والتقليد، وأحسب أن أهل العلم والبصيرة من حملة العلوم الشرعية على عاتقهم مهمة كبرى تلزمهم المبادرة في وضع مناهج ورؤى جديدة في تصنيف وتدريس وتنزيل العلوم الشرعية على معاش الناس واحتياج مجتمعاتهم الحاليّة والمستقبليّة دون الغفلة عن تكوين الطالب والمعلم التكوين الذي يؤهله للتعايش الايجابي مع واقعه وتعميق وعيه بمجريات الأحداث التي حوله، وهذا ما جعل علماءنا يزيدون دومًا من الشروط المؤهلة للمجتهد والناظر في الأحكام تبعًا للمتغيرات الحادثة والوقائع المتشابكة مما ألزمهم في عصرنا الحاضر أن ينادوا بجماعية الاجتهاد سدًا لنقص التصور للواقع من الآحاد،وهذا على سبيل المثال وإلا فحالات النهوض والتجديد في تاريخ علومنا الشرعية تعدّ منارات عطاء وهداية للأجيال اللاحقة، أضاءها الشافعي في رسالته والغزالي في مصنفاته الفقهية وابن تيمية في فتاواه واختياراته والشاطبي في موافقاته، وغيرهم من رواد التجديد الديني في مسيرتهم الصادقة والمتتابعة كما أخبر عنهم النبي -ﷺ- بقوله: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها »[٩٤].

إن العلوم الشرعية هي النافذة التي يطلّ منها العالم على الإسلام، وطلاب هذه العلوم قد وضعوا أنفسهم نماذج حيّة تحكي مبادئ وقيم هذا الدين، وبقدر مدخلات المعارف الصحيحة والتربية القويمة لهؤلاء الأفراد تكون المخرجات المتوقعة القادرة على حمل المشروع النهضوي للأمة في رهانها الحضاري الكبير على البقاء أو الفناء.

◆◆◆◆

الوعي الفقهي..ضرورة أمنية

إن نعم الله -عز وجل- على الخلق كثيرة لا تعد ولا تحصى، كما قال الله تعالى:﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:٣٤]. وأعظم النعم بعد الإيمان العافية والأمن، فالأمن أصل تقوم عليه الحياة الإنسانية بجميع مجالاتها واختلاف أنشطتها، ولهذا امتن الله -عز وجل- على بعض خلقه بنعمة الأمن وذكّرهم بهذه المنة ليشكروه عليها ويعبدوه في ظلالها في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص:٥٧]، وجاء عن النبي -ﷺ- ما يؤكد حاجة الإنسان للأمن في قوله: « من أصبح منكم آمنًا في سربه، معافىً في جسده، عنده قوت يومه؛ فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها »[٩٥].

وأمن المجتمعات من أعظم مقاصد الشريعة، ومن أهم واجبات إمام المسلمين؛

إذ الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به، ولولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين وهمجًا مضيعين [٩٦].

يقول الطاهر بن عاشور رحمه الله في بيان الترابط بين الأمن في المجتمع وكونه مقصدًا من مقاصد الشرع الحكيم: « إذا نحن استقرينا موارد الشريعة الإسلامية الدالة على مقاصدها من التشريع؛ استبان لنا من كليات دلائلها ومن جزئياتها المستقرأة أن المقصد العام من التشريع فيها هو حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان» [٩٧].

ولهذا فالإخلال بالأمن، وزعزعة الاستقرار، وإرهاب المسلمين والمستأمنين، إنما هو إفساد في الأرض، وإجرام في حق الخلق يناقض مقصد التشريع العام.

وفي هذا المقام نتحدث عن مكامن الخطأ الفقهي في مثل هذه المناهج وأثره على زعزعة الاستقرار والأمن من خلال النقاط التالية:

١- إن النظر الجزئي لنصوص الشريعة بعيدًا عن مقاصدها الكلية، أو الاستدلال الناقص لبعض الأدلة الأصولية دون مراعاة التوابع والعوارض المؤثرة على تنزيل الحكم على الوقائع؛ قد يثمر شططًا عن الوصول للحكم الصحيح وبعدًا عن الظفر بالحق المطلوب.

وقد اتفق الأصوليون على ذم التعجل بالقول بالحكم المستنبط من الأدلة قبل البحث عن كل ما يمكن أن يكون له أثر على سير الدليل نحو إثبات حكم ما؛ من معرفة العوارض المؤثرة على دليل الحكم كالنسخ والتخصيص والتقييد وغيرها. فلا يجوز التمسك بدليل من أدلة الشرع وبناء الأحكام عليه من جهة الاستقلال دون جمع الأدلة الأخرى المتعلقة به والمؤثرة عليه، أو أن ينظر إليه

بمعزل عن عوارض الألفاظ التي تؤثر على فهم المعنى المراد لذات الدليل أو بمعزل عن مقاصد الشريعة الكلية [٩٨].

والمتأمل لحال من جعل السيف منهجه في التغيير وألزم الأمة بهذا الاتجاه؛ قد لا يختلف حاله عن حال كثير من أهل البدع الذين خالفوا أهل السنة في كثير من أبواب الاعتقاد بناءً على قصورهم الفقهي والاجتهادي في جمع أطراف المسألة وإحكام جوانبها الأخرى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأكثر ما يكون ذلك لوقوع المنازعة في الشيء القليل قبل إحكامه وجمع حواشيه وأطرافه» [٩٩].

ويقول الإمام الشاطبي رحمه الله مؤكدًا هذا المعنى: «فكثيرًا ما نرى جهالاً يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة، وبأدلة صحيحة اقتصارًا بالنظر على دليل ما، وإطراحًا للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفرعية العاضدة لنظره أو المعارضة له، وكثير ممن يدعي العلم يتخذ هذا الطريق مسلكًا» [١٠٠].

ولا يخفى الأثر السيئ لانحراف هذه الفرق عن منهج أهل السنة والجماعة، وما أحدثته من فتن وقلاقل وتفريق بين المسلمين.

٢-هناك قضايا فقهية يجب إثارتها في موضوع الجهاد؛ إذ قد يفهم أن بروز الكفار للمسلمين في القتال هو وحده الموجب للجهاد، وهذا نوع انغلاق في فقه المسألة؛ فالجهاد مقيد وجوبه بتحقق الظفر أو النكاية بالعدو، وقد نص كثير من الفقهاء على تحريم القتال في صور منها:

- أن يغلب على الظن غلبة العدو على المسلمين.
- وأن يتخذ العدو من المسلمين تروسًا له يحمي بها نفسه [١٠١].

يقول ابن جزي رحمه الله: «وإن علم المسلمون أنهم مقتولون فالانصراف أولى، وإن علموا مع ذلك أنه لا تأثير لهم في نكاية العدو وجب الفرار. وقال أبو المعالي: لا خلاف في ذلك» (١٠٢).

يقول الشوكاني رحمه الله: «إذا علموا (أي المسلمون) بالقرائن القوية أن الكفار غالبون لهم مستظهرون عليهم؛ فعليهم أن يتنكبوا عن قتالهم ويستكثروا من المجاهدين ويستصرخوا أهل الإسلام. وقد أستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥] وهي تقتضي ذلك بعموم لفظها؛ وإن كان السبب خاصًا. ومعلوم أن من أقدم وهو يرى أنه مقتول أو مأسور أو مغلوب فقد ألقى بيده في التهلكة» (١٠٣).

ومعلوم أن تقدير هذه المصالح العامة المتعلقة بالجهاد أو تقدير ضدها ليس متروكًا لآحاد المسلمين؛ بل هو شأن أهل الحل والعقد من علماء المسلمين وقادتهم وأمرائهم على أن يراعوا شروط تحقق المصلحة المعتبرة شرعًا بعيدًا عن الأهواء والحظوظ الخاصة، وهذه الشروط التي ذكرها الأصوليون في المصلحة المعتبرة ينبغي أن تراعى من قِبل أهل النظر، وهي: عدم مخالفة المصلحة للنصوص الشرعية الصريحة ولا مقاصد الشريعة الكلية، وأن تكون المصلحة حقيقة غير متوهمة، ويقينية أو ظنها غالب، وأن تكون عامة لا تقتصر على فئة بالمصلحة ويتضرر منها الآخرون (١٠٤).

كل ذلك ينبغي أن يفقه من تشريع الجهاد. أما أن تقحم الأمة كلها في معركة غير متكافئة العدد والعدة، ولم تستكمل الأمة إعدادها النفسي والإيماني والعسكري؛ فهذا لاشك أنه خلل في فقه الواقع وفي تنزيل الأحكام عليه،

ومن جهل ذلك لم يحل له أن يفتي أو أن يستنبط الأحكام ويجتهد فيها فضلاً أن يلزم الأمة ويوقعها في الحرج.

يقول ابن القيم رحمه الله: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر..» (١٠٥).

وبذلك تكتمل جوانب المسألة ويفقه الناظر صورتها الكاملة ليكون أقرب للظفر بالحكم الصحيح.

٣- إن الخلل في منهج التلقي للأحكام أورث خللاً أكبر في الواقع التطبيقي لها، كما أصبح الواقع العملي الوارث لهذا الخلل مجالاً لفوضى الفكر وعنف التعايش والتخاطب بين هذه التيارات والمناهج.

ومن صور هذا الخلل المنهجي في الفقه والفكر:

- الجهل وتحسين الظن بالعقل مع الغرور بالنفس، وهذه الأمور مجتمعة سبب كبير في الخروج عن الاعتدال المطلوب إلى الجنوح والإحداث في الدين. يقول الله عز وجل: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص:٢٦]، ويقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «إن الإحداث في الشريعة إنما يقع إما من جهة الجهل، وإما من جهة تحسين الظن بالعقل، وإما من جهة اتباع الهوى في طلب الحق، وهذا الحصر بحسب

الاستقراء من الكتاب والسنة»[١٠٦].

والناظر في سمات أهل الأهواء يجد قاسمًا مشتركًا من الجهل والهوى يجمع بين أطرافهم المتناقضة. ومما يدل على ذلك قول النبي -ﷺ-: «يخرج قوم من أمتي في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية...»[١٠٧].

- ويحدث الخلل في منهج التلقي؛ عندما تقدم آراء البشر على نصوص الشرع، وهذا الأمر وإن كان مردودًا من الناحية النظرية، إلا أن الواقع يشهد بهذا الخلط من تنزيل أقوال الرجال مكان نصوص الشرع. يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: «اتخاذ أقوال رجل بعينه منزلة نصوص الشارع لا يلتفت إلى قول من سواه؛ بل ولا إلى نصوص الشارع إلا إذا وافقت نصوص قوله، فهذا والله هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله»[١٠٨].

-ومن الخلل كذلك؛ ترك تلقي العلم من العلماء ومجالستهم والتتلمذ على الأصاغر أو الأخذ من كتب أهل الأهواء، فهذا الجهم بن صفوان كان على معبر ترمذ وكان رجلاً كوفي الأصل فصيح اللسان، لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم كغيره من أئمة الفرق وأهل الكلام فضل وأضل[١٠٩].

إن هذه الصور من الخلل في منهج التلقي وغيرها أبرزت مناهج متنافرة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والمطالع لصحافتنا العربية أو المتابع لبعض المنتديات على الشبكة العنكبوتية يرى صورًا من الغلو والتنطع في الأحكام والتصورات، ويرى التساهل والتفريط في بعضها الآخر، حتى كتاب الشهرة أو المتعلمنين - الذين غاصوا في مستنقع التشفي بأهل الدين - وقعوا فيما

هربوا منه ووصموا به غيرهم؛ من ضيق الأفق والعطن الفكري في نظرتهم للأحداث الماضية.

إن الضرورة الأمنية في المجتمع قد تملي على صنّاعها زيادة الاحتياطات الأمنية عند التوتر، وتفعيل الرقابة على مكامن الخطر والصرامة في الردع والزجر، وكل ذلك قد يجدي لو كانت المعركة في غير ميدان الفكر والتصورات، أما هذا الميدان الشائك والحقل الملغوم بالقناعات والمؤثرات الفكرية، فلا يجدي معه إلا الفكر الصحيح والحجة الدامغة والفقه المعتدل الذي لا يجنح نحو الترهيب والغلو المعاكس، وحينها ينجلي الحق ويزهق الباطل، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:١٨].

◆◆◆◆

خطاب الرحمة في الوعظ المعاصر

يجتهد المسلمون في الليالي العشر الأخيرة من رمضان بالقيام وقراءة القرآن والذكر والدعاء للفوز بفضل قيام ليلة القدر التي قال النبي -ﷺ- في فضلها: «من قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه» (١١٠).

هذه الليلة -التي يفرق فيها كل أمر حكيم وتعدل في عبادتها ألف شهر فيما سواها- تتوجه لها همم المسلمين ليقدموا أفضل العبادات والطاعات لاغتنامها،وهذا ما جعل النبي -عليه الصلاة والسلام- وأزواجه وأصحابه يعتكفون انقطاعًا عن كل ما يشغل عن هذه الليلة المباركة،ومع هذا التحفز العظيم لإدراك ليلة القدر تأتي عائشة رضي الله عنها من أجل أن تسأل النبي -ﷺ- عن أفضل الدعاء المستجاب في تلك الليلة الفضيلة، فيوصي زوجته أحب الناس إليه أن تكثر من قول: «اللهم إنك عفوٌّ تحبّ العفو فاعف عني» (١١١)،وقد تأمّلت في هذه الوصية

وكلمات هذا الدعاء العظيم ما جعلني أسطّر بعض الوقفات مع خطاب الرحمة الذي يمارس في الوعظ المعاصر:

- الإجمال والإيجاز في الدعاء سنة عن النبي -عليه الصلاة والسلام- حتى في دعاء القنوت في أوتار رمضان؛ بل لم يصح عنه -عليه الصلاة والسلام- في القنوت إلا حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما «اللهم اهدني فيمن هديت...»[١١٢]-كما قال الترمذي رحمه الله- وهو من جوامع الأدعية،لكننا نجد بعض الأئمة يطيل في الدعاء أكثر من القيام بأسجاع وتكرار وتمطيط في المعاني لا يليق بالمسلم في خاصة نفسه، فكيف ومعه الجموع يصلون خلفه، ويخضعون لميوله في الدعاء؟

كما أن الإيجاز في الوعظ والتذكير سنة نبوية ينبغي للواعظ أن يتحراها عند حديثه إلى الناس بما يحبّبهم للسماع ويشوّقهم للاستزادة، لا أن يملّوا من الإطالة والإعادة من غير حاجة ملحة،وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: «طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه»[١١٣]. يعلق الشوكاني رحمه الله على هذا الحديث بقوله: «والعجب من أقوام ينسبون إلى السنة أو إلى السلف ويطيلون الخطبة في صلاة الجمعة حتى تمل الناس سماع خطبتهم، ولربما يأتون بخطبهم بما يروّج اعتقادهم أو يحبذ رأيهم، أو إطراء الشيخ والثناء عليه، وغير ذلك مما يخرجها عن مقصودها المشروع».

- أخبر النبي عليه الصلاة والسلام عائشة رضي الله عنها بالدعاء الذي يبرز أعظم صفات الحق سبحانه وآكدها عند الطلب وهي صفة «العفو» وما يدخل في معانيها من الرحمة والمغفرة بعباده،فهذا المعنى هو ما يجب أن يشاع بين العباد،

وفي خطاب الوعّاظ أكثر من خطاب التخويف والتهويل بالنار،فرحمة الله قد سبقت غضبه،وعفوه قد سبق سخطه ﴿وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]،فكم أعجب ممن يقنط الناس بالوعيد في حين أن الله يقول: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر:٥٣]كيف وقد أقسم النبي عليه الصلاة والسلام في قوله: «لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها» (١١٤)!!

- هذا الدعاء له أوقات يتخيّرها المسلم تكون الإجابة فيه أقرب،وحضور القلب فيه أقدر،والنفوس ما لم تتهيأ للخشوع والإنابة وإلا حاصت وتمرّدت،والمعوّل في الرجاء على خلوص القلب من الغفلة والرياء،وهذا يقع في الدعاء والوعظ كذلك؛ لذا كان عليه الصلاة والسلام يتخول أصحابه بالموعظة مخافة السآمة عليهم وهو الأقدر في التأثير البياني والوعظ الخطابي، وهم الأحرص على سماعه والعمل بكلامه،وما أحوج الخطباء والدعاة إلى مثل هذا الفقه في الوعظ والإرشاد وحسن التقدير للزمان والمكان،واختيار الظرف المناسب للحال التي عليها الناس.

إن الوعي بهذه المقاصد الدعوية يجعل من الموعظة بابًا للإصلاح والهداية لا سببًا للبعد عن الدين ودعاته،فالتبشير والتيسير أقرب للنفوس وأعمق أثرًا في السلوك، والرفق ما دخل في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه.. ويكفي من التنبيه ما أحاط بالمعنى، كما يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق..

◆◆◆◆

التأصيل الشرعي.. وقاية وهداية

أعلن بعض رموز العمل القتالي والتكفيري في مصر والخليج رجوعهم عن بعض المقالات والفتاوى المتعلقة ببعض المسائل العظام من تكفير وتفجير ومواجهة للأنظمة.

وكان هذا الرجوع والتغيّر مصدر ارتياح واطمئنان لشعوب ومؤسسات المنطقة مما دعا الكثير لدراسة هذه المرحلة وتقويمها.

وبغض النظر عن فقه المراجعات الذي أعلنه رموز هذا التيار القتالي؛ إلا أنها تعتبر خطوة رائدة نحو الاعتدال وحقن الدماء وعصمة للأمة من الوقوع في الفتن والاحتراب الداخلي.

ولكن ينبغي أن نستفيد من تلك الأحداث والمراجعات دروسًا نتعلم منها ما مضى ونستفيد منها فيما بقي وقاية وهداية لشباب المسلمين من الوقوع في الفتن

والانحرافات الفكرية.

وأرى -والله أعلم- أن من أهم الدروس التي يجب أن نهتم بها ونراعيها في ميادين العمل الإسلامي؛ التأكيد على البناء العلمي والفقهي لدى العاملين لدين الله عز وجل ، والتأصيل الشرعي لقضايا الأمة ونوازلها الحادثة من خلال قواعد التأصيل والاستدلال التي امتازت بها أمة الإسلام عن باقي الأمم الأخرى فيما يعرف بـ«علم أصول الفقه».

فعلم أصول الفقه -كما قال الإمام الغزالي رحمه الله- من أجلّ العلوم وأشرفها فهو يبحث في أدلة الأحكام وقواعد الاستنباط وكيفية الوصول إلى الحكم الشرعي في النوازل والمستجدات ولذلك كانت العناية به جليلة لشرف مقصوده».

ويعرف شرف الشيء وقدره بتقدير فقده وتصور ضده. ولو قدَّرنا فَقْد هذه المراسم المرعية والأحكام الشرعية الموضوعة لأفعال الإنسانية لصار الناس فوضى هملاً مضاعين، لا يأتمرون لأمر آمر، ولا ينزجرون لزجر زاجر، وفي ذلك من الفساد في العباد والبلاد ما لا خفاء به. وقال شاعرهم وهو الأفوه الأودي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة إذا جهالهم سادوا [١١٥]

فهذا العلم الجليل قد تضمن فوائد جمة وقواعد مهمة لا يستغني عنها عالم ولا صاحب فنّ، وحتى المسلم العامي إذا أدرك بعض قواعده نفعته في حياته العامة، وذلك لاحتوائه على الطرق الضابطة لمعرفة الحق والصواب وتجليته للدليل الصحيح المناسب للوصول إلى الحكم الصحيح؛ بعيدًا عن الخرص والظن

واتباع الهوى الذي قد يؤدي إلى التنازع والاضطراب في حياة الناس ومعاشهم.
فلذلك لا يجدّ في حياة الناس أمر أو ينزل بهم حادث إلا وفي أصول الفقه الدليل المنطوق أو المفهوم على بيان حكمه ومراد الشرع فيه بما يضبط للناس حياتهم ويحقق لهم السعادة في الدارين.

فالدعوة إلى الله -مثلاً- جزء من أحكام الشريعة وتصرفات الدعاة والعاملين لدين الله -عَزَّ وَجَلَّ- في جميع الميادين لا تخرج عن تصرفات المكلفين التي قد ضبِطَت من قبل بأصولٍ وقواعد تعالج ما يقع منهم من تصرفات وأعمال..
فإذا قررنا هذا الأصل المسلَّم؛ فإن واقع الدعوة المعاصرة في كثير من البلدان والأحيان بدت وكأنها محض أفكار وتصورات وعواطف وردود أفعال لا مرجع لها إلا أقوال وأفهام أصحابها، وخصوصًا فيما يتعلق بمجريات الأحداث الراهنة أو الوسائل الدعوية أو التنظيمات الحزبية ومناهج العمل وفق المراحل والأولويات الدعوية، مع أن مقصود أولئك العاملين لهذا الدين هو إرجاع الناس إلى حياض حكم الله عز وجل من خلال العمل بشرعه وتطبيقه في جميع شؤون الحياة، فإذا كان هذا المقصد منصوص عليه ومقطوع به؛ فإن الوسائل إليه مضبوطة مقيدة بأصول الفقه ومقاصد الشريعة الكلية لا تخرج عنها بحال من الأحوال.

فالممارسات الجهادية والأعمال الدعوية والإصلاحية التي لم ينص عليها ويجتهد أصحابها في تطبيقها على واقعهم المعاصر؛ لا تخرج في حقيقتها عن قواعد وأصول الفقه لمن تأمل ونظر وخرج عن مألوف ما صنِّف في كتب الأصول إلى النظر إلى مقاصده وقواعده الخاصة والعامة،أما بتر النصوص عن

مقاصدها،ونقل الفتاوى بعيدًا عن واقعها،والمغالطة في الاستدلال من غير اعتبار للعوارض والمؤثرات على الدليل.. كل ذلك نقص في التأصيل وتلبيس على المسلمين.

ومن هنا كانت الحاجة إلى تأصيل الفقه الدعوي وربط المناهج الإصلاحية بأدلتها وأصولها القائمة عليها، وإحياء هذه النظرة التأصيلية في اجتهاد الدعاة.. ولا شك أن هذا العمل إذا تحقق في واقع العمل الإسلامي فإنه سيثمر في نفوس الدعاة ثقة بالمنهج ووضوحًا في الطريق، ويقلل من خطر الوقوع في الفتن المضلة والشبهات المزلة مع ما يحققه من سعة في الأفق وزيادة في العلم والعمل لدين الله عز وجل على هدى وبصيرة.

وهنا ثمرة أخرى للتأصيل الشرعي لقضايا العمل الإسلامي فيما يتعلق بالفصائل الدعوية، إذ هو عامل تقارب وجذب بين الدعاة والمصلحين وإن اختلفت مناهجهم وتعددت طرائقهم.

فالإمام الشافعي رحمه الله لما قرر قواعد وأصول الفقه حقق تقاربًا كبيرًا بين المدارس الفقهية في وقته، ولذلك جاء عن الإمام أحمد رحمه الله قوله: «ما زلنا نلعن أصحاب الرأي ويلعنونا، حتى جاء الشافعي فمزج بيننا» (١١٦).

ويؤكد ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله في نقله عن أبي الوليد بن أبي الجارود قوله: «انتهت رياسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس رحمه الله فرحل إليه - أي الإمام الشافعي رحمه الله - ولازمه وأخذ عنه، وانتهت رياسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة رحمه الله ، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن جملاً ليس فيها شيء إلا وقد سمعه عليه، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث فتصرَّف في ذلك، حتى

أصّل الأصول وقعّد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف»[١١٧].

فالإمام الشافعي رحمه الله لما أصّل وقعّد الفقه قارب بين المذاهب وردم الهوة الحاصلة بينهم،وكذلك الدعاة إذا أرادوا تقاربًا وتعاونًا مؤتلفًا بينهم فعليهم بتأصيل عملهم من خلال الشرع، وإن حصل الاختلاف بينهم بعد ذلك؛ فإنه أقرب إلى التنوع منه إلى التضاد، وأدعى إلى التوافق والانسجام بدلاً من التنافر والاحتدام.

◆◆◆◆

ضوابط المصلحة الدعويّة

شاع استخدام مصطلح «المصلحة الدعوية» في كثير من الأوساط الدعوية كدليل احتجاج وتأصيل،واستخدم أيضًا كدليل إدانة ضدها من بعض التيارات المضادة للصحوة كاتهام بتسييس الدين وأدلجته.

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع والحاجة لإزالة اللبس والخلط حول هذا المفهوم ومستلزماته الشرعية؛ أحببت أن أسلط الضوء على بعض تلك المسائل الأصولية وأجلي الموقف حول صحة الاستدلال بها في قضايا الدعوة والإصلاح.

فالمصلحة عند الأصوليين لها تعريفات مختلفة اللفظ متقاربة المعنى والمدلول، فقد قال الإمام الغزالي رحمه الله في تعريفها: «هي جلب المنفعة ودفع المضرة» [١١٨]، وقال الإمام الفتوحي رحمه الله هي: «إثبات العلّة بالمناسبة» [١١٩]. أما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقد قال في بيانها: «هو أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب

منفعة راجحة» [١٢٠].

فالمصلحة الشرعية هي ما تضمنته أحكام الشريعة من جلبٍ للمنافع ودفعٍ للمضار في العاجل والآجل، وهذا النوع من المصالح قد جاء النص مقررًا لها بعينها أو نوعها؛ كالأمر بجميع أنواع المعروف والنهي عن جميع أنواع المنكر وككتابة القرآن الكريم صيانة له من الضياع وكتعليم القراءة والكتابة وغيرها مما تضمّنته النصوص الشرعية من مصالح ومنافع، فالمصلحة هنا أصل ثابت ودليل قائم تبنى عليه الأحكام، وذلك لاعتبار النص لها وشهوده عليها.

أما إذا كانت المصلحة مرسلة، وهي كل مصلحة داخلة في مقاصد الشرع ولم يردْ في الشرع نصٌ على اعتبارها بعينها أو بنوعها، ولا على استبعادها[١٢١].

فهذا النوع من المصالح المرسلة معتبر في حقيقته ضمن مقاصد الشريعة، وجمهور العلماء قد اعتبروا حجية المصلحة المرسلة، وإن أنكرها بعضهم، كما هو منسوب للشافعية والحنفية إلا أن كتبهم واجتهاداتهم قائمة في كثير منها على اعتبار المصلحة المرسلة [١٢٢].

فإنها وإن لم ينص دليل خاص على اعتبارها، لكن الاستقراء التام لنصوص الشرع يدل على قيام الشريعة كلها على جلب المصالح واعتبارها، ودرء المفاسد وإلغائها أو تخفيفها.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «والشريعة ما وضعت إلا لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل ودرء المفاسد عنهم» [١٢٣].

ويقول ابن القيم رحمه الله: «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها» [١٢٤].

والصحابة رضي الله عنهم جروا في اجتهادهم على رعاية المصالح وبناء الأحكام عليها، فمن ذلك: جمْع صحف القرآن في مصحف واحد، وجمْع المسلمين على مصحف واحد، وتضمين الصنّاع، وقتل الجماعة بالواحد، وتعريف الإبل الضالة، ومنع صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم وغير ذلك.

يقول الآمدي رحمه الله: «فلو لم تكن المصلحة المرسلة حجة أفضى ذلك أيضًا إلى خلو الوقائع عن الأحكام الشرعية لعدم وجود النص أو الإجماع أو القياس فيها»[١٢٥].

وبذلك تبقى الشريعة مرنة صالحة للناس لا تقف بهم وسط الطريق بل تحكم أفعالهم وترفع الحرج عنهم والله عز وجل قد جعلها رحمة للعالمين.

والدعوة إلى الله عز وجل نوع من أحكام الإسلام؛ أمر الله عز وجل بها وحث عليها المصطفى -صلى الله عليه وسلم- فأحكامها ووسائلها راجعة إلى قواعد الشرع وأدلته وأحكامه.

وبناء على ما تقدم نعرف أن المصلحة الدعوية إذا لم يشهد لها الشارع باعتبار أو بإلغاء فهي من قبيل المصلحة المرسلة شرعًا، واعتبارها حجة؛ أمر مقرر عند العلماء، وذلك لقيام الشريعة كلها على جلب المصالح ودفع المضار.

فما يراه الدعاة من أمور الدعوة وقضاياها فيه مصلحة كان حكمه الاعتبار، وما رأوا فيه مفسدة كان حكمه الإلغاء والرد. ولكن العلماء خشيةً منهم في دخول الهوى وحظوظ النفس في اعتبار المصلحة أو إلغائها بالنسبة للعلماء أو الدعاة وخصوصًا ما يحدث ويستجد من أمور قد يختلط على الناظر تقدير المصلحة على وجهها الصحيح قرّروا في ذلك ضوابط لا بد منها في الأخذ

بالمصلحة، واعتبارها دليلاً يحتج به في النوازل والحوادث والمستجدات، وعند تغير الظروف والأحوال والأزمنة.

وهذه بعض الضوابط الشرعية في المصلحة الدعوية:

أولاً: اندراجها ضمن مقاصد الشريعة.

فالمصلحة التي لم ينصّ عليها لا بد أن تكون قائمة على حفظ مقاصد التشريع الخمسة: حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وكل ما يفوت هذه الأصول أو بعضها فهو مفسدة، ثم إن درجة حفظ هذه المقاصد يتدرج إلى ثلاث مراحل بحسب الأهمية، وهي ما أطلق عليه علماء الأصول اسم: الضروريّات والحاجيّات والتحسينيّات [١٢٦].

فكل حكم تشريعي في الإسلام لا يخرج عن هذه المقاصد نص عليه أو لم ينص عليه؛ بمعنى دلت عليه الأدلة الأخرى ومنها المصلحة المرسلة وذلك لاندراجها تحت نوع من تلك المقاصد الشرعية المعتبرة.

ثانيًا: ألا تخالف نصوص الكتاب والسنة.

ويدل على ذلك عقلاً: أن المصلحة ليست بذاتها دليل مستقل بل هي مجموع جزئيات الأدلة التفصيلية من القرآن والسنة التي تقوم على حفظ الكليات الخمس، فيستحيل عقلاً أن تخالف المصلحة مدلولها، أو تعارضه، وقد أثبتنا حجّيتها عن طريقه، وذلك من قبيل معارضة المدلول لدليله إذا جاء بما يخالفه وهو باطل.

وقد دل على ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]،

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤].

فاعتبار المصلحة ورد الكتاب والسنة من تحكيم الهوى وهو منازعة لحكم الله ورسوله -ﷺ-.

فلا تعتبر المصالح الموهومة غير المستندة إلى نص، وفيها معارضة للكتاب والسنة مثل مصلحة إيجاب الصيام في كفارة الجماع بدل عتق الرقبة في حق الغني، كما أفتى بذلك القاضي يحيى بن يحيى الليثي - رحمه الله - لوالي الأندلس في عصره.

ومثال ذلك: تحليل الربا باعتباره مصلحة اقتصادية مهمة، وإباحة الزنا وبيع الخمور تشجيعًا للسياحة واستقطاب الأموال.

ومثاله أيضًا: من ذهب إلى القول بنقل صلاة الجمعة إلى يوم الأحد في البلاد الكافرة.

ومثاله أيضًا إلقاء الرخص الشرعية لعدم الحاجة إليها في عصرنا الحاضر كالقصر والفطر في السفر، أو التسوية بين البنت والابن في الميراث بدعوى المصلحة، وغيرها من الأمثلة الكثيرة.

وقد خالف في ذلك الإمام الطوفي رحمه الله كما اشتهر عنه،حيث نادى بجواز تقديم المصلحة مطلقًا على النص والإجماع عند معارضتها لهما [١٢٧].

وهذا القول لا شك أنه يؤدي إلى تعطيل الشريعة بنظرٍ اجتهاديٍ عقليٍ محض يجعل المجتهد أو الناظر في النصوص يقبل ما شاء منها، ويرد ما شاء بزعم أنها تخالف المصلحة التي يراها من خلال ظنه وهواه، فالمصلحة إذا عارضت النص والإجماع تعتبر ملغاة ولا يعتد بها، ولذلك قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

رحمه الله ضمن حديثه عن المصلحة المرسلة: «ألا تكون المصلحة في الأحكام التي لا تتغير كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات والحدود والمقدرات الشرعية، ويدخل في ذلك الأحكام المنصوص عليها والمجمع عليها، وما لا يجوز فيه الاجتهاد» (١٢٨).

فالمصلحة إذا خالفت ما هو منصوص عليه أو مجمع عليه فهي فاسدة غير معتبرة.

ثالثًا: أن تكون المصلحة يقينية.

بمعنى أن يعلم المجتهد أو الناظر في اعتبارها قطعيّة وجودها لا أن يظن أو يتوهم أو يشك وجود المصلحة المبحوثة في المسألة، ثم يحكم باعتبارها من خلال هذا الظن غير المعتبر في الشرع.

وقد ذكر الإمام الغزالي رحمه الله هذا الشرط وذكره من خلال أمثلة، من ذلك ما لو تترس الكفار في قلعة بمسلم فقد قال رحمه الله: «لا يحل رمي الترس - أي هذا المسلم الذي تترسوا به - إذ لا ضرورة فبنا غنية فنعدل عنها، إذ لم نقطع بظفرنا بها، لأنها ليست قطعية بل ظنية» (١٢٩)، وقال في صدد منع قطع المضطر قطعة من فخذه ليأكلها إلى أن يجد الطعام: «لكن ربما يكون القطع سببًا ظاهرًا في الهلاك يمنع منه؛ لأنه ليس فيه تعيين الخلاص فلا تكون المصلحة قطعيّة» (١٣٠).

أما إذا كان الظن بوجود المصلحة ظنًا راجحًا ناشئًا عن الاجتهاد فإنه ينزّل منزلة اليقين؛ لأن غلبة الظن معتبرة شرعًا إذا عدم القطع (١٣١).

ويكفي للتدليل على اعتبار الظن الغالب في المصلحة ما اعترض به الغزالي رحمه الله على نفسه حيث قال: « إن استئصال الكفار للمسلمين أمر مظنون، فكيف

نجيز قتل الترس بهذا المظنون؟ وأجاب: «إنما يجـوز ذلك عند القطع أو ظن قريب من القطع، والظن القريب من القطع إذا صار كليًا، وعظم الخطر منه فتحتقر الأشخاص الجزئية بالإضافة إليه» (١٣٢).

يقول العز بن عبد السلام رحمه الله: «كَذِب الظنون نادر، وصدقها غالب - أي في المصالح والمفاسد - وكذلك يبنى جلب مصالح الدارين ودفع مفاسده على ظنون غالبة متفاوتة في القوة والضعف والتوسط بينهما، على قدر حرمة المصلحة والمفسدة ومسيس الحاجة» (١٣٣).

رابعًا: أن تكون المصلحة كلية.

بمعنى ألّا تقتصر على فئة وتضر أخرى، وهذا الشرط ذكره الغزالي رحمه الله كذلك وضرب له أمثلة منها: «إذا كان جماعة في مخمصة، ولو أكلوا واحدًا منهم بالقرعة لنجوا»وقال: «لا رخصة فيه؛ لأن المصلحة ليست كلية، ومثلها لو كان جماعة في سفينة لو طرحوا واحدًا منهم لنجوا وإلا غرقوا بجملتهم، وقال: إنها ليست مصلحة كلية؛ إذ يحصل بها هلاك عدد محصور» (١٣٤).

ومما يجدر التنبيه له هنا أن المقصود بكلية المصلحة ليس بأن تعمَّ الأمة جمعاء، بل المراد أن المصلحة المتوخاة لفئة معينة لا ينبغي أن ينظر فيها إلى قوم منهم دون اعتبار بعضهم ممن هم شهود على هذه المصلحة، وهذا ما أكّده الإمام الزركشي رحمه الله في بيانه لمعنى مثال الغزالي رحمه الله حيث قال: «وصورة الغزالي إنما هي في أهل محلة بخصوصهم استولى عليها الكفار، لا جميع العالم. وهذا واضح» (١٣٥).

فالمصلحة الكلية هنا لا تنفي اعتبار المصلحة الجزئية؛ ولكن إذا حصل التعارض

بينهما فلا ينظر حينئذٍ إلى المصلحة الجزئية في مقابل الكلية [١٣٦].

خامسًا: عدم تفويت المصلحة لمصلحة أهم منها أو مساوية لها.

وهذا الضابط معتبر عند تعارض المصالح في أيهما يقدّم، ولا شك أن الذي يقدّم هو الأهم والأولى في الاعتبار، وميزان الأهمية يرجع إلى ثلاثة أمور؛ كما ذكرها الدكتور البوطي:

أولاً: النظر إلى قيمتها من حيث ذاتها ودرجتها في سلم المقاصد. فالضروريات لا تقدم عليها الحاجيات أو التحسينيات، كما لا تقدم التحسينيات على الحاجيات، وهكذا فإن كانت المصالح في درجة الأهمية في سلم المقاصد واحدة؛ ينظر حينئذٍ في: الثاني: وهو من حيث مقدار شمولها، فالمصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة فإن كانوا في الدرجة والشمول سواء اعتبر: ثالثًا: مدى التأكد من وقوع نتائجها من عدمه. فتقدم الأكيدة على الظنية كما بينا سابقًا [١٣٧].

وهناك بعض المعايير المعتبرة أيضًا في تقديم بعض المصالح على بعض عند التعارض منها:

أ- أن المصلحة الدائمة أولى من المنقطعة، كما جاء في الحديث أن النبي -ﷺ- قال: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل» [١٣٨].

ب- أن المصلحة المتعدية أولى من المصلحة القاصرة، مثل مصلحة العلم أولى من مصلحة العبادة.

ج- أن المصلحة الأطول نفعًا تقدّم على المصلحة المحدودة، مثل تقديم الصدقة الجارية على غيرها [١٣٩].

يقول العز بن عبد السلام رحمه الله: «والوقوف على تساوي المفاسد وتفاوتها عزَّة لا يهتدي إليها إلا من وفقه الله تعالى، والوقوف على التساوي أعز من الوقوف على التفاوت، ولا يمكن ضبط المصالح والمفاسد إلا بالتقريب» (١٤٠).

ويزيد ابن القيم رحمه الله هذه القاعدة توضيحًا بقوله: «فالأعمال إما أن تشتمل على مصلحة خاصة أو راجحة، وإما أن تشتمل على مفسدة خالصة أو راجحة، وإما أن تستوي مصلحتها ومفسدتها، فهذه أقسام خمسة: منها أربعة تأتي بها الشرائع؛ فتأتي بما مصلحته خالصة أو راجحة آمرة به أو مقتضية له، وما مفسدته خالصة أو راجحة فحكمها فيه النهي عنه وطلب إعدامه، فتأتي بتحصيل المصلحة الخالصة والراجحة وتكميلها بحسب الإمكان وتعطيل المفسدة الخالصة أو الراجحة أو تقليلها بحسب الإمكان. فمدار الشرائع والديانات على هذه الأقسام الأربعة» (١٤١).

وهذا التقديم والتأخير للمصالح أو المفاسد قد يختلف أحيانًا باختلاف أحوال الناس والعوائد وظروف الأزمنة والأمكنة، ولذلك كان من الأمور الدقيقة المهمة، والتي ينبغي فيها على المجتهد أو الناظر أن يكون في غاية التحفظ والحذر.

يقول الشنقيطي رحمه الله: «والتحقيق أن العمل بالمصلحة المرسلة أمر يجب فيه التحفظ غاية الحذر حتى يتحقق صحة المصلحة، وعدم معارضتها لمصلحة أرجح منها أو مفسدة أرجح منها أو مساوية لها، وعدم تأديتها إلى مفسدة في ثاني حال» (١٤٢).

وأحب أن أقرر بعد التمهيد السابق بذكر بعض التنبيهات والإشارات في

التطبيقات الدعوية للمصلحة في واقعنا المعاصر، أوجزها فيما يلي:

أولاً: إن اعتبار الأخذ بالمصلحة وبناء الأحكام عليها وجعلها ذريعة لمواقف ومنطلقات تقوم عليها الدعوة ينبغي أن يحتاط له ولا يكون مدخلاً لنوازع النفس والهوى أو بابًا مفتوحًا للأدعياء وأنصاف العلماء، أو نوعًا من الإقرار بالمصالح الضعيفة أو الموهومة نتيجة لضغط الواقع، أو بحجة فقه التيسير، أو توسعًا في الانفتاح على المجتمعات والرقي في سلم الحضارات.

ومن وسائل الاحتياط والاهتمام في الأخذ بالمصلحة في قضايا الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد أن تكون منطلقة من أهل الاجتهاد من العلماء والباحثين من أهل الفقه والعلم لسعة اطلاعهم وشمول معرفتهم لأحكام الشريعة، وكلما كان النظر والاستدلال من خلال اجتهاد جماعي لا فردي كان أكثر دقة وأقرب إلى الصواب وأقل احتمالاً في الخطأ.

يقول د. عبد المجيد الشرفي في أهمية الاجتهاد الجماعي: «أنه ضمانة لعدم استغلال هذه القاعدة في تعطيل شرع الله بذريعة تغير المصلحة... ولكونه أكثر ضمانة في التحري عن المصلحة وتغيرها، وأكثر دقة في الابتعاد عن الهوى وأكثر إصابة للحق» (١٤٣).

وكان هذا النهج في النظر هو فعل الصحابة -رضوان الله عليهم- إذا نزل بهم أمر وأرادوا الحكم فيه؛ فكان أبو بكر رضي الله عنه يجمع رؤوس الناس وخيارهم ويستشيرهم، فإذا اجتمع أمرهم على أمر قضى به، وكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك إذا أعياه أن يجد حكم مسألة ما في الكتاب والسنة سأل: هل كان أبو بكر قضى فيها بقضاء؟ فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به وإلا جمع علماء الناس

واستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به [١٤٤].

ثانيًا: إن النظر في المصلحة ينبغي أن يمتد إلى ما تؤول إليه من نتائج مصلحية أو ما سوى ذلك من مفاسد، فقصر الأخذ للمصلحة على وقتها من دون اعتبار الأوقات الأخرى، أو على مكان من دون اعتبار الأماكن الأخرى، أو على شخص من دون اعتبار بقية الناس وخصوصًا في الفتاوى والأنظمة العامة مما قد يكون وسيلة أو ذريعة إلى مفسدة أو الوقوع في محظور، مع اعتبار الأولى من المصالح، فالأولى بتقديم المصالح الدائمة أو المتعدية أو الأكثر نفعًا والأطول بقاءً على غيرها من المصالح المرجوحة الأخرى.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله عن المجتهد: «لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة من المكلفين بالإقدام أو الإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعًا لمصلحة فيه تستجاب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه... فيكون هذا مانعًا من إطلاق القول بالمشروعية ... وهو مجال للمجتهد صعب المورد إلا أنه عذب المذاق محمود الغبّ جارٍ على مقاصد الشرع» [١٤٥].

ومن أمثلة اعتبارات المآلات والذرائع في الشرع قوله تعالى: ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]. وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الأَلْبَابِ﴾ [البقرة:١٧٩].

ومنها: النهي عن بيع العينة لأنها ذريعة للربا، وعدم قتل النبي -ﷺ- للمنافقين كي لا يقال إن محمدًا يقتل أصحابه، وعدم هدم وبناء الكعبة على قواعد إبراهيم؛ لأن الناس كانوا حديثي عهد بالكفر، ونهيه للصحابة عن

إخراج الأعرابي الذي بال في المسجد لما يترتب على ذلك من ضرر عليه وأذى في المسجد، ونهيه ﷺ عن التشدد في العبادة والغلو فيها حتى لا يحدث للإنسان ملل أو إفراط في الغلو المحظور [١٤٦].

وللإمام ابن القيم تقسيم لطيف في أنواع الذرائع ما يسد منها وما يفتح، يقول فيه رحمه الله: «والذرائع تنقسم إلى أربعة أقسام:

١- أن تكون وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة، كشرب الخمر مفضٍ إلى مفسدة السكر، والزنا مفضٍ إلى اختلاط المياه وفساد الفراش، وهذا النوع جاءت الشريعة بمنعه.

٢- أن تكون وسيلة موضوعة للمباح قصد بها التوسل إلى المفسدة، كعقد النكاح بقصد التحليل أو عقد البيع بقصد الربا، وهذا ممنوع.

٣- أن تكون وسيلة موضوعة للمباح ولم يقصد بها التوسل إلى المفسدة لكنها مفضية إليها غالبًا، ومفسدتها أرجح من مصلحتها، مثل الصلاة في أوقات النهي، وسب آلهة المشركين، وتزيين المتوفى عنها زوجها في زمن العدة. وهذا ممنوع.

٤- أن تكون وسيلة موضوعة للمباح، وقد تفضي إلى المفسدة، ومصلحتها أرجح من مفسدتها، كالنظر إلى المخطوبة أو المشهود عليها، والصلاة ذات الأسباب في أوقات النهي، وكلمة الحق عند سلطان جائر، وهذا مشروع في الجملة» [١٤٧].

ثالثًا: إن قاعدة النظر في المآلات قاعدة معتبرة شرعًا كما بينا ذلك وأكده الإمام الشاطبي رحمه الله بقوله: «النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة» [١٤٨].

واعتبار المآلات في النظر والاجتهاد أمر مهم للمجتهد يجعل نظره ممتدًا إلى ما

يؤول إليه حكمه أو ما يتوقع أن يحدث من المكلف أو ما ينتج عنه في المستقبل ليراعي ذلك كله في اجتهاده [١٤٩].

ولاشك أن هذه النظرة الاستشرافية للمستقبل كما يحتاجها المجتهد والمفتي وأهل القضاء؛ فإن الداعية أحوج ما يكون إليها وهو يقرر أحكام الله عز وجل في الأرض ويضع الخطط الإصلاحية والأهداف والوسائل الدعوية لتنزيلها على مختلف أنواع المكلفين وأصناف المجتمعات وأحوال البيئات والأزمنة.

وكل ذلك يتطلب أن يتجاوز الدعاة واقعهم القريب إلى استشراف المستقبل البعيد، وأن تكون لهم دراسات مستقبلية يتوقعون فيها ما يمكن حدوثه أو يحصل تغيّره، ثم وضع برامجهم الإصلاحية مراعين ما يلزم لذلك من احتياطات واستعدادات تكون سياجًا آمنًا من مفاجآت المستقبل ومتغيرات الزمان.

وليس في ذلك ادعاءٌ للغيب أو تجاوز للشرع؛ وحاشا للدعاة أن يدّعوه؛ بل إن ذلك معتبر ضمن ما ذكرناه من قاعدة اعتبار المآلات، والنواميس التي وضعها الله عز وجل في الأنفس والمجتمعات والكون ثابتة لا تتغير ومحكمة لا تتبدل إلا إذا شاء الله عز وجل ذلك، فإذا اكتشف الدعاة نظام هذه النواميس والسنن وساروا ضمن قانونها العام فإنهم لن يعدموا خيرًا، إذ قد بذلوا ما في جهدهم من أسبابٍ تحقق لهم العزة والنصر بإذن الله.

وإذا كان واقع الدعوة المعاصرة مع ثقل ما تحمله على كاهلها من واجبات وأعباء لا تعطي لاستشراف المستقبل كبير اهتمام مع ضرورته في وقتنا المعاصر؛ فإننا نجد كثيرًا من دول العالم الغربي ومنذ زمن بعيد قد اهتمت بذلك الأمر اهتمامًا بالغًا جعل من دولة السويد -مثلا- أن تضع حقيبة وزارية في حكومتها

للاهتمام بالمستقبل منذ عام (١٩٧٣م)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ستمائة مؤسسة لدراسة المستقبل[١٥٠]، إلى غيرها من مؤسسات الاستشراف الكثيرة في الغرب والشرق الأسيوي، في حين يفتقد عالمنا العربي والإسلامي إلى مثلها وهو يحمل الكثير من الهموم والمشكلات المتجذرة التي تستلزم حلولاً بعيدة وعلاجات طويلة الأمد.

رابعًا: إن اعتبار حجيّة المصلحة المرسلة جعل جمهور الفقهاء يستخرجوا بناءً عليها أحكامًا شرعية لكثير من المسائل التي صدرت بشأنها القوانين والأنظمة، كقوانين العمل والعمال وأنظمة التجارة والصناعة والزراعة، وفرض عقوبات رادعة لبعض الجرائم كتعاطي المخدرات والاتجار فيها، إلى غيرها من الأنظمة والقوانين واللوائح التي تنظم المجتمع ولم يرد بشأنها نص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فإذا قررنا اعتبار المصلحة المرسلة في تنظيم شؤون المجتمع وإلزام الناس بها فما الذي يمنع من اعتبار المصلحة في تنظيم شؤون الدعوة وتنظيم أمور الدعاة وفق أنظمة وقوانين ولوائح لها قوة التطبيق والإلزام.

خامسًا: يمارس بعض الدعاة إلى الله نوعًا من التلفيق الاجتهادي المذموم بغية الوصول إلى الهدف المطلوب والسيطرة المنشودة ومدّ النفوذ والعلو على كل موجه؛ تحقيقًا لمصلحتهم الخاصة وإن كانت وسائلها ممنوعة؛ فالغاية عندهم تبرر الوسيلة مهما كانت، والعبرة بإيجاد مصلحتهم المتوهمة ولو خالفت نصوص الشرع وقواعده الكلية.

إن هذا المبدأ الميكافيلي الذي سيطر على مناهج بعض الدعوات المغرضة حقق لهم انتصارات هامشية وامتدادًا سرابيًا بين الناس، ولكن على حساب المبادئ

الشرعية والثوابت الخلقية في الإسلام.

يظهر هذا الانتهاك في عدة صور عملية واقعية كالطعن والثلب في العقائد والأعراض وتصيد الأخطاء والزلات لكل داعية يخالف منهجهم وتشويه المناهج الأخرى من أجل التصدر والاعتلاء على الساحة الدعوية.

وقد ترى تقلب المبادئ والمناهج بين الأخذ بالعزائم والتشدد في العقائد والعبادات وامتحان الناس بها وأخذ خواصهم بالرخص الملفقة وإسرارهم بها، يقول عمر بن عبد العزيز منبهًا على خطورة هذا المنهج البدعي الذي ظهر في زمانه: «من جعل دينه للخصومات أكثر التنقل» (١٥١).

كما نجد السعي الدؤوب في تبرير كل اجتهاد نَحَوْه مهما كان انحرافه ولي أعناق الفتاوى فضلاً عن نصوص الشرع لتوافق أهواءهم وطموحاتهم الحزبية.

إن دعوة قامت على هذا الجرف الهار لا تلبث أن تنهار وتذهب ريحها ويتفرق جمعها ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس:٨١]. وسنن الحق سبحانه في أمثالهم جارية والزمن كفيل بإثبات الحق وإظهاره.

فالمصالح الدعوية إن لم تقم على ربانية صادقة مخلصة وتمييز للثوابت عن المتغيرات والمتغيرات عن الثوابت بفقه دقيق وتأصيل عميق، وإلا كانت بداية انحراف وزيغ وفتنة للدعاة تذكيها مع الأيام حركات فاتنة في صفقات غابنة لا مربح لأحد إلا أعداء الدعوة ودعاة السوء والفتنة.

◆◆◆◆

هل مشقّة الحجّ تجلب التيسير الفقهيّ؟

عند اقتراب موعد الحج تقترب معه الكثير من الملفات التي لا تفتح إلا في الحج، ولا يتمّ مناقشتها إلا أثناء الموسم، ولعل من أهمها ما يتعلق ببعض الفتاوى، ومستجدّات الحج ونوازله الفقهية كأحكام الرمي قبل الزوال، وبعض محظورات الإحرام المعاصرة، والتقديم والتأخير في ترتيب بعض المناسك وغيرها من المسائل التي تزداد مع تطور الوسائل وتشابك الحياة المعاصرة.

وكما نلحظ التطوّر الكبير في خدمة الحجيج، واليسر في بلوغ الحج والوصول إليه مهما بعدت الشقّة. نلحظ كذلك التزايد المطّرد لأعداد الحجيج، وما ينجم عنه من تزاحم عنيف ومضايقة شديدة أثناء تأدية المناسك. مما أدّى إلى تغيّر اجتهاد كثير من العلماء والمفتين في كثير من المسائل، ومخالفة المشهور من المذاهب تخفيفًا على الناس من الضيق والحرج، والعمل بفقه التيسير في أحكام

الحج ونوازله المستجدّة.

وكم سيحصل للناس من شدّه وكرب، وربما موت وهلاك لو تمسّك أولئك الفقهاء بأقوال أئمتهم، أو أفتَوْا بها دون اعتبار لتغير الأحوال والظروف واختلاف الأزمنة والمجتمعات.

فرَمْي الجمار في أيام التشريق يبدأ من زوال الشمس حتى الغروب، وعلى رأي الجمهور من الفقهاء لا يجزئ الرمي بعد الغروب.. ومع ذلك اختار كثير من المحققين وجِهات الإفتاء جواز الرمي ليلاً مراعاة للسّعة والتيسير على الحجاج من الشدّة والزحام.

ولعل الداعي يتأكد لمعاودة النظر في حكم الرمي قبل الزوال وخصوصًا للمتعجّل في اليوم الثاني من أيام التشريق؛ لما ترتب على الرمي بعد الزوال في السنوات الماضية من ضيق وحرج شديدين.

ولا يخفى أن القاعدة في أعمال الحج كما أنها قائمة على العمل بسنة النبي -ﷺ- في «خذوا عني مناسككم» [١٥٢]، فإنها قائمة أيضًا على رفع الحرج واليسر كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «افعل ولا حرج» [١٥٣]، وقد أفتى بالجواز في هذه المسالة بعض الأئمة من التابعين، وهو مذهب الأحناف وقول بعض الفقهاء المعاصرين.

إن فقه التيسير لا يعني المروق من الدين، أو الانحلال والتفريط في العمل بأحكام الشرع الحنيف، بل هو منهج علمٍ، ومدرسة فقهٍ، وطريق فتيا وحياةٍ أمثل للمسلمين.

فالتيسير ورفع الحرج عن المكلفين إذا لم يصادم نصًا صريحًا أو إجماعًا معتَبَرًا،

وكان متفقًا مع أصول الشرع الكلية، ومقاصده العامة مراعيًا تبدّل الأزمان والأماكن وتغيّر الظروف والأحوال؛ فهذا مما ينبغي العمل به، وجريان الفتْيا عليه، فأزمان المحن والشدائد ليست كأزمان السعة والاستقرار، وأحوال الخائفين ليست كأحوال الآمنين، ومن وقع في ضرورةٍ أو حاجةٍ ليس حاله كحال من هو في السّعة والطمأنينة.

وهذا ما كان معروفًا من هديه -ﷺ- ووصيته المتكررة لأصحابه: «يسّرا ولا تعَسّرا وبشّرا ولا تنفّرا» (١٥٤)، ولهذا جاء في وصفه كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]. يقول عمر بن إسحاق: «لَمْ أدركت من أصحاب رسول الله -ﷺ- أكثر لمن سبقني منهم، فما رأيت قومًا أيسر سيرة ولا أقل تشدّدًا منهم»، وقال سفيان بن عيينة عن معمر: «إنما العلم أن تسمع بالرخصة من الثقة، فأما التشديد فيحسنه كلّ أحد». والقاعدة الكبرى في الباب تنص على أن المشقة تجلب التيسير.. فهل مشقة الحج المعاصر تجلب التيسير في فقهنا المعاصر؟!

◆◆◆◆

حاجة الجهات الخيريّة لمصرف (وفي سبيل الله)

المراد بهذه المسألة:

تحتاج الجهات الخيرية ووجوه البر والدعوة إلى الله عز وجل إلى دعم مالي يحقق لها مقاصدها النافعة وأهدافها السامية في خدمة هذا الدين. وصدقات وتبرعات المحسنين قد لا تفي بسد الحاجات اللازمة لهم، ولا تكفي لتحقيق أهدافهم النبيلة، ومن هنا كثرت استفتاءات العاملين في هذه المجالات عن جواز دخولهم في مصرف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦٠]، مع أن جمهور العلماء قصروه على الغزاة في سبيل الله عز وجل. فهل يجوز لهم أخذ الزكاة؛ نظرًا لظروف عصرنا الحاضر التي ازدادت الحاجة فيها إلى إقامة المشاريع الخيرية من مساجد وأربطة ودور للعلم مع قلة الموارد الداعمة لها في أكثر البلاد الإسلامية؟

الحكم الفقهي لهذه المسألة:

وهذه المسألة وإن كانت قد بحثت قديمًا ولكن الحاجة إليها جعلتها من نوازل العصر التي تتطلب اجتهادًا جديدًا لا يخرج عن مفهوم النص، ويتوافق مع مقاصد الشرع الحنيف. ولذلك قام المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بدراسة الموضوع ومناقشته، **وظهر للعلماء المجتمعين في المسألة قولان:**

أحدهما: قصر معنى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في الآية على الغزاة في سبيل الله عز وجل.

وهذا رأي جمهور العلماء، وأصحاب هذا القول يريدون قصر نصيب ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ على المجاهدين الغزاة في سبيل الله عز وجل.

القول الثاني:

إن سبيل الله شامل عام لكل طرق الخير، والمرافق العامة للمسلمين من بناء المساجد وصيانتها وبناء المدارس والرّبط، وفتح الطرق وبناء الجسور، وإعداد المؤن الحربية، وبث الدعاة، وغير ذلك من المرافق العامة مما ينفع الدين وينفع المسلمين.

وهذا قول قلة من المتقدمين، وقد ارتضاه واختاره كثير من المتأخرين.

وبعد تداول الرأي ومناقشة أدلة الفريقين قرر المجلس بالأكثرية ما يلي:

١ - نظرًا إلى أن القول الثاني قد قال به طائفة من علماء المسلمين، وأن له حظًا من النظر في بعض الآيات الكريمة، مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلا أَذًى﴾ [البقرة:٢٦٢].

ومن الأحاديث الشريفة أن رجلاً جعل ناقة في سبيل الله، فأرادت امرأته الحج فقال لها النبي -ﷺ-: «اركبيها فإن الحج في سبيل الله» (١٥٥).

٢- ونظرًا إلى أن القصد من الجهاد بالسلاح هو إعلاء كلمة الله تعالى، وأن إعلاء كلمة الله تعالى كما يكون بالقتال يكون - أيضًا- بالدعوة إلى الله ونشر دينه؛ بإعداد الدعاة، ودعمهم، ومساعدتهم على أداء مهمتهم فيكون كلا الأمرين جهادًا لما روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم» (١٥٦).

٣- ونظرًا إلى أن الإسلام محارب - بالغزو الفكري والعقدي - من الملاحدة واليهود والنصارى وسائر أعداء الدين، وأن لهؤلاء من يدعمهم الدعم المادي والمعنوي، فإنه يتعين على المسلمين أن يقابلوهم بمثل السلاح الذي يغزون به الإسلام، وبما هو أنكى منه.

٤- ونظرًا إلى أن الحروب في البلاد الإسلامية أصبح لها وزارات خاصة بها ولها بنود مالية في ميزانية كل دولة، بخلاف الجهاد بالدعوة، فإنه لا يوجد له في ميزانيات غالب الدول مساعدة ولا عون.

لذلك كله فإن المجلس يقرر - بالأكثرية المطلقة - دخول الدعوة إلى الله تعالى، وما يعين عليها في معنى (وفي سبيل الله) في الآية الكريمة. هذا وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين (١٥٧).

وهذا الرأي الذي ذهب إليه المجمع الفقهي هو اختيار بعض الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب وكثير من المعاصرين (١٥٨).

- تقرير الاستدلال على حكم هذه المسألة:

إن منشأ الخلاف في تخصيص مصرف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في الغزو والجهاد أو تعميمه في وجوه الخير وأنواع البر مبني على الخلاف في قاعدتين من قواعد الخلاف عند الأصوليين:

القاعدة الأولى:

(الفرد المضاف إلى معرفة هل يعتبر من صيغ العموم أم لا؟) [١٥٩]. لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:٣٤] فالنعمة لفظ مفرد مضاف إلى معرفة فيعم كل النعم، ومثله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في آية الصدقة، فهو لفظ مفرد مضاف إلى معرفة فيعم كل سبل الخير، وهذه الصيغة من صيغ العموم.

وقد قال بعمومها الإمام مالك وأحمد وأصحابه - رحمهم الله - تبعًا لعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم ، كقولك: أدب ولدك وامرأتك يشمل جميع أولادك ونسائك.

وذهب الحنفية وبعض الشافعية إلى عدم عموم هذه الصيغة.

القاعدة الثانية:

(هل يخص العام بمقصوده أو يحمل على عموم لفظه)؟ [١٦٠].

ذهب الجمهور إلى أن العام لا يخص بمقصوده بل يحمل على عموم لفظه، وقال المالكية يقصر العام على مقصوده، كقوله تعالى: ﴿أَوْ لامَسْتُمْ النِّسَاءَ﴾ [النساء:٤٣]، فالملامسة تشمل اللمس بشهوة وبدون شهوة، ومن خص العام

بمقصوده قال: إن المتبادر من لمس النساء وما يقصد منهن غالبًا من الشهوة، ومن لم يخصه به عممه في الاثنين. ومثله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في آية الصدقة، فمن قال: يخص العام بمقصوده كالمالكية قصره على الغزو فقط وألحق به الحج والعمرة، ومن قال: لا يخص بعمومه وهم الجمهور خرج على مذهبهم هذا أن ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عام يشمل كل أمور الخير من الغزو والحج والدعوة إلى الله ومتعلقاتها ومرافقها.

وعلى هذا يمكن أن يكون اختلاف بعض الفقهاء في اعتبار تلك القواعد سببًا في نشوء الخلاف في توسيع مصرف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أو تضييقه.

◆◆◆◆

مشهد الصيام عند خالد!

خالد شاب فرنسي في التاسعة والعشرين من عمره، أطلق على نفسه هذا الاسم بعد أن دخل في الإسلام قبل سبع سنين.. قابلته قبل بضعة أسابيع في مدينة (شاتو شينو) جنوب باريس،وسألته عن سبب إسلامه،فأخبرني أنه كان يعيش في حي يعمل فيه بعض المسلمين المغاربة، فرآهم في أحد الأيام يعملون في الظهيرة، ولا يتناولون أي طعام أو شراب، فسألهم عن سبب هذا الامتناع، وهم في قمة التعب والعطش!! فأجابوه بأنهم صائمون، ولا يجوز لهم تناول أي طعام قبل غروب الشمس، وذلك طيلة شهر رمضان من كل عام. فاندهش من جوابهم ودارت في ذهنه الكثير من الأسئلة التي حاصرهم بها حول هذا الصيام،ولكنه لم يجد عندهم من الإجابة ما يشفي لهيب نفسه وفطرته..

يقول لي: لم أستطع أن أنسى هذا الوضع الذي رأيته من أولئك العمال، فهم

مع صيامهم يعملون طوال النهار،ويخضعون بكل انقياد واستسلام لذلك الأمر الديني.. حاول خالد البحث عن إجابة شافية لكل تساؤلاته الملحّة فلم يجد الإجابة الكافية لأسئلته الثائرة؛ مما حفّزه للبحث عنها في الكتب التي تتحدث عن الإسلام وعن الصيام على وجه الخصوص،وبعد قراءة عدة كتب منها،وجد بعدها حاجةً في نفسه لا تقاوم،ورغبةً جامحة تدعوه للدخول في هذا الدين وإعلان إسلامه..

تعجبت كثيرًا لمّا سمعت قصته وانبهاره العظيم بالصيام، وبدأت أقارن بين نظرته للصيام ونظرتنا له.. فالعبادة واحدة، وأحكامها ثابتة، وهي ذاتها لم تتبدل بالأزمنة ولا بالأمكنة.. ولكن كيف قلبت كيان هذا الشاب المسيحي الأعجمي، وقادته لتغيير مساره في الحياة، بينما لا نجد لكثير منا هذا الأثر في حياته أو ذاك التهذيب في نفسه ونحن نصوم رمضان أعوامًا عديدة وأزمنة مديدة؟!

تلك العبادة الصامتة التي لا يرى أثرها بوضوح على من تلبّس بها وامتثل لأمر الله تعالى بإتيانها، ومع ذلك فهي تحمل معاني ناطقة؛ بل وحكمًا بالغة في انتصار النفس على شهواتها،وتمكّن الروح والإيمان من السيطرة على نوازع الهوى وحظوظه بتقوية الإرادة والعزيمة في النفوس،ولا ينكر أحد أن هذا الانتصار النفسي لو عاشته الأمة في أوقاتها الحاضرة لانتصرت في كل معاركها، وعلى جميع الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية.

وهذا المعلم الفريد بقدر جهلنا له تكون منزلتنا بين الأمم، وعلى قدر ضعفنا في هذا الميدان تنكشف هزائمنا للعيان.. لهذه الحكمة جاء الأمر بالصيام في سلّم التشريع قبل الأمر بالجهاد، وقبل وجوب الزكاة؛ لأن الإنسان الذي يجود

بروحه ويبذل ماله لله لا يمكنه تحقيق ذلك الفوز حتى يجتاز معركة النفس وينتصر عليها..

فالمعاني الروحية لا ينبغي فصلها عن أحكام الأداء البدني للعبادة؛ بل لا تكتمل عبودية القلب إلا بذلك الأثر المقاصدي لحقيقة العبادة وتجلياتها الإيمانية،يقول الحق سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٨٣].

من يقرأ هذه الآية لا يصدق أن شرائح من المخاطبين بها هم أكثر من يملأ الأسواق، ويرفع الأسعار لجلب الأطعمة وتكديسها،وهم أكثر من يضيع الليالي في برامج فضائية وسهرات لاهية تخص بها ليالي رمضان عن بقية ليالي العام!

لقد أدرك خالد الفرنسي أن رمضان نعمة عظيمة للمسلمين تزكّي أنفسهم،وتنمّي العطف على فقرائهم،وتصلح أبدانهم،وتهيئ لهم الظرف المناسب والفرصة المثلى لمراجعة أنفسهم وتصحيح مسارهم والكشف عن حساباتهم السنوية.. فهل ننهل من فيوض فضائله وفوائده منهلاً عذبًا لعطشنا الذي لم يروَ، وعلاجًا لأمراضنا التي لم تشفَ؟!

◆◆◆◆

فلسفة المقاومة
بين خيار السلاح ومشروع الإصلاح

تعدّ مقاومة المحتل المغتصب في كل الشرائع والملل عملاً بطوليًا مشرفًا مهما كانت طبيعة الغاصب المعتدي من حيث الفكر والجنس، ومهما كان هذا المقاوِم من حيث الهدف والتوجّه. وكل الشعوب البشرية تفاخر بشهدائها، وتقدس دماءهم الزكية اللاهبة بالنصب التذكارية والأعياد السنوية كطبيعةٍ لفطرة الإنسان وميوله نحو الحرية والعدالة ومقاومة الاستبداد.

والفلسفة الإسلامية للمقاومة ورد العدوان يصطلح عليها بـ«الجهاد» كمفهوم له دلالاته المستوحاة من معناه اللغوي؛ فمعطياته اللغوية واستعمالاته الشرعية تعود في مجموعها إلى بذل الجهد والاجتهاد في التبليغ والدعوة والقتال، والجهاد لم يشرع إلا كوسيلة لحفظ الدين ونشره والدفاع عن دعاته ومبلّغيه، وحماية

لبيضة المسلمين، ومواجهة كل المعتدين والمحتلين لأراضي الأمة ومكتسباتها؛ ولا شك أن هذا يقتضي بذل الغاية من الجد والاجتهاد.

والقائد المسلم حامل لواء العمل بالجهاد سواء كان قتاله للطلب والدعوة، أو للدفع والمقاومة، عليه مسؤولية كبرى في حماية هذا المسلك الخطير من النزوات النفسية والمطامع الدنيوية؛ حتى لا يكون جهاده تنفيسًا للغرور بالقوة أو العلو في الأرض، والقادة والجنود في حالة المقاومة أو النصرة عليهم واجب المراعاة التامة لمقاصد الجهاد في حفظ الدين وليس تضييعه، وحقن الدماء، وليس سكبها رخيصة في كل وادٍ يمرون فيه، وأن الأرواح التي تزهق بسببهم هي في ذمتهم أحياءً وأمواتًا، وقطرات الدم التي تراق بغير وجه حق هي أعز عند الله تعالى من الكعبة ولو نقضت حجرًا حجرًا..

والتاريخ الإسلامي -في بعض مراحله- لم يسلم من تلك الخروقات المشينة لمحاسن ذلك التشريع، وحسبنا بالنبي -ﷺ- وخلفائه الراشدين أنموذجًا يقتدى به في حماية الجهاد من التضييع لمقاصده أو الإخلال بمعانيه.

وبما أن الجهاد لم يكن في نفسه هدفًا أو غاية بل كان وسيلة لتحقيق مقاصد الدعوة والإصلاح، فإنه لم يشرع إلّا في حالة استنفاد المسلمين خيار السلم والمحاورة بالتي هي أحسن، ثم بعد استنفاد خيار الجزية بحماية الآخر مقابل مال عادل يؤخذ من أقويائهم، ويردّ في حماية أوطانهم؛ مع فتح الحدود لتبادل العلاقات ونشر الدين من غير إكراه أو إجبار.. وحتى لو انقضت تلك الخيارات فإن المسلمين لا يقدمون على القتال، ومازالت هناك مجالات أخرى يحسن فيه تبليغ الدين من غير المواجهات أو القوة، وقد قال النبي -ﷺ-: «جاهدوا

المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم» [١٦١]. وهذا يدل على عموم مفهوم الجهاد لكل وسائل الدعوة والتبليغ، سواء كانت بالوسائل السلمية الفكرية والإعلامية والمدنية، أو من خلال الأدوات القتالية التي جعلها القرآن آخر الدواء وأضعف المحاولات وأكرهها على النفس؛ كما ورد في القرآن: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]. وقال تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال:٧]. وغيرها من النصوص.

هذه الفلسفة الجهادية لو تأمّلناها من خلال كل النصوص من غير تجزيء لمفرداتها، وأعملنا القواعد الكلية والمقاصد المرعية؛ فإن الجهاد يأتي حينئذ كلبنة في مشروع بناء مجتمع أمثل يعمه الأمن والاستقرار، ولا يأتي القتال إلا كحالة استثنائية لها شروطها الصارمة، وليس بابًا نحو الفتن والشرور وانتهاك الحرمات، لذا فهو جزء من معركة الإصلاح التي يدعو إليها الإسلام في معركته مع الأهواء المضلة والنفوس الظالمة والعادات الباطلة، هذه الفلسفة الجهادية كانت واضحة في الوعي الديني لدى جيل التأسيس من الصحابة رضي الله عنهم عبّر عنها ربعي بن عامر رضي الله عنه لما سأله رستم عن هذه الفلسفة ومبادئ مشروعهم التوسعي فقال له: «الله ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام».

هذه القيم هي أبجديات الإصلاح المنشود من وراء أي مواجهة للمسلمين مع غيرهم، سواء كانت حربًا مادية أو صراعًا حضاريًا أنتجته العولمة المعاصرة. وفقدان الفرد المسلم لهذه المعاني يحرمه من القوة المعنوية التي تمنحه الصمود

والقيام بدوره في الشهود الحضاري.

والأمة الإسلامية، وهي تمر بمحنة الاعتداء اللطيف في بعض دويلاتها حيث تحتل العراق وأفغانستان وفلسطين بذرائع ماكرة كتحرير الإنسان من الظلم أو نشر الديموقراطية الغربية أو استعمار تلك الدول والنهوض بها، كل تلك الشعارات قد احترقت، وتلاشت مع البوارج المدمرة والطائرات المحرقة والتفجيرات الانتحارية. فالوضع الراهن بوضوحه للرائي والسامع شجع على إحياء الدعوة للقتال من أجل رفع العدوان، ولا أستنكر هذا الخيار الذي دفعهم إليه، وسوغه لهم الاستكبار الغربي والعنجهية الامبريالية المعاصرة، ولكن قبل هذا العلاج هناك شروط مهمة وسنن ضرورية في جعل القتال مشروعًا إصلاحيًا، وليس وسيلة نحو المناكفة المهزوزة أو ردة الفعل السريعة الخاطئة.

إن تحرير الأوطان هو من أجلّ الأعمال؛ فهو إحقاق للعدل ورفع للظلم وبناء للمجتمع وحماية للإنسان، فإذا كان تحريرها على أيدي أبطال معركة السلاح من غير عدة متكاملة لمشروع الإصلاح الواعي؛ فإن مصيرهم الإخفاق في التحرير والاستقلال، والثورات العربية في منتصف القرن الماضي وقعت في هذا الخلل الذي جعل شعوبهم يحنّون إلى عصور الاستعمار الأجنبي، ولو كان بغيًا وعدوانًا! فالمقاتلون الذي لا ينظرون سوى دحر العدو فقط قد يقعون في عداوة أنفسهم إن لم يهذبوها من الأطماع والمصالح الفردية، وهذا ما جعل الجهاد الأفغاني -الذي سَرَت في وديانه الكثير من الدماء الزكية والتضحيات الغالية، وهزمت على جباله جيوش السوفيت القمعية- يخفق في أول اختبار

حقيقي مع النفوس التي لم تتحرر من أهوائها وحظوظها، ويرجع كل الانجازات الماضية إلى ليل بهيم من الدمار، والتشتت والخراب المجتمعي.

لا أظن أن هناك مراجعة حقيقية للتجارب الجهادية المعاصرة، بل أرى أن الأخطاء تتكرر في كل ميدان ينقلب فيها الجهاد المشروع إلى معول للإرهاب والقتل الممنوع، وتستغل مشاعر الشعوب المقهورة بعنتريات مفضوحة يتكرر فيها أكل الثور الأبيض أمام مرأى نفس المشاهدين الصامتين.

◆◆◆◆

تأملات فقهية.. حول موضوع التأمين

أثيرت ضجة حول موضوع التأمين بين مبيح ومحرم لهذا العقد، واضطربت الآراء في حكمه الشرعي بعد ما ألزمت الدولة بتطبيق التأمين التعاوني الإلزامي على رخص القيادة والذي بدأ تطبيقه في (١٥/٩/١٤٢٣هـ) وتعالت الأصوات بين من يشنع على المبيحين وأنهم أضاعوا الدين واتبعوا الشهوات ومن يرمي المانعين بالغلو والتشدّد، وتناقلت بعض الصحف ومواقع الإنترنت أخبار هذه الردود والخلافات.

وكم كنا نود أن يكون لهيئاتنا العلمية صوت يعلو على كل تلك الأصوات يدعو للنظر المتجرد المبني على نصوص الشرع ومقاصده الكلية.

فأحببت أن أبعث بهذا الموضوع إلى كل عالم أو طالب علم ليجلي لنا الموقف الصحيح أمام هذه النازلة ويزيل كل التباس وقع في نفوس كثير من الناس،

ويبين حقيقة النظر الشرعي الذي ينبغي أن يسير عليه المفتى أو المجتهد في مثل تلك المسائل.

ولعلي أن أساهم بالدعوة إلى بحث هذه المسألة والنظر فيها مرة أخرى وعدم التردد وترك الناس في الحيرة والاضطراب الذي صنعته تلك الأصوات المحرمة والردود عليها والاختلافات الضيقة التي أنتجت حرجًا لكثير من المسلمين.

ومن مبررات مطالبتي بإعادة النظر في بحث المسألة وعلاج هذه النازلة ما يلي:

١- إن السماحة واليسر من أعظم أوصاف الشريعة.

كل من نظر في الشريعة الإسلامية أصولها وفروعها ظهر له وبشكل قطعي أن مبتنى أحكامها على السماحة واليسر، وقد دلت على ذلك الكثير من النصوص والدلالات الشرعية من الكتاب والسنة والآثار المختلفة. ومن ذلك قولة تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] والوجه الذي تحمل عليه هذه الآية هو عموم اللفظ في جميع أمور الدين الدينية والأخروية وهو ما ذهب إليه جماعة من المفسرين [١٦٢]. وأكد المولى عز وجل المعنى الوارد في الآية السابقة بقوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح:٥-٦]، وقد قال ﷺ في تفسيرها: «لن يغلب عسر يسرين» [١٦٣].

إن الإسلام دين الفطرة ومعلوم أن الفطرة في الجملة راجعة إلى الجبلة، وهي مضادة للشدّة والعنت وتنفّر منها، فكان على الشريعة حتى تلائم هذا الوصف في النفوس أن تكون سهلة سمحة، وهذا هو الضمان القوي لنفوذها في الخلق.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «إن الله وضع هذه الشريعة المباركة حنيفية سمحة سهلة حفظ فيها على الخلق قلوبهم وحببها لهم بذلك، فلو عملوا على خلاف

السماح والسهولة لدخل عليهم فيما كلّفوا ما لا تخلص به أعمالهم»[١٦٤].

وموضوع التأمين من العقود التي استجدت في عصرنا الحاضر، ولا يختلف اثنان أن الغاية منه هو تفتيت الأخطار عن المشتركين فيه وأن يتحملوا مسؤولية تخفيف الأضرار عمن نزلت به الكارثة منهم وأصابه هلاك في ماله أو تجارته.

وهذه الغاية محمودة شرعًا، وحاجة الناس إليها ماسة وعظيمة، فإن كان تحقيقها من خلال عقد معاوضة يحصل فيها المؤمّن على قسط ثابت من المال في مقابل تحمله كل الأضرار التي تقع على المومّن؛ كان هذا العقد ممنوعًا [١٦٥].

أما اذا كان العقد يقصد به التبرع والتعاون بين المؤمنين فهذا جائز بناء على رأي كثير من الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية [١٦٦].

فما دام أن الحاجة إليه ماسة ونفعه كبير لكثير من الناس فما المانع أن يبحث له عن صيغة مقبولة شرعًا وتعمم على الجهات ذات النفع المشترك من هذه العقود.

إن التباطؤ في إيجاد الصيغ الشرعية المقبولة لهذه العقود قد يفهم منه إما عجز في الشريعة -وحاشاها ذلك- أو عجز في العلماء أنهم لم يستطيعوا إيجاد مثل هذه الصيغ -ولا أظنه كذلك-.

والذي ينبغي في هذا المقام أن يبادر العلماء في علاج هذه النازلة، وذلك أن شريعة السماحة واليسر لا يمكن أن تترك الناس في حرج وضيق لعقد من العقود التي يحتاجونها حاجة ماسة وفيها مقومات السعة والتخفيف على الناس.

٢-إيجاد المخرج الشرعي المخلص من الإثم في المستجدات المعاصرة ضرورة واقعية.

من الدواعي لتكرار النظر في مسألة التأمين التعاوني الذي أصبح أمرًا ملزمًا

للناس في البلاد هو إيجاد المخرج الشرعي لهم، إذ لو أغلق المفتي الباب في مثل هذه المسألة المترددة بين الإباحة والحظر- عند البعض -وشددّ فيها القول سدًا للذريعة المتوقعة مع وقوع الاحتياج الظاهر لها؛ لأدى هذا إلى انفضاض الناس من حول الدين، وربما يؤدي إلى غرقهم في مسائل أكثر شناعة وحرمة من غير حاجة إلى سؤال أهل العلم أو معرفة رأي الشرع فيها، ولذلك كان من المهم سد الذرائع المفضية إلى مفاسد راجحة وإن كانت ذريعة في نفسها مباحة، كما ينبغي فتح الذرائع إذا كانت تفضي إلى طاعات وقربات مصلحتها راجحة [١٦٧].

إن البحث عن المخارج الشرعية المخلصة من المآثم منهج شرعي معتبر قد يحتاج إليه المفتي أو الفقيه في بعض المسائل النازلة بالناس وليس ذلك من التحايل المذموم.

وقد فصّل ابن القيم رحمه الله في هذه المسألة حيث قال: «لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة، ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه، فإن تتبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه، فإن حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة؛ لتخليص المستفتي بها من حرج جاز ذلك، بل استحب، وقد أرشد الله نبيه أيوب عليه السلام إلى التخلص من الحنث بأن يأخذ بيده ضغثًا فيضرب به المرأة ضربة واحدة، وأرشد النبي -صلى الله عليه وسلم- بلالاً إلى بيع التمر بدراهم، ثم يشتري بالدراهم تمرًا آخر فيخلص من الربا.

فأحسن المخارج ما خلّص من المآثم، وأقبح الحيل ما أوقع في المحارم أو أسقط ما أوجبه الله ورسوله من الحق اللازم، والله الموفق للصواب» [١٦٨].

٣- فقه العقود والمعاملات هو فقه الضرورات [١٦٩].

إن من المسلمات فقهًا أن عقود المعاملات ضرورية للحياة الاجتماعية وتختل بدونها الحياة، ولا تسير أمور المجتمع الإنساني على استقامة واعتدال؛ ذلك أن علاقة البشر بعضهم ببعض علاقة تكامل واحتياج متبادل، ولذلك تنوعت صور العقود والمعاملات المالية من بيع وإجارة وسلم واستصناع وكفالة وغيرها، ولو جرت المعاملات على نمط واحد دون تنوع وتعدد لأدى ذلك إلى مشقة بالغة ولما نمت الحياة وتطورت.

يقول الإمام السيوطي رحمه الله: «ومن التخفيف جواز العقود الجائزة، لأن لزومها يشق، ويكون سببًا لعدم تعاطيها، ومن التخفيف أيضًا: لزوم اللازم وإلا لم يستقر بيع ولا غيره» [١٧٠].

فالشرع قد نظر إلى مصلحة العباد واحتياجاتهم الضرورية، فرفع عنهم المشقة والحرج بإباحته لهم ضروبًا من المعاملات، وأصنافًا من المشاركات والمضاربات وبالأخص تلك العقود التي يحتاجها أغلب المجتمع ولا ينفك من التلبس بها إلا القليل من الناس، فجعل الشرع السبب في ذلك التخفيف هو: (العسر وعموم البلوى) والمقصود بهذا المصطلح: حين يبلغ الأمر من الصعوبة حدًا لا يستطيع أحد في المجتمع لأن يتفاداه، فينجم عن هذا عفو الشارع، والسماح به، وعدم المؤاخذة عليه [١٧١].

وقال الفقهاء في مثل هذا: «إن ما عمت بليته خفت قضيته» [١٧٢]. ومعظم العقود المالية على مذهب الحنفية وغيرهم هي ضرورة [١٧٣]، وأجيزت على خلاف القياس، فبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوّز على خلاف القياس؛ دفعًا لحاجة المفاليس، والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة، والأنموذج

ومشروعية خيار الشرط دفعًا للندم، ومنه الرد بالعيب، والإقالة، والحوالة، والرهن، والضمان، والإبراء، والقرض والشركة، والصلح، والحجر، والوكالة، والإجارة، والمزارعة، والمساقاة وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب الفقهاء، بل هناك من القضايا المعاصرة التي أجيزت على خلاف الراجح نظرًا للحاجة العامة لها كالشرط الجزائي وبيوع الوفاء وبيع التورق وبيع المرابحة للآمر بالشراء.

وأعتقد والله أعلم أن عقد التأمين التعاوني الإلزامي لا يبتعد عما سبق ذكره من عقود صححتها الشريعة نتيجة لحاجة الناس إليها وإن خالفت القياس والقاعدة المطردة في عقود المعاملات، وإن طرأ فيها ما يخل بالعقد، فأعتقد أيضًا أن مجال تصحيحه ممكن ومعلوم لأهل العلم، هذا مع علمنا أن الأصل في العقود الصحة إلا ما أبطله الشرع أو نهى عنه.

٤- فتح المجال للبديل المباح عند المنع من المحظور.

وهذا الأدب في الفتيا له من الأهمية القصوى في عصرنا الحاضر القدر العظيم، وذلك أن كثيرًا من المستجدات الواقعة في مجتمعنا المسلم قادمة من مجتمعات كافرة أو منحلة لا تراعي القيم والثوابت الإسلامية، فتغزو مجتمعنا بكل قوة مؤثرة ومغرية كحال كثير من المستجدات في العقود المالية وغيرها، ولعل التأمين مثال حي لها.

فيحتاج الفقيه إزاءها أن يقر ما هو مقبول مباح شرعًا ويمنع ما هو محظور أو محرم مع بيانه لحكمة ذلك المنع، وفتح العوض المناسب، والاجتهاد في وضع البدائل المباحة شرعًا حماية للدين وإصلاحًا للناس. وهذا من الفقه والنصح

في دين الله عز وجل ، كما قال ابن القيم رحمه الله: «من فقه المفتي ونصحه إذا سأله المستفتي عن شيء فمنعه منه وكانت حاجته تدعو إليه، أن يدله على ما هو عوض له منه، فيسّد عليه باب المحظور ويفتح له باب المباح، وهذا لا يتأتى إلا من عالم ناصح مشفق قد تاجر مع الله وعامله بعلمه، فمثاله من العلماء: مثال الطبيب العالم الناصح في الأطباء، يحمي العليل عما يضره، ويصف له ما ينفعه، فهذا شأن أطباء الأديان والأبدان.

وفي الصحيح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم» [١٧٤]. وهذا شأن خلق الرسل وورثتهم من بعدهم» [١٧٥].

إن البحث عن البديل المباح عند المنع من المحظور هو مهمة العالم الثقة، وإذا لم يقم بهذا الدور العظيم فلربما يعتلى من قبل من لا خلاق لهم في العلم أو الورع فيسيروا بهم نحو الانحلال هروبًا من العنت والحرج زعموا.

وما أحسن ما قاله الإمام سفيان الثوري رحمه الله: «إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة، فأما التشدد فيحسنه كل أحد» [١٧٦].

٥- حكم الحاكم يرفع الخلاف.

قال الزركشي رحمه الله: «قالوا: حكم الحاكم في المسائل المختلف فيها يرفع الخلاف، وهذا مقيد بما لا ينقض فيه حكم الحاكم، أما ما ينقض فيه فلا» [١٧٧]. ومدار نقض الحكم على تبين الخطأ، والخطأ إما في اجتهاد الحاكم في الحكم الشرعي حيث تبين النص أو الإجماع أو القياس الجلي بخلافه، ويكون الحكم مرتبًا على سبب صحيح، وإما في السبب كأن يكون الحكم مرتبًا على سبب باطل كشهادة

الزور مثلاً.

والتأمين التعاوني الإلزامي فيه خلاف قوي بين العلماء، فلماذا لا يترجح جوازه بناءً على ترجيح الحاكم له والإلزام به.

هذه بعض التأملات التي جالت في خاطري حول مسألة التأمين وأهمية الاجتهاد في معرفة حكمه بما يحقق مقاصد التشريع من طاعة الخالق وإسعاد الخلق بأحكام الله الباهرة.

◆◆◆◆

فقه الترفيه.. وأزمة الوعي الديني!!

كم من القضايا والإشكاليات الفقهية تطفو على السطح العلمي والفكري بشكل رتيب ومتكرر عند حصول إحدى المناسبات الدينية المعهودة مثل: دخول شهر رمضان أو العيد أو نوازل الحج أو بعض المناسبات السنوية التي يحتفل بها العالم الإسلامي مثل: المولد أو ليلة الإسراء أو النصف من شعبان أو غيرها؛ وفي كل مناسبة من تلك المناسبات نعود مرة تلو الأخرى إلى اجترار الجدل والخلاف حول صحتها أو منعها، مشروعيتها أو بدعيتها، وتزداد تساؤلات الناس حول تلك المسائل وحكمها الشرعي من خلال البرامج الدينية الفضائية التي تحمل معها المزيد من التساؤلات العكسية، وليست الأجوبة المفيدة عن السبب من وراء تلك التباينات الفقهية بل والصراعات الدينية في حكم هذه النازلة أو تلك المناسبة.

ولا أقصد هنا حسم الخلاف الفقهي في تلك المسائل؛ لأن هذا يعسر بل ويستحيل أن يختفي بمجرد القناعة الشرعية بالراجح المعتبر من الأقوال والأدلة أو من خلال وثوقية السائل والمستمع للفقيه المفتي، ولكن من الممكن أن نقلل ونخفف هذا الجدل بالاعتناء بتصحيح منهجية التفكير العلمي، والتربية الإيمانية على مقاصد التعظيم الغيبي، والأدب في التعامل مع المخالفين، والتركيز على هذه المعاني الفكرية التي تصلح الخلل المتراكم منذ أزمنة نتيجة التعصب المذهبي والإلف على التقليد والخوف الشديد من الاجتهاد الجديد.

ولعلي أن أحكي قصة تتكرر في كل إجازة يقضيها أفراد المجتمع بحثًا عن اللهو والترفية وكسر الرتابة لأنفسهم أو لأطفالهم، وقد بدأت القصة عندما رغبت الحديث في الإجازة الصيفية الماضية عن كيفية استثمارها واستغلال أوقاتها، فدخلت إلى أحد المواقع الإلكترونية المخصصة للخطب المنبرية لعلي أن أجد برامج جديدة ورؤى نافعة أبني عليها أفكاري التي أعزم أن أخطب بها أمام الناس، وبعد استعراض عدة خطب في هذا الموضوع مما كانت على واجهة الموقع كأفضل الموجود من الخطب، عزمت بعد قراءتي لها أن أقفل الموقع، وأنهي البحث لشعوري بعدم واقعية الطرح الذي أقرؤه ومصادمته للعقل والفطرة الإنسانية ومقاصد الشريعة؛ فغالب الحديث الذي قرأته في تلك الخطب يدور حول القضايا المحرمة والممنوعة من تصرفات الناس في الإجازة، دون البرامج المباحة والمتاحة، كما جاءت قاعدة سدّ الذرائع في غير مكانها المعروف شرعًا في أكثر من موضع بالمنع من كثير من صور السفر والسياحة واللهو المباح، لما يتوهم من إفضائها إلى المحرم شرعًا مع أن

إسقاطات الكلام كانت داخل بلادنا المحافظة.

أما الخطاب الذي لاحظته في مثل تلك الخطب فكان ينزع إلى الاتهام المبطن لكل باحث عن الترفيه والتسلية بأنه في طريقه نحو الفسق والفجور، كما كانت لغة التحذير المستمر من أبواب الشرور التي تفتح في الإجازة الصيفية طاغية على خطاب التيسير والتبشير المشروع، ولما جاء الحديث عن البرامج المثلى والبديلة التي ينبغي للوالدين حثّ أولادهم عليها كانت مركزة في إدخالهم حلقات القرآن الكريم، والمراكز الصيفية، وقراءة الكتب النافعة، والذهاب بالعائلة إلى زيارة الحرمين الشريفين، والبعض كان يتحدث عن الاستفادة من الدورات العلمية التي تقام في أكثر مناطق المملكة.

أمام هذه الحالة الراهنة للخطاب الترفيهي المتكرر مع قرب كل مناسبة أو إجازة سنحت في ذهني عدد من التأملات أرى أنها مهمة في مشروع تجديد هذا الخطاب ومعالجة مشكلاته الراهنة في مجتمعنا؛ فالترفيه -من وجهة نظري- لم يعد من القضايا الهامشية في حياة الناس اليوم، بل أصبحت برامجه ونفقاته من أولويات الميزانية الأسرية والخطط العائلية، كما تشهد بذلك أوساطنا الاجتماعية، وهناك في عالم المال من يتحدث بأن اقتصاديات الترفية ستحتل المرتبة الأولى في الإنفاق العالمي، وستصبح الدول السياحية هي الأغنى بدلاً من الدول الصناعية حاليًا والدول الزراعية سابقًا، وحتى الثقافة ستخضع لما يحبه الناس، ويستمتعون به، وليس لما يصلح لهم، ويبني أفكارهم علميًا ومنطقيًا.. هذه التغيرات العالمية لسنا في بعد عنها، بل أصبح مدى تأثيرها علينا قويًا وساحرًا؛ فكم من الأشخاص في مجتمعنا يقترض من أجل رحلة سياحية

لا تستغرق أيامًا من إجازته؟! ويشتري أجهزة الاستقبال الفضائي وجوالات الجيل الثالث، وهو يعجز عن سد نفقات عائلته الصحية والتعليمية؟!

فهذه التحوّلات العميقة في ثقافة الترفيه ليس بيدنا إيقاف عجلتها، ولكننا قد نستطيع تغيير اتجاهها وتخفيف صدمتها لثوابتنا ومقدرتنا لو تضافرت الجهود في بناء الوعي والبحث عن البدائل المقبولة والحلول المشروعة.

وعند النظر في الموقف الشرعي من مستجدات الترفيه ألحظ هروبًا وانزواء من نخبنا الشرعية عن مواجهة واقع السعي اللاهث نحو وسائل اللهو والترفيه المعاصر خصوصًا من فئة الشباب والأطفال، ويعتقد بعض دعاتنا وعلمائنا أن الحلول المثالية التي لا تصلح إلا لفئة محدودة جدًا من المجتمع كالانشغال بالحفظ والقراءة وحضور الدورات العلمية أنها الحل المسكن والشامل لكل أولئك المبهورين بالجديد المغري والفاتن من اللعب والترفيه، وهذا يشكّل إحراجًا كبيرًا لكل دعاوى واقعية الدين وصلاحيته لمتغيرات الزمان والمكان، وأظن أن المحك الحقيقي للفقه السديد هو إيجاد البديل المباح عند المنع من أمر تتشوّف إليه النفوس والأهواء، كما أن الحاجة ماسة لإعادة النظر في كثير من القضايا الفقهية التي أخذت تحريمًا وتحوّطًا مقدسًا في مرحلة ماضية للصحوة؛ مثل قضايا الرياضة بأنواعها المختلفة للرجال والنساء، وقضايا الفن الهادف، والهوايات الترفيهية، والألعاب العلمية، والسفر والسياحة وغيرها. وهذه لو تأملنا فيها لا تخرج عن أصل الحلّ والإباحة، ويمكن أن تنقّى من المفاسد والأضرار لا أن تمنع في الأصل وتربط بالمروءات، وتجعل معيارًا للتمسك بالدين من عدمه، فهذه النظرة بما فيها من تشدّدٍ وتحوطٍ لا ينبغي أن تعمَّم

للجميع؛ كفتاوى ملزمة ومناهج تربوية محتّمة، في حين أن في سنة النبي - ﷺ- ما يدعو للترفيه واللهو بما لو حصل في أيامنا تلك لعدَّ من الممنوعات وخوارم المروءات، مثل إذنه ومشاهدته عليه الصلاة والسلام لرقص الأحباش بالرماح في المسجد [١٧٨]، وسماحه للجاريتين عند عائشة رضي الله عنها أن تغنيا وتضربا الدف في يوم العيد [١٧٩]، ومسابقته عليه الصلاة والسلام لزوجته عائشة رضي الله عنها [١٨٠]، والسماح لها باللعب بالدمى [١٨١] وغيرها من مواقف وتوجيهات سامية تجمع الناس ولا تفرقهم، وتحببهم في الدين ولا تنفرهم، وتؤكد واقعية الشريعة في التعامل مع كل أصناف وشرائح المجتمع بما يحقق لهم الهداية، ويثبتهم على طريق الحق، ولو كان ببعض اللهو والمرح، وحتى يعلم الجميع أن في ديننا فسحة، كما أن فيه جدًّا وجهادًا واجتهادًا.

◆◆◆◆

الهوامش

هوامش القسم الأول

(١) رواه مسلم (١٩٥٥).
(٢)ينظر: سنن أبي داود (٣٤٦٢)، ومسند أحمد (٤٨٢٥).
(٣) رواه البخاري (١٦٧١).
(٤) انظر: تجديد الوعي لبكار (ص:٦).
(٥) انظر: المعجم الوجيز (ص:١٥٧) إعداد مجمع اللغة العربية في القاهرة.
(٦) انظر: مقدمة ابن خلدون (٢/ ٣٦).
(٧) انظر: تجديد الوعي لبكار (ص:١٢٠-١٢٦)، ومقدمات للنهوض بالعمل الدعوي لبكار (ص:٣٥٣).
(٨) مقدمة ابن خلدون (١/ ١٦٠).
(٩) رواه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).
(١٠) انظر: مقدمة ابن خلدون (١/ ١٦٠).
(١١) رواه البخاري (٤٩٩٣).
(١٢) رواه الترمذي (٣٦٩٠).
(١٣) صحيح : رواه الترمذي(٣٦٩٠).
(١٤) انظر: الكلام على مسألة السماع (ص:٣١١ - ٣١٤).
(١٥) انظر: عمر بن عبد العزيز لعبد الستار الشيخ (ص:٢٢٦).
(١٦) انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص:٢٤٠).
(١٧) انظر: عمر بن عبد العزيز لعبد الستار الشيخ (ص:٢٠٤).
(١٨) انظر: مقدمة ابن خلدون (١/ ٨٨-٩٩).
(١٩) رواه البخاري في الأدب المفرد (٥٤٣)، وأبو داود (٥١٢٤).
(٢٠) رواه الطبراني في الأوسط (٢٨٩٩)، وابن حبان (٥٦٦).
(٢١) رواه مسلم (٢٥٦٦).
(٢٢) رواه مسلم (٥٤).
(٢٣) رواه البخاري (٤٠٨٣)، ومسلم (١٣٩٢).
(٢٤) انظر: الموافقات (٥/ ١٧٧).
(٢٥) انظر: جريدة المدينة (١٣/ ٦/ ١٤٢٥هـ).
(٢٦) انظر مقال لجون براديلي من روتيرز - جريدة الوطن القطرية (١٨/ ٣/ ٢٠٠٣م).
(٢٧) انظر: جريدة عكاظ (٥/ ٤/ ١٤٢٣هـ).
(٢٨) انظر: جريدة الوطن (١١/ ١١/ ١٤٢٤هـ).
(٢٩) انظر: جريدة الوطن (١/ ٥/ ٢٠٠٥م).
(٣٠) انظر: وكالة الإنباء الكويتية كونا، وجريدة

الحياة (٧/ ٥/ ٢٠٠٥م).
(٣١) انظر: مجلة الأمل العدد (٣٥).
(٣٢) انظر: مجلة أسرتنا العدد (٤٥).
(٣٣) انظر: جريدة المدينة (١٦/ ١٢/ ١٤٢٣هـ).
(٣٤) انظر: المرأة المسلمة بين الغزو والتغريب للرماني (ص:٥٦).
(٣٥) انظر: الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية لأبي الحسن الندوي (ص:٢٠-٢٦).
(٣٦) انظر: المؤامرة على المرأة المسلمة للسيد فرج (ص:٤٧-٧٨)، والمرأة ماذا بعد السقوط لبدرية العزاز (ص:٣١-٥٧)، والمرأة المسلمة بين الغزو والتغريب للرماني (ص:٤١ - ٨١)، ومجلة المجتمع (١٤٠٤هـ)، والأسرة (١٤١٧هـ)، والمنار (٣٢).
(٣٧) انظر: جريدة المدينة (٢٣ / ١١/ ١٤٢٠ هـ).
(٣٨) انظر: كتابي (المرأة.. والعودة إلى الذات) ففيه مناقشة للشبهات المثارة على المرأة من الناحية الدينية والحضارية والعقلية والفطرية والإنسانية.
(٣٩) انظر: مجلة البيان ربيع الآخر (١٤٢٠هـ).
(٤٠) انظر: المستصفى (١/ ١٤١). والإحكام للآمدي (٤/ ٣٢)، والبحر المحيط (٦/ ٨٧). وشرح الكوكب المنير (٤/ ٤٣٢).
(٤١) انظر تفصيل الكلام في الضوابط: المستصفى (١/ ٢٦٩-٣٠٠)، ونهاية السول (٥/ ٧٧-٩٠)، وشرح الكوكب المنير (٤/ ١٧٠-١٧١)، وحاشية البناني على جمع الجوامع (٢/ ٥٨٤-٥٨٥)، والموافقات (٢/ ٦٢٧-٦٣٢)، وإرشاد الفحول (ص:٢٤٢)، وضوابط المصلحة للبوطي (ص:١١٥-٢٧٢).
(٤٢) انظر في ترتيب المصالح والمفاسد: قواعد الأحكام (١/ ٥٦-٦٦)، ومختصر الفوائد لابن عبد السلام (ص:١٤١-١٤٢)، والموافقات (٢/ ٤٤-٥٠)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ١٤)، وضوابط المصلحة للبوطي (ص:٢١٧ ومابعدها).
(٤٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/ ٣٨١)، والاعتصام للشاطبي (٢/ ٦٠٠-٦٠٧)، وحقيقة البدعة للغامدي (٢/ ١٨٧-١٨٩).
(٤٤) انظر: (جريدة الوطن عدد١٢٥٥).
(٤٥) رواه البخاري (٩٥٢، ٩٨٨)، ومسلم (٨٩٢) واللفظ له.
(٤٦) رواه البخاري (٩٥٠)، ومسلم (٨٩٢).
(٤٧) رواه البخاري (٥١٩٠)، ومسلم (٨٩٢).
(٤٨) رواه البخاري (٣٢٦٨).
(٤٩) رواه مسلم (٩١).

◆

هوامش القسم الثاني

(٥٠) انظر: كتاب(التنوير) تأليف: لويد سبنسر واندريه كراوز (مترجم)، وكتاب (الفلسفة والإنسان) تأليف: د. فيصل عباس.
(٥١) انظر: كتاب (تاريخ الثورة الفرنسية) تأليف: البير سوبول، القسم الثاني من الكتاب لتلحظ عظم البشاعة والظلامية التي قام بها الثوار، وكتاب (التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر) تاليف: د. عبد الرحيم عبد الرحمن - الفصل التاسع، وكتاب (الفلسفة والإنسان) (ص:٢٤٩-٢٧٦)، تأليف: د. فيصل عباس.
(٥٢) انظر: مقال (بعد تفجيرات بالي.. أمريكا تدعم الإسلام اللطيف) للكاتب الصحفي صهيب جاسم، نشر في موقع إسلام أون لاين في (٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م)، ومقال (الإستراتيجيّة الأمريكيّة الجديدة تجاه العالم العربي والإسلامي) للكاتب كمال السعيد، وجريدة الشعب (٨/ ٢/ ٢٠٠٢م).
(٥٣) انظر: المورد لمنير البعلبكي مصطلح (liberalism) (ص:٥٢٥). دار العلم للملايين - بيروت (١٩٧٠م).
(٥٤) انظر: صدى الحداثة لرضوان زيادة (ص:٣٢)، المركز الثقافي العربي - الطبعة الأولى (٢٠٠٣م).
(٥٥) انظر: حكاية الحداثة، د.عبد الله الغذامي

(ص:٣٨)، المركز الثقافي العربي - الطبعة الثانية (٢٠٠٤م).

(٥٦) انظر: العرب وتحولات العالم، برهان غليون، (ص:٩٧)، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى (٢٠٠٣م).

(٥٧) انظر: المرجع السابق (ص:٩٥).

(٥٨) انظر: الحداثة وما بعد الحداثة. د.عبدالوهاب المسيري، ود.فتحي التريكي، دار الفكر، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق(٢٠٠٣م).

(٥٩) ملف الأهرم الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد(١١٩) نوفمبر (٢٠٠٤م)، مقال(الليبراليون الجدد في المنطقة العربية) هاني نسيرة، وجريدة السياسة الكويتية (٢٢) يونيو(٢٠٠٤م).

(٦٠) هذا الوصف الذي نقلته عن تلك المبادئ هي جزء من النصوص الواردة في مسودة الليبراليين الجدد، وليس تعبيرًا اختلقته من عندي، وهذا المقال قد نشر بالتزامن مع صحيفة (السياسية) الكويتية و(المدى) العراقية و(الأحداث) المغربية، ونشر في موقع (إيلاف) تاريخ (٢٢) يونيو(٢٠٠٤م).

(٦١) انظر: نص البيان في موقع (إيلاف) (٢٤) أكتوبر (٢٠٠٤م).

(٦٢) انظر: مقال (البيان الفضيحة) محمد آل الشيخ، جريدة الجزيرة (١٧/ ٩/ ١٤٢٥هـ)، وردٌّ كتبه مهند الصلاحات نشر في صحيفة شرق وغرب الإلكترونية في (٢٠) نوفمبر (٢٠٠٤م)، ومقال: « لا صوت يعلو فوق صوت الأمركة» باسل ديوب، أخبار الشرق (٨)تشرين الثاني (٢٠٠٤م).

(٦٣) انظر: كتاب (أمركة..لا عولمة) بروتوكولات كولن باول لإصلاح وتهذيب العرب، لمجموعة من المؤلفين، دار جهاد، القاهرة (٢٠٠٣م).

(٦٤) انظر: جريدة الشرق الأوسط (٣١) أكتوبر (٢٠٠٤م).

(٦٥) انظر: سنن أبي داود (٣٦٥٦)، ومسند أحمد (٢٣٧٣٧).

◆

هوامش القسم الثالث

(٦٦) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص:٢٩٢).

(٦٧) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٢١).

(٦٨) انظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٥٤) تحقيق الأرناؤوط، وشرح مسلم (٢/ ٢٣).

(٦٩) رواه مسلم (١٤٧٨).

(٧٠) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٤٥).

(٧١) انظر لتحرير النزاع في المسألة: المجموع (١/ ٩٠-٩١)، وشرح المحلى على جمع الجوامع(٢/ ٣٩٣)، وشرح تنقيح الفصول (ص:٤٣٢)،والمسودة(ص:٤٦٥)،وشرح الكوكب المنير (٤/ ٥٧٤)، والوصول إلى علم الأصول لابن برهان (٢/ ٣٦٩).

(٧٢) انظر: الفكر السامي للحجوي (١/ ٢١٥).

(٧٣) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ١٣٤).

(٧٤) انظر: إعلام الموقعين (٣/ ١٠٩).

(٧٥) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي(ص:٤٤٨-٤٤٩)،والفروق للقرافي (٢/ ٣٣)، ومقاصد الشريعة الإسلامية، د. اليوبي (ص:٥٧٤-٥٨٤).

(٧٦) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص:٤٤٩)، وإعلام الموقعين (٣/ ١٠٩).

(٧٧) انظر: مركز المرأة في الحياة الإسلامية، د.القرضاوي (ص:١٣٠- ١٥٠)، والمرأة ماذا بعد السقوط، تأليف: بدرية العزاز (ص:١٩٩- ٢١٦).

(٧٨) انظر: الموافقات (١/ ١٨٤- ١٩٤)، والعمل بالاحتياط في الفقه الإسلامي، تأليف: منيب محمود شاكر (ص:١١٨).

(٧٩) انظر: الفتوى بين الانضباط والتسيب، د. القرضاوي (ص:١١١).

(٨٠) انظر: ضوابط المصلحة، د. البوطي (ص:١١٠).

(٨١) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٨٦) من حديث معاذ وقال: « رواه الطبراني في الثلاثة، وفيه عبد الحكيم بن منصور وهو متروك الحديث » وذكر له شواهد لا تخلو من ضعف، ورواه البيهقي في الشعب (١٠٣١١)، وهذا الحديث له شواهد مرفوعة وموقوفة يقوى بها إلى الحسن لغيره. وانظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٨٠)، والفقيه والمتفقه (٢/ ٢٦)، وحلية الأولياء (٤/ ١٩٦).

(٨٢) أورده ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود وقال فيه: رواه ابن بطة وغيره بإسناد حسن، وقال أيضًا: وإسناده مما يصححه الترمذي. انظر: عون المعبود (٩/ ٢٤٤).

(٨٣) انظر: أدب المفتى والمستفتي (ص:١١١)، والمجموع (١/ ٨١)، وتبصرة الحكام لابن فرحون (١/ ٥١)، والموافقات (٥/ ٩١)، وإعلام الموقعين (٤/ ١٧٥)، وحاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ٤٤٢).

(٨٤) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص:٢٥٠).

(٨٥)انظر: الموافقات (٥/ ٢٧٦).

(٨٦) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ١٢٢). وينظر: الفتوى في الإسلام للقاسمي (ص:٨٣)، والمجموع (١/ ٨٧ - ٨٣).

(٨٧) انظر: الموافقات (٥/ ١٧٩).

(٨٨) انظر: القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا (ص:٢٢٧)، والوجيز في القواعد للبورنو (ص:٢٥٤).

(٨٩) إعلام الموقعين ٣ / ١١.

(٩٠) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص:١٠٢- ١١٤)، والأشباه والنظائر للسيوطي ص: (١٨٢ -١٨٣)، وأصول مذهب أحمد (ص:٧٣٦).

(٩١) أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٤٢٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٥٥)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد(١/ ١٧٧-١٧٨) وقال: « رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ورجاله موثوقون ».

(٩٢)انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص:٢١٨).

(٩٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٠٤).

(٩٤)رواه أبو داود(٤٢٩١).

(٩٥) رواه الترمذي(٢٣٤٦) وقال: حديث حسن.

(٩٦) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي (ص:٥).

(٩٧)انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، د. اليوبي (ص:٦٣).

(٩٨) انظر: المستصفى (٣/ ٣٧١) تحقيق حمزه حافظ، ومرآة الوصول لملا خسرو (١/ ٣٠)، والبحر المحيط (٢/ ٢٤١).

(٩٩) انظر: الاقتضاء (ص: ٤٣).

(١٠٠) انظر: الاعتصام (١/ ٢٢٢).

(١٠١) انظر: الجهاد والقتال لهيكل (٢/ ٩٤٦).

(١٠٢)انظر: القوانين الشرعية (ص:١٦٥).

(١٠٣) انظر: السيل الجرار (٤/ ٥٢٩).

(١٠٤) انظر: المستصفى (١/ ٢٩٧)، والإبهاج (٣/ ١٩٠)، والمحصول (٢/ ٥٧٩)، والبحر المحيط (٦/ ٧٩).

(١٠٥) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٦٩).

(١٠٦) انظر: الاعتصام (٢/ ٤٩٣).

(١٠٧) رواه البخاري (٦٩٣٠).

(١٠٨) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٢٣٦).

(١٠٩) انظر: دراسات في الأهواء والفرق للعقل (٢/ ١١٩).

(١١٠)رواه البخاري (١٩٠١)، ومسلم (٧٦٠).

(١١١)رواه الترمذي (٣٥١٣)، وابن ماجه (٣٨٥٠)، وأحمد (٢٥٤٢٣).

(١١٢)رواه أبو داود (١٤٢٥)، والنسائي (١٧٤٥). والترمذي (٤٦٤)، وابن ماجه (١١٧٨)، وأحمد (١٧١٨).

(١١٣)رواه مسلم (٨٦٩).

(١١٤)رواه البخاري (٥٩٩٩)، ومسلم (٢٧٥٤).

(١١٥) انظر: الوصول إلى الأصول لابن برهان (١/ ٤٧-٤٨).

(١١٦) انظر: ترتيب المدارك (١/ ٩٥).

(١١٧) انظر: توالي التأسيس لابن حجر(ص:٥٣) نقلاً من كتاب الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر (ص:١١٢-١١٣) تأليف: عبد الغني الدقر.

(١١٨) انظر: المستصفى (٢/ ١٣٩).

(١١٩) انظر: شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٣٢).

(١٢٠) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤٢).

(١٢١) انظر: الاستصلاح والمصلحة المرسلة د. الزرقا (ص:٣٩)، والسياسة الشرعية د. القرضاوي (ص:٨٢).

(١٢٢) انظر: إرشاد الفحول (٣/٨٠٨-٨٠٩)، والوجيز د. زيدان (ص:٢٤٠)، ورفع الحرج د.الباحسين (ص:٢٧٠)، وفي ذلك يقول الإمام القرافي في تنقيح الفصول (ص:٤٤٦): وهي عند التحقيق في جميع المذاهب لأنهم يقومون ويقعدون بالمناسبة ولا يطلبون شاهدًا بالاعتبار، ولا نعني بالمصلحة المرسلة إلا ذلك.

(١٢٣) انظر: الموافقات (٢/ ٩).

(١٢٤)انظر: إعلام الموقعين (٣/ ١٣).

(١٢٥)انظر: الأحكام للآمدي (٤/ ٣٢).

(١٢٦) انظر: المستصفى (١/ ١٤١)، وشرح تنقيح الفصول (ص:٤٤٦)، والبحر المحيط (٦/ ٧٨-٧٩)، وتقريب الوصول (ص:٤١٢)، وشرح الكوكب المنير(٤/ ٤٣٢)، وضوابط المصلحة للبوطي (ص:١١٠ وما بعدها).

(١٢٧) انظر: الاجتهاد المعاصر د. القرضاوي (ص:٦٨-٧٢)، وضوابط المصلحة للبوطي (ص:١٢٠)، والمسلم المعاصر، العدد (١٣) بعنوان: (النص والمصلحة بين التطابق والتعارض).

(١٢٨) انظر: المصلحة المرسلة (ص:١٠).

(١٢٩)انظر: المستصفى (١/ ٢٩٦).

(١٣٠) انظر: المستصفى (١/ ٢٩٧).

(١٣١) انظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام مادة (١٠٠٤).

(١٣٢) انظر:المستصفى (١/ ٣٠٠).

(١٣٣) انظر: مختصر الفوائد في أحكام المقاصد (ص:١٣٣- ١٣٤).

(١٣٤) انظر: المستصفى (١/ ٢٩٦)، وانظر: إرشاد الفحول (ص:٢٤٣)، ورفع الحرج للباحسين (ص:٢٦٥).

(١٣٥) انظر: البحر المحيط (٦/ ٨٠). ومثال الغزالي الذي أشار إليه الزركشي مسألة تترس الكفار بأسرى من المسلمين، وهذا المثال يجري في هذا الضابط أيضًا لأن المصلحة ليست كلية بل تضرر بها أولئك الأسرى من المسلمين. وانظر: ضوابط المصلحة للبوطي (ص:٣٤١)، ونظرية المصلحة لحسين حامد حسان (ص:٤٥٤)، ورفع الحرج للباحسين (ص:٢٦٤).

(١٣٦) انظر: مختصر الفوائد في أحكام المقاصد لابن عبد السلام (ص:١٤١-١٤٢).

(١٣٧) انظر: ضوابط المصلحة للبوطي (ص:٢١٧ وما بعدها).

(١٣٨) رواه البخاري (٦٤٦٤)، ومسلم (٧٨٣).

(١٣٩) انظر: مختصر الفوائد في أحكام المقاصد لابن عبد السلام (ص:١٤١-١٤٢)، وقواعد الأحكام (١/ ٦٦) طبعة دار الكتب العلمية.

(١٤٠) انظر: قواعد الأحكام (ص:٤٧) تحقيق الخنّ.

(١٤١) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ١٤) مكتبة محمد علي صبيح.

(١٤٢)انظر: المصالح المرسلة للشنقيطي (ص:٢١) نقلاً عن معالم أصول الفقه للجيزاني (ص:٢٤٥).

(١٤٣)انظر: الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي د. عبد المجيد الشرفي (ص:١١٨).

(١٤٤) انظر: الفكر السامي للحجوي (١/ ٢٨٦).

(١٤٥) انظر: الموافقات (٥/ ١٧٧).

(١٤٦) انظر: الموافقات (٥/ ١٨٠-١٨١).

(١٤٧) انظر: إعلام الموقعين (٣/ ١٠٩) بتصرف.

(١٤٨) انظر: الموافقات (٥/ ١٧٧).

(١٤٩) انظر: الموافقات (٥/ ١٧٧و٢٣٣)، والأشباه والنظائرللسيوطي (ص:٣٢٢-٣٢٥)، ونظرية المصلحة في الفقه الإسلامي د. حسين حامد حسان (ص:١٩٣-١٩٩).

(١٥٠) انظر: مدخل إلى التنمية المتكاملة د. عبد

الكريم بكار (ص:١٥٥).

(١٥١)انظر: الشرح والإبانة (ص:١٤٣) نقلاً عن مناهج أهل الأهواء للعقل (ص:٩٠).

(١٥٢) رواه البيهقي في الكبرى (٩٣٠٧)، ومسلم (١٢٩٧) بلفظ: لتأخذوا مناسككم.

(١٥٣) رواه البخاري (١٧٣٦)، ومسلم (١٣٠٦).

(١٥٤)رواه البخاري (٦١٢٤)، ومسلم (١٧٣٣).

(١٥٥) رواه أبو داود (١٩٨٢)، والحاكم وصححه (١/ ٦٥٦) (١٧٧٤)، ووافقه الذهبي، ورواه ابن حجر في المطالب العالية (١/ ٣٢٠)، وقد وثق البوصيري رجاله.

(١٥٦) رواه أبو داود (٢٥٠٤)، والنسائي (٣٠٩٦)، والدارمي (٢٤٣١)، والحاكم وصححه (٢/ ٩١) (٢٤٢٧) ووافقه الذهبي.

(١٥٧)انظر: قرار المجمع الفقهي بدورته الثامنة المنعقدة بمكة المكرمة في (٢٧) ربيع الآخر (١٤٠٥هـ).

(١٥٨)انظر: المغني (٤/ ١٢٥)، وقد حكي هذا القول عن أنس بن مالك والحسن البصري، وبدائع الصنائع (٢ / ٤٦)، والأموال للقاسم بن سلام (ص:٧٥٨) رقم(٢٨١٩)، وتفسير القاسمي (٨/ ١٥٤)، ونيل المآرب (١/ ٤٠٥)، وفقه السنة لسيد سابق (١/ ٣٣٣)، وفتاوى شرعية لحسنين مخلوف (١/ ٢٥٥)، وفتاوى محمد بن إبراهيم (٤/ ١٤٢)، وفقه الزكاة للقرضاوي (١/ ٦٥٧)، والاقتصاد الإسلامي والقضايا المعاصرة (٢/ ٧٠١)، والإسلام عقيدة وشرعية لمحمود شلتوت (ص:١٠٥)، ومجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد () (٤٠) بحث د. سعود الفنيسان (مصرف «وفي سبيل الله» بين العموم والخصوص) (ص:٧٧-١٤٥).

(١٥٩) انظر: شرح الكوكب المنير (٣ / ١٣٦)، والمحلى على جمع الجوامع (١/ ٤١٣)، ونهاية السول (٢/ ٣٢٦)، وروضة الناظر (٢/ ٦٦٦)، والمستصفى (٢ / ٣٧)، وشرح تنقيح الفصول (ص:١٨٠)، والبحر المحيط (٣ / ١٠٨).

(١٦٠) انظر: المسودة (ص:١٣٢)، وشرح الكوكب المنير (٣ / ٣٨٩)، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص:١٩٣)، وبحث د. سعود الفنيسان (مصرف «وفي سبيل الله »بين العموم والخصوص) (ص:١٣٥).

(١٦١) تقدم.

(١٦٢) انظر: البحر المحيط (٢/ ٤٨)، والدر المنثور (١/ ٣٥٠)، والمحرر الوجيز (١/ ٢٥٥).

(١٦٣) رواه مالك (٢/ ٤٤٣).

(١٦٤)انظر: الموافقات (٢ / ٢٣٣).

(١٦٥) انظر: قرار هيئة كبار العلماء في دورته العاشرة (٤/ ٤/ ١٣٩٧هـ)، وقرار المجمع الفقهي التابع للرابطة في دورته الأولى (١٣٩٨م)، وقرار المؤتمر الثاني للمجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي (١٤٠٦هـ).

(١٦٦) انظر: ما سبق من قرارت المجامع والهيئات السابقة الذكر، والاقتصاد الإسلامي للسالوس (١/ ٤٥٥)، ومجلة المجمع الفقهي للرابطة العدد () (١١) (ص:٢٤٣، ٢٥٦)، ومجلة الفقه الإسلامي العدد الثاني (٢ / ٤٥٧ - ٧٣١).

(١٦٧) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص:٤٤٩)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٣/ ١٠٩).

(١٦٨)انظر: إعلام الموقعين (٤/ ١٧٠-١٧١).

(١٦٩)انظر: فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة، آفاق وأبعاد. د. عبدالوهاب أبوسليمان (ص:١٤٠).

(١٧٠)انظر: الأشباه والنظائر (ص:٧١).

(١٧١) انظر: رفع الحرج لابن حميد (ص:٢٦١).

(١٧٢)انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص:٩٢).

(١٧٣)انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص:٨٨-٨٩).

(١٧٤) رواه مسلم (١٨٤٤).

(١٧٥) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ١٢٢)، وانظر: المجموع للنووي (١/ ٨٧-٨٣)، والفتوى في الإسلام للقاسمي (ص:٨٣).

(١٧٦)انظر: جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٨٤).

(١٧٧) المنثور في القواعد ٢/ ٦٩.

(١٧٨) انظر: صحيح مسلم (٨٩٢).

(١٧٩) انظر: صحيح البخاري (٩٥٠)، وصحيح مسلم (٨٩٢).

(١٨٠) انظر: سنن أبي داود (٢٥٧٨)، وسنن ابن ماجه (١٩٧٩).

(١٨١) انظر: صحيح البخاري (٦١٣٠)، وصحيح مسلم (٢٤٤٠).

مسرد المقالات

مقدمة ٥

القسم الأول-أطياف الوعي ٧

يقظة الوعي الحضاري.. هل ينهي زمن الغفوة؟..... ٩

من يملك مفتاح الوعي؟..... ١٣

المفكر الواعي.. في الإبل المائة!..... ١٧

أزمة الوعي الحضاري..... ٢١

صِناعة الوعي الوطنيّ..... ٢٩

نحو مشروع بناء وعي حضاري..... ٣٧

الأزمة.. في خبر غير عاجل! ٤٣

رفقًا.. أيها المصلحون..... ٤٩

الصّحوة.. وما بعد الصّحوة..... ٥٩

التعدّديّة أو الطّوفان..!! ٦٧

انفلونزا الجوّال؟..... ٧١

من سوق عكاظ إلى (وول ستريت)! ٧٥

مستقبل الإصلاح في البلاد العربية..... ٧٩

الشباب..في حديث ذي هموم! ٨٣

حركة تحرير المرأة..تاريخٌ يعيد نفسه..... ٨٧

فقه النهضة.. هل يعتبر خيار المرحلة القادمة لعلاج التطرّف؟..... ٩٥
لتيار الإصلاحي.. والأمن المنهجي..... ١٠١
هل وضعت معركة التنمية أوزارها؟..... ١٠٩
شموع دافئة.. لمشاعر باردة..... ١١٣
العيد والحب.. والخِلّ الوفي! ١١٧
روعة التّهافت!..... ١٢١
العنصريّة الجديدة.. وإشكاليّة الجلاّد والضحيّة..... ١٢٥
الحوار الحضاري بعد أزمة الرسوم..... ١٢٩
على خطا أعرابي زمزم؟!..... ١٣٥
صناعة الرموز الصحويّة.. الكساد الفاتن؟!..... ١٣٩
صناعة النمور الورقية..... ١٤٣
من وحي الجَمَال..... ١٤٧
القسم الثاني-أوراق فكرية..... ١٥١
«التّنويريّون السّعوديّون»..قراءة هادئة..... ١٥٣
المثقّفة السعوديّة.. هل أصبحت ظاهرة صوتيّة؟..... ١٦١
(المثقّفون السعوديّون) والعودة من النافذة؟!..... ١٦٥
الليبراليون الجدد.. في حِقبة ما (تحت) الحداثة! ١٦٩
ثقافة الإغراق في الهوامش..... ١٧٩
القسم الثالث-تأملات فقهية..... ١٨٣
تأملات في قضايا المرأة المعاصرة..... ١٨٥
تجديد العلوم الإسلاميّة.. تكميل للمسيرة أم تبديل للشريعة؟..... ١٩٧
الوعي الفقهي..ضرورة أمنية..... ٢٠١
خطاب الرحمة في الوعظ المعاصر..... ٢٠٩

التأصيل الشرعي.. وقاية وهداية..... ٢١٣
ضوابط المصلحة الدعويّة..... ٢١٩
هل مشقّة الحجّ تجلب التيسير الفقهيّ؟..... ٢٣٥
حاجة الجهات الخيريّة لمصرف (وفي سبيل الله) ٢٣٩
مشهد الصيام عند خالد! ٢٤٥
فلسفة المقاومة بين خيار السلاح ومشروع الإصلاح..... ٢٤٩
تأملات فقهية.. حول موضوع التأمين..... ٢٥٥
فقه الترفيه.. وأزمة الوعي الديني!! ٢٦٣
الهوامش..... ٢٦٩
فهرس الموضوعات..... ٢٧٧

د. مسفر القحطاني

كلمات في الوعي

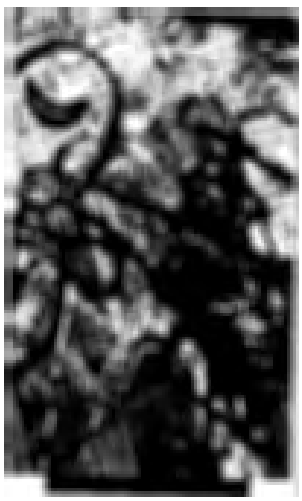

د. مسفر القحطاني

كلمات في الوعي

مجموعة مقالات كتبتها على مدار ثلاثة أعوام؛ قد لا يجمع بينها إلا قلم الكاتب وتلك الكلمة الغامضة اللاهبة الدافعة لكل تغيير؛ والتي كنت أسعى إلى إدخالها في مفرداتنا الفكرية ومناهجنا الإصلاحية، وقد أكثرت من استعمالها ربما في أغلب تلك المقالات ألا وهي (الوعي).. أما موضوعاتها فهي مبنية على سوانح وتأملات لمتغيرات الواقع ومستجدات الحياة. وهذه الظروف قد جعلت لكل مقال طبيعته ولغته ونمطه في التعبير.

SR 22
5 269326541236